الأمم المتحدة

A/75/592/Add.4

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون

Distr.: General
13 January 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون
البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أعمم، عملاً بالمقرر 562/74 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020، هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات خلال المناقشة العامة عن طريق بيانات مسجلة مسبقا قُدمت إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز يوم عرض البيان المسجل مسبقا في قاعة الجمعية.

وقد أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة صباح يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة (انظر A/75/PV.8). وتتضمن الوثيقة A/75/PV.592 والإضافات من 1 إلى 11 المرفقة بها البيانات التي أُدلي بها في الجلسات من الرابعة إلى الخامسة عشرة للجمعية العامة (A/75/PV.4 -A/75/PV.15).

وفقا للمقرر 74/562، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقدها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org.

21-00390 (A)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

جمهورية النيجر (انظر A/75/PV.8، المرفق الأول)

خطاب السيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات،

سيداتي وسادتي رؤساء الوفود، أيها السيدات والسادة،

أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بتهانيّ الحارة على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا يساورني شكٌّ في أن صفاتكم الشخصية وخبرتكم الطويلة والغنية وقيادتكم تشكل أصولاً هامة ستمكّن الجمعية العامة من إحراز تقدم في تنفيذ الولاية التي أناطتها بها الدول الأعضاء. وأؤكد لكم استعداد النيجر لتزويدكم بكل ما تحتاجون إليه من دعم في القيام بمهامكم.

كما أود أن أشيد إشادة مستحقة بالرئيس المنتهية ولايته، السيد تيجاني محمد بندي، على قيادته في توجيه دفة أعمال الدورة الرابعة والسبعين، التي تميزت، كما نعلم جميعا، بالحالة غير المسبوقة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وأخيراً، أود أن أهنئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش على العمل المثالي الذي أنجزه في جعل منظمتنا أكثر قدرة على تلبية احتياجات الناس من أجل تحقيق مزيد من التضامن والأمن والتنمية، من خلال تعزيز تعددية الأطراف. وأثني على قيادته في التعامل مع أزمة مرض فيروس كورونا التي لم يسبق لها مثيل، ولا سيما دفاعه القوي لصالح البلدان النامية. لقد أظهر شجاعة في تنفيذ الإصلاحات. ويقدّر النيجر التزامه الشخصي بإعلان وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي نتيجة لكوفيد-19 ومبادراته من أجل المناخ والاستقرار في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

السيد الرئيس،

منذ 1 كانون الثاني/يناير 2020، أصبح النيجر عضوا غير دائم في مجلس الأمن، الذي ترأسه خلال شهر أيلول/سبتمبر هذا.

وأود أن أشكر الدول الأعضاء على ثقتها في بلدي وتقديرها له. ونعكف على العمل مع أعضاء المجلس وجميع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

والجمعية العامة هي بالتأكيد أفضل مكان للاتصال بالمجتمع الدولي مباشرة. ولهذا أغتنم هذه الفرصة لأعلن رسميا أن هذه هي المرة الأخيرة التي أتكلم فيها كرئيس لجمهورية النيجر. والانتخابات الرئاسية المقبلة التي ستجرى ببلدي في كانون الأول/ديسمبر ستكون فرصةً للنيجريين لاختيار زعيمهم الجديد. وهذا الموعد النهائي يغمرني بالفخر، مع العلم أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ النيجر التي يشهد بها البلد انتقالاً ديمقراطياً للسلطة.

وسيكون هذا الموعد النهائي لحظة حاسمة بالنسبة للنيجر كجزء من جهوده الرامية إلى توطيد العملية الديمقراطية والنضج السياسي. وهو شبيه بالبلدان الأفريقية الأخرى التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي. وهو يعزز تدريجيا مؤسساته الديمقراطية، ولا يساورني شكٌ في أن بلدنا سيخلف وراءه على المدى الطويل ذكريات المحن والاضطرابات التي اتسم بها تطوره المؤسسي لفترة طويلة.

وجاء هذا التطور النوعي نتيجة للعمل الذي اضطُلِع به خلال ولايتي. والواقع أنني جعلت، منذ بداية ولايتي الأولى، من احترام النصوص الدستورية والمؤسسات من المناقب الأساسية لحكمي من أجل نهضة النيجر. وكانت رغبتي أن أرى النيجر يمرّ بتحول على جميع المستويات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت نتائج عشر سنوات من تنفيذ برنامج النهضة إيجابيةً إلى حد كبير. فقد قمنا ببناء الطرق، وكهربة القرى، وتطوير البنية التحتية للاتصالات، وتغذية النيجريين بفضل مبادرة N3، مبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين"، وتعليم أطفالنا ورعايتهم، وتعزيز الحصول على المياه والصرف الصحي، وأخيراً، خلق فرص العمل، وخاصة للشباب. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من التهديدات التي وجهتها المنظمات الإرهابية والإجرامية التي تهزّ منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، فقد تمكنَّا من الحفاظ على سلامة أراضينا.

السيد الرئيس،

في هذا الوقت من الأزمة الدولية المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن الموضوع الذي تم اختياره لدورتنا هو أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن المتوقع أن تتخذ الأمم المتحدة قرارات وتتوصل إلى توافقات في الآراء حتى يتمكن المجتمع الدولي من العمل بأنجع طريقة للتغلب معا على عواقب الجائحة. وقد حان الوقت الآن لاتخاذ إجراءات بشأن أحكام الميثاق، التي تنص بقوة على أن الأمم المتحدة أنشئت لخدمة الشعوب.

ولذلك ينبغي لنا أن نفكّر في مستقبلنا المشترك، بعد 75 عاما من إنشاء الأمم المتحدة. ومن الضروري أن نتخذ خطوات لجعل الأمم المتحدة أكثر قدرة على التصدي للتحديات التي تواجه العالم. ويجب أن يتجسد الحكم الديمقراطي بطريقة أفضل على الصعيد العالمي. إننا بحاجة إلى تعددية أطراف أكثر شمولاً وأكثر استجابة للبلدان النامية وتجسد حقائق العالم اليوم بشكل أفضل. وبهذه الطريقة، سنبني تعددية أطراف أكثر فعاليةً معاً من أجل حوكمة عالمية أفضل. إننا بحاجة إلى بناء الثقة. وعلينا أن نطور شمول الجميع والشفافية.

ويجب أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف. ويجب أن نعود إلى العمل الحازم لصالح الكفاءة والتمثيلية والمسؤولية والتضامن.

السيد الرئيس،

لقد مكنتنا التدابير التي اتخذتها الحكومة النيجرية للتصدي للجائحة من السيطرة على انتشاره مع اتخاذ التدابير المناسبة للتعامل مع آثاره الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، فإن خطة استجابتنا تشمل الاستجابة الصحية الفورية والتدابير الاقتصادية الأوسع نطاقا وإجراءات التخفيف من وطأة الآثار الاجتماعية. ويجري بالفعل تنفيذ عناصر رئيسية، مثل توزيع الأغذية، وتوفير الخدمات العامة مجاناً لمدة شهرين للأسر الأضعف، وتخفيف الضرائب المؤقت للقطاعات الأشد تضرراً. كما نقدم الدعم للقطاع الخاص في شكل ضمانات قروض.

إن كوفيد-19 يشكل ضغوطاً كبيرةً على نُظُم الرعاية الصحية لدينا. كما أنه يؤثر على استجاباتنا لمكافحة الملاريا والسل وغيرهما من الأمراض المدارية التي كثيراً ما يتم إهمالها. وهنا أود أن أكرر دعوتي إلى التطعيم للجميع. وبالإضافة إلى الجهود المبذولة لإتاحة لقاح كوفيد-19، يجب أن نواصل دعم البحوث المتعلقة باللقاحات أو تحسين العلاجات ضد أمراض مثل الملاريا والسرطان والسكري وفيروس الإيبولا. وفي هذا الصدد، يسرني أنه تم القضاء رسمياً على شلل الأطفال في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، هذا هو المكان المناسب للإشادة بجنود الرعاية الصحية في مكافحة كوفيد-19. وأنا أعلم أنه منذ عام 2013، يتم الاحتفال بأسبوع العاملين الصحيين العالمي في بداية نيسان/أبريل من كل عام، بمبادرة من منظمة الصحة العالمية. وأقترح الاحتفال بيوم دولي للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية نظراً لدورهم في مكافحة مرض فيروس كورونا.

ويجب أن يفضي بنا مرض فيروس كورونا إلى تعزيز استثماراتنا في النظام الصحي، ولا سيما رعاية النساء والفتيات. وتكتسي الاحتياجات أهمية بالغة في القارة الأفريقية، حيث يتركز ما يقرب من 17 في المائة من سكان العالم، الذين تبلغ حصتهم 1 في المائة من الإنفاق العالمي على الرعاية الصحية. ومن الهام أيضاً أن نعيد النظر في مسألة الحصول على الأدوية لأنه وفقاً للأرقام الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، فإن 42 في المائة من المنتجات الطبية التي تباع في أفريقيا هي منتجات دون المستوى المطلوب أو مزيفة. وتذكّرنا جائحة فيروس كورونا بأن النظام الصحي العالمي لا يزال هشاً. ولمعالجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تقوم الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سياسية منسقة وحاسمة ومبتكرة بالشراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. إن دحرَ مرض فيروس كورونا يعني إدراج أفريقيا في الاستجابة العالمية القائمة على الاستراتيجية القارية المشتركة لأفريقيا.

وأود أن أشيد بجهود مجموعة العشرين والأمين العام للأمم المتحدة، فضلاً عن الشركاء الآخرين، لصالح وقف سداد ديون أكثر الدول هشاشةً. وتحتاج دولنا، في مكافحتها لحالة الطوارئ الراهنة، إلى دعم مالي يتناسب مع الأزمة الاقتصادية التي تمر بها. ولن يكون الوقف الاختياري البسيط لدفع لديون كافياً، نظرا للتحديات التي يجب مواجهتها.

ويجب أن نشطب الديون كلية، وأن نصمم وننفذ نموذجاً جديداً لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأفقر البلدان. وكما قال خبير اقتصادي بارز فإن "الصعوبة لا تكمن في تطوير أفكار جديدة بقدر ما تكمن في الهروب من الأفكار القديمة". ولهذا السبب فإن العالم دائماً يجري الإصلاحات بعد الصدمات. ويعود النموذج الحالي إلى أعقاب الهزتين النفطيتين عامي 1973 و 1979. وهيمنته بدون منازع دفعت الناسَ إلى الاعتقاد بأن هذا ما يَؤُولُ إليه الأمر. ولكنه أوجد أوجه عدم مساواة لدرجة أن حالة العالم في هذا المجال هي نفس الحالة التي كان عليها في نهاية القرن التاسع عشر. وكان يُعتقد أن الأزمة المالية في عام 2008 ستكون فرصة لإصلاحه: لكن ذلك لم يحدث. هل يمكن أن توفر صدمة مرض فيروس كورونا فرصةً أخرى؟ آمل ذلك كثيراً. وينبغي أن تكون هذه الصدمة فرصة لفتح باب المناقشة، بما في ذلك بشأن المسائل التي تبدو الآن طوباوية مثل تلك المتعلقة بالضريبة العالمية على رأس المال لمكافحة أوجه عدم المساواة، والدخل الشامل الأساسي لمكافحة الفقر، والحد من ساعات العمل لمكافحة البطالة، بل وفتح الحدود لدعم نمو الاقتصاد العالمي بصورة أفضل. والبعض يعتقد أن هذه أضغاث أحلام. فوضع حد للرق، وتحرير المرأة، وحق الاقتراع العام – هذه أيضاً كانت تعتبر أضغاث أحلام ذات مرة.

السيد الرئيس،

لتلبية تطلعات الشعوب الأفريقية كما وردت في خطة عام 2063، قمتُ، باسم زملائي الأفارقة، منذ عام 2017 بتوجيه دينامية جديدة للتكامل الإقليمي من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي بدأت مرحلتها التشغيلية بنيامي في 7 تموز/يوليه 2019. إن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستمكّن أفريقيا من إنشاء سوق موحدة من أجل دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الرخاء، ولا سيما من خلال خلق فرص عمل للشباب، مع دخول 10 إلى 12 مليون منهم إلى سوق العمل سنوياً.

وبدا النمو والتنمية في أفريقيا واعدين في بداية عام 2020. وكان من المتوقع أن ترتفع نسبة النمو من 2,9 في المائة في عام 2019 إلى 3,2 في المائة في عام 2020، و 3,5 في المائة في عام 2021. وكان يجري إحراز تقدم كبير في الحد من الفقر وفي المؤشرات الصحية. وقد حطم مرض فيروس كورونا هذا الزخم، والعديد من بلداننا ستشهد حالة ركود اقتصادي. وقبل مرض فيروس كورونا، كانت أفريقيا بحاجة إلى 600 بليون دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المؤكد أن هذا الرقم سيعاد تقييمه صعوداً. ولذلك، فإن الجائحة تتطلب أن نعزز الشراكات الثنائية والإقليمية والأقاليمية. وهي تستدعي تحسين التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وقد آن الأوان لزيادة تعزيز الروابط بين السلام والأمن والتنمية بأوسع معانيه. ويتعلق الأمر برصّ الصفوف في مواجهة حالة الطوارئ العالمية التي ترتبط بالصحة والاقتصاد والمجتمع والمناخ بقدر ارتباطها بالأمن.

والنيجر مقتنعٌ بأن التهديدات العديدة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان لا يمكن لفرادى الدول حلها، بل إنها تتطلب عملا جماعيا من قبل المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بحفظة السلام البواسل وعناصر قواتنا الدفاعية والأمنية إلى جانب الذين سقطوا معهم في ميدان الشرف، ولا سيما في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. ونرحب بتعزيز القدرات التشغيلية والاستخباراتية لقوات الدفاع والأمن على الصعيد الوطني، وتفعيل القوة المتعددة الجنسيات المختلطة في حوض بحيرة تشاد، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة. وفيما يتعلق بتوفير التمويل المستدام للأخيرة، أرحب باقتراح أميننا العام، السيد أنطونيو غوتيريش، المستمد من نموذج بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء التحالف لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وإنشاء قيادة مشتركة لجميع القوات العسكرية المشاركة بما في ذلك برخان وتاكوبا، ونشر الاتحاد الأفريقي المقبل لوحدة قوامها 000 3 رجل، ومبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كلها عناصر تعطينا الأمل في الانتصار على عدونا المشترك: الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي هذه المقام، أُعرب عن قلقنا إزاء تطور الحالة في مالي، ولا سيما في أعقاب الانقلاب الذي وقع في البلد في 18 آب/أغسطس.

والنيجر وبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الأخرى ملتزمة التزاماً كاملاً بإيجاد حلول لإنهاء الأزمة في مالي. وهذا يتطلب أن يعود العسكريون إلى ثكناتهم وأن تتولى السلطات المدنية العملية الانتقالية. وفي مالي، وفي جميع أنحاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، نحن بحاجة إلى تعددية الأطراف من أجل مواصلة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، مع المراعاة الواجبة لدور النساء والشباب، لأن الإرهاب يزدهر على المرتع الخصب للفقر. والأطفال هم من بين أول ضحايا الهجمات الإرهابية التي استهدفت المدارس في منطقة الساحل الأوسط حيث يُحرم آلاف الأطفال من التعليم. غير أن منطقتنا لم تخلق هذه الشرور. إنما فُرضت عليها. إن منطقتنا ضحية. وبعبارة أخرى، فإن التهديد الأمني الذي يقع على الساحل ليس مجرد مسألة محلية بل هو مصدر قلق عالمي. ولذلك يجب دعم جهود دول الساحل دعما

كافياً على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف. وهنا أود أيضا أن أشيد بالتضحيات التي قدمها العاملون في مجال تقديم المعونة. وأنا أعلم أنهم محميون بموجب القرار 2175 (2014)، ولكن يجب تعزيز هذه الحماية.

ويجب إنشاء آلية متابعة للكشف عن المعلومات وتنفيذ الجزاءات المتعلقة بالهجمات على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

السيد الرئيس،

منذ مؤتمر قمة أبيدجان، كانت الشراكة بين أفريقيا وأوروبا جزءاً من دينامية جديدة تمكن القارتين من الاشتراك في تحديد أولوياتهما. وقد تم تأسيس المجموعة الثلاثية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، استناداً إلى هذا النهج المبتكر والأكثر شمولاً، لمعالجة محنة المهاجرين الأفارقة في مراكز الاحتجاز في ليبيا.

وهنا أود أن أؤكد مجددا تضامن النيجر مع الشعب الليبي الشقيق الذي يتعرض منذ أكثر من عشر سنوات لمعاناة تفوق الوصف. ومن المؤسف أن النتائج التي كانت مبشّرة بالخير في البداية لمؤتمر برلين بقيادة المستشارة ميركل، لم يحترمها الذين اعتمدوها. وفي السعي إلى إيجاد حل لهذه الأزمة، ينبغي عدم إغفال دور الاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة لليبيا. وننتظر بفارغ الصبر عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بين الليبيين بغية التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة. ونأمل أن نرى تعيين مبعوث خاص مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لليبيا.

وفي أماكن أخرى من العالم، بما في ذلك الأوضاع في سورية وبورما وأفغانستان والعراق واليمن ومنطقة الشرق الأوسط، تشارك النيجر بنشاط في جهود المجتمع الدولي لكفالة السلام والأمن للسكان.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ترى النيجر أن التسوية الدائمة لهذه المسألة تتطلب بالضرورة إجراء محادثات بين إسرائيل وفلسطين على أساس شروط عادلة ومقبولة بالإجماع، أي حل بين الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، في إطار الاحترام الصارم لحدود عام 1967، ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الوقت الذي يشهد الجائحة، نعرب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني من خلال دعم الأونروا في عملها لصالح السكان الفلسطينيين الضعفاء. ونعرب عن هذا التضامن مع جميع البلدان التي تعاني من أزمات. ولهذا السبب نؤيد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تعليق أو رفع التدابير القسرية الانفرادية التي قد تعوق قدرة الدول على المكافحة الفعالة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وعلى تلبية احتياجات سكانها.

السيد الرئيس،

إن مرض فيروس كورونا يستدعي منا أن نحدد العالم الذي نريد. ما هو شكل العالم بعد كوفيد-19 الذي نريد إيجاده؟ ما هي العلاقة التي نريد أن تكون لنا مع كوكبنا؟ إن الإجابات على هذين السؤالين، كما ذكرت سابقاً، ذات طابع صحي واقتصادي وإنساني وسياسي. فالنيجر يفقد ما يقرب من 000 100 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة كل عام، مما يضع سكاننا في حالة من انعدام الأمن الغذائي. ولذلك من الضروري حماية الأراضي والنظام الإيكولوجي الضروري للحياة البشرية. لقد حان الوقت لإنشاء عقد اجتماعي جديد مع الطبيعة على نطاق عالمي. وللتعافي بشكل أفضل من الأزمة، يجب أن نوائم

استراتيجيات الخروج لدينا مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وأن نخلق اقتصاداً مستداماً وشاملاً للجميع من خلال الحد من خطر الصدمات في المستقبل.

إن حياتنا ووسائل استهلاكنا لها تأثير كبير على كوكب الأرض واستخدام الموارد. ومن الضروري أن نغيّرها. ولهذا السبب نعمل في أفريقيا في إطار لجنة المناخ لدول منطقة الساحل، التي يشرفني أن أرأسها، من أجل تنفيذ اتفاق باريس بشأن القارة. وبهذه الروح وضعنا خطة عالمية للاستثمار في المناخ لمنطقة الساحل تغطي الفترة 2018-2030، وهي تمثل الآن أداة لتفعيل تنفيذ اتفاق باريس في المنطقة. وبالمثل، فإن مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل تمكننا أيضاً من بناء مستقبل أكثر استدامة وإنصافاً وتحقيق رؤيتنا بشأن الحياد في مجال تدهور الأراضي. ومن خلال الحفاظ على صحة أراضينا وتعزيز الحلول القائمة على احترام الطبيعة، فإننا نحافظ أيضاً على صحة شعوبنا.

السيد الرئيس،

قبل قرن من الزمان، عندما تفشت الإنفلونزا الإسبانية في عالم مزقته الحرب العظمى، لم يكن هناك سوى عدد قليل من المؤسسات متعددة الأطراف. وقد كافحت البلدان اليوم الجائحة بطرق لم تكن موجودة من قبل وتعلمت الكثير. واليوم، أصبحت منظمة الصحة العالمية الإطار متعدد الأطراف الأهم المتاح لنا للتصدي للأوبئة بطريقة منسقة. وهناك مؤسسات أخرى متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكلها أدوات لتعزيز قدرتنا الجماعية على حل المشاكل العالمية.

ونحثّ الدول الأعضاء على دعم جهود الأمين العام لإصلاح المنظمة وتعزيز دورها وتزويدها بالوسائل التي تمكنها من أداء مهامها بصورة ملائمة. ويؤكد النيجر مرة أخرى التزامه بالموقف الأفريقي المشترك الذي أعرب عنه بتوافق آراء إزولويني. والنظام متعدد الأطراف الناشئ عن الحرب العالمية الثانية أتاح لنا أن نحدد وننفذ المعايير والمبادئ القائمة على أساس التنمية البشرية. واليوم، فإن احترام الفرد والدفاع عن الحريات ومكافحة الفقر والأوبئة هي أولويات النظام العالمي متعدد الأطراف.

وإلى جانب الإصلاحات المؤسسية، يمكن الانتصار في هذه المعركة في مجتمعاتنا أيضاً بتغيير سلوكنا وسياساتنا تغييراً جذرياً. نحن بحاجة إلى إيجاد اقتصاد يحترم الناس والبيئة.

السيد الرئيس،

وتمثل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة فرصةً للتفكير في كيفية جعلها أكثر قدرة على مواجهة التحديات الجديدة. ويجب أن نحافظ على المكاسب التي حققتها تعددية الأطراف وأن نعززها. وإذا ظل يُنظر إلى النظام الدولي على أنه مجحفٌ وباغٍ، وإذا لم نكفل سيادة القانون على استخدام القوة، وإذا لم نستجب لاحتياجات مواطنينا، فإن عوامل عدم الاستقرار ستتضاعف وسيزدهر مظهر العداء الأيديولوجي للحوكمة العالمية والنماذج الديمقراطية. إن العالم متعدد الأطراف الذي نريده لا يمكن أن يقوم حصراً على أساس توازن القوة فيما بين القوى العظمى. ولعل هذا، سيدي الرئيس، هو أهم درس علمتنا إياه أزمة كوفيد-19. وإذ نضع هذا في اعتبارنا، أود أن أذكّر بكلمات داغ همرشولد الذي قال إن الأمم المتحدة لم تنشأ لتدخل البشرية إلى الجنة، بل لتنقذها من الجحيم. واليوم، نحن بحاجة إلى أمم متحدة أكثر مرونةً وديمقراطيةً وتنسيقاً وفعاليةً، تقودنا إلى عالم أكثر أمناً واستدامةً وشمولاً للجميع.

وفي الختام، أود أن أستلهم من العبارة الشهيرة لثوسيديس: "نستحق الثناء، لأننا نولي العدالة اهتماماً أكبر مما تجبرنا على القيام به قوتنا". إن الإنصاف يعني أيضاً القيام بكل شيء لتجنب الوقوع في الفخ المسمى من أجل حماية البشرية من مواجهة عالمية ذات عواقب لا يمكن إصلاحها. وعلينا أن نجد توازناً عالمياً جديداً. هذه هي الفرصة التي أعطانا إياها كوفيد-19.

وشكراً لحسن إصغائكم.

جمهورية كوت ديفوار (انظر A/75/PV.8، المرفق الثاني)

خطاب السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

أصحاب الفخامة والدولة، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات؛

معالي السيد الأمين العام للأمم المتحدة: أنطونيو غوتيريش؛

السيدات والسادة،

المندوبون الموقرون؛

السيد الرئيس،

في البداية، أود أن أهنئكم على انتخابكم البهيّ لرئاسة الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أشيد إشادة قلبية بسلفكم، البروفيسور تيجاني محمد بندي، ممثل نيجيريا، على تمكنه من تكييف عمل الجمعية العامة لتتلاءم مع القيود الناجمة عن مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) .

وأشيد أيضاً بالأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على جهوده بلا ككل لتقديم دعماً أكبر للبلدان النامية في مواجهة هذه الأزمة الصحية التي لم يسبق لها مثيل. إن الشكل غير المسبوق لهذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة يشير إلى خطورة الحالة التي يعيشها العالم، والحاجة إلى بذل كل ما في الوسع لكفالة أن تتمكن منظمتنا من مواصلة أداء مهامها في خدمة الإنسانية.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

على مدى الأشهر القليلة الماضية، ما برح مرض فيروس كورونا يعطّل الحياة في بلداننا ويُغرق العالم في أزمة اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، وهي الأخطر منذ بداية القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من التقدم الكبير في مجال الصحة والبحث العلمي، يبدو أننا عاجزون عن وقف انتشار الفيروس أو التخفيف من آثاره. إذ إن عدد الوفيات الناجمة عن هذه الجائحة يزداد، ويمرّ الاقتصاد العالمي في حالة جمود عملياً، وتتحصن البلدان الآن وراء حدودها. وعصفت بالحياة اليومية للناس حالةٌ من الفوضى، مع عواقب وخيمة على أكثر قطاعات السكان هشاشة.

وفي ظل هذه الظروف، يمكن أن تقضي الجائحة على أكثر من عقد من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الذي أحرزته القارة الأفريقية، التي يتفق الجميع على أنها تظهر قدرة استثنائية على الصمود. ويعزى هذا التقدم، على وجه الخصوص، إلى بصيرة الحكومات وقدرتها على اعتماد خطط استجابة جريئة، رغم محدودية الموارد.

ولمواجهة هذه الجائحة، اعتمد بلدي، كوت ديفوار، خطة للاستجابة الصحية بقيمة نحو 171 مليون دولار أمريكي وخطة دعم اقتصادي واجتماعي وإنساني بقيمة 3 بلايين دولار أمريكي، تهدف إلى دعم القطاع الخاص والأسر ذات الدخل المنخفض. وإجمالاً، فإن هذا الجهد الهائل غير المسبوق، الذي يمثل 5

في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدي، قد أسفر عن نتائج مثيرة للإعجاب في مكافحة كوفيد-19. وهذه النتائج من بين أفضل النتائج في القارة الأفريقية، ويُعزى ذلك على وجه الخصوص للعاملين الأكفاء والمخلصين في مجال الرعاية الصحية لدينا.

وهذا هو الإطار المناسب للإشادة بالتضامن الدولي الذي أفاد كوت ديفوار من خلال تنفيذ هذه البرامج، ولتقديم الشكر لجميع البلدان الصديقة والشركاء الإنمائيين الذين قدموا لنا الدعم والمساعدة من خلال مختلف المساهمات المالية والفنية والمادية.

وهذه النتائج الممتازة هي أيضاً ثمرة إصلاحات واستثمارات كبيرة في قطاع الرعاية الصحية. في الواقع، خلال الفترة 2018-2020، استثمرنا حوالي 1,5 بليون دولار أمريكي في القطاع الصحي لدعم تنفيذ التغطية الصحية الشاملة. ونعتزم اتباع هذا النهج الفعال من حيث إدارة شؤون الصحة طوال الفترة 2021-2025، باستثمار حوالي 3 بلايين دولار أمريكي.

ومع ذلك، وفي مواجهة هذا العدو المشترك، كوفيد-19، أظهر العالم باستمرار جبهة منقسمة، مما يؤخر بروز حل جماعي وفعال. وفي خضم الذعر الذي أثاره كوفيد-19، تخلينا عن الأطر والأدوات التي كان من شأنها أن تمكننا من إظهار قدر أكبر من التضامن وتعبئة الموارد اللازمة لتمويل الخطط الوطنية للاستجابة الصحية والاقتصادية والإنسانية. وفيما يتعلق بأفريقيا، ولا سيما بلدي، فإن الدعم المتعدد الأوجه الذي يقدمه بعض شركائنا الرئيسيين في التنمية أمر هام، ولكنه غير كافٍ وغير متناسب بالمقارنة بالمبالغ التي تفرج عنها فرادى الاقتصادات الرئيسية، أو جماعياً من جانب بعض الجماعات الإقليمية لصالح أعضائها.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

وفي مواجهة انتشار كوفيد-19، تتضرر البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، تضرراً أشد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن عدم وجود مبادرات عالمية تدعم اقتصاداتها. وفي هذا السياق، وبصفتي من يقود تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، أرحب بمبادرة مجموعة العشرين الرامية إلى وقف اختياري لسداد الديون الحكومية الثنائية لصالح العديد من البلدان الأفريقية.

وأدعو جميع الشركاء في جميع أنحاء القارة إلى اتخاذ تدابير أكثر جرأة تهدف إلى تخفيف العبء عن اقتصاداتنا، التي تضررت بشدة من آثار كوفيد-19. وتقدر الاحتياجات المالية لأفريقيا بـ 100 بليون دولار أمريكي سنويا على مدى ثلاث سنوات أو إجمالي قدره 300 بليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي منح البلدان مجالاً للمناورة في الميزانية لتمكينها من مواصلة الاستثمارات الاجتماعية اللازمة ومراعاة الاحتياجات الأمنية، لا سيما في البلدان التي تكافح الإرهاب.

ويتعين على العالم أن يستمع أخيراً إلى دعوة الأفارقة إلى إلغاء الدين العام لبلدانهم. ويؤيد بلدي جهود الاتحاد الأفريقي لإعادة التفاوض جماعياً بشأن ديون القارة مع الدائنين، والحصول على تمديد للوقف الاختياري للديون المذكور أعلاه. ولكن يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك وأن نعمل دون مزيد من التأخير. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى حلول دائمة، بما في ذلك الأموال والاستثمارات، لكي تتحمل الصدمة غير المسبوقة التي تعاني منها شعوبنا، وإلى مواصلة عملية التنمية في القارة.

ومن بين هذه الحلول، أوصي باللجوء إلى حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي – وهي آلية أثبتت فعاليتها بالفعل خلال الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008–2009.

ويجب ألا تجعلنا مكافحة مرض كوفيد–19 نغفل عن الأمراض الأخرى مثل الملاريا والإيدز، التي تودي بحياة المزيد من الضحايا في البلدان الأفريقية. وقبل كل شيء، يجب ألا تدمر جهودنا لمحاربة الفقر. وفي هذا المجال، شرع بلدي في إصلاحات صارمة خفضت الفقر بـ 15,6 نقطة مئوية في ثماني سنوات.

إن الدراسة الإقليمية حول الفقر التي أجراها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والبنك الدولي تؤكد بالفعل أن كوت ديفوار قد خفضت معدل الفقر من 55,01 في المائة في عام 2011 إلى 39,4 في المائة في عام 2018. وهذا يعني أن حوالي 1,6 مليون إيفواري قد خرجوا من براثن الفقر خلال تلك الفترة.

وعلاوة على ذلك، فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكوت ديفوار، وفقاً للإحصاءات الأخيرة الصادرة عن البنك الدولي، بأكثر من الضعف، من 120 1 دولاراً أمريكياً في عام 2011 إلى 290 2 دولاراً أمريكياً في عام 2019، مما يعني أن كوت ديفوار لديها أعلى دخل للفرد في أي بلد في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وتدين كوت ديفوار بهذه النتائج لاقتصاد ديناميكي مدفوع بحوكمة صارمة، مما مكننا، على مدى السنوات التسع الماضية، من تحقيق معدل نمو سنوي بلغ 8 في المائة في المتوسط. ويقدر معدل نمو الاقتصاد بنحو 1,8 في المائة في عام 2020، ومن المتوقع أن يبلغ حوالي 7,9 في المائة في عام 2021. وعلى الرغم من السياق الصعب للغاية فيما يتعلق بـــ بكوفيد–19، فإننا نواصل تنفيذ برامج ذات أثر اجتماعي، مثل البرنامج الاجتماعي للحكومة، الذي سيمكننا من زيادة تخفيض معدل الفقر.

وفي هذا الصدد، وبفضل برامج الكهربة، وتحسين فرص الحصول على مياه الشرب، وتعزيز التعليم والرعاية الصحية، مكّنا الملايين من مواطنينا من الاستفادة من الكهرباء ومياه الشرب، ووجود مدارس ومراكز للرعاية الصحية بالقرب من أماكن معيشتهم.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–19) تذكرنا بمدى حاجة العالم إلى الأمم المتحدة لكي نعمل معا من أجل الصالح العام. ويجب أن نُعيد منظمتنا المشتركة إلى صميم الاستجابة الجماعية لهذه الجائحة. وعلى مستوى الرعاية الصحية، يعني ذلك ضمان حصول كل شخص على لقاح ما أن يصبح متاحاً.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يجب زيادة المساعدة المالية المقدمة إلى البلدان النامية وتنسيقها بصورة أفضل.

إن مرض فيروس كورونا يؤكد التهديدات التي سيتعين على عالمنا أن يواجهها خلال السنوات القليلة القادمة، والتي ينبغي أن تقودنا إلى تعزيز وسائل عمل الأمم المتحدة، وشراكتها مع المنظمات الإقليمية. ولن يتمكن أي بلد من مواجهة هذه التحديات الجديدة بمفرده، نظرا لطابعها العالمي وعواقبها الضارة على الناس والاقتصادات.

ومن المحزن أن فعالية الأمم المتحدة وآليات التعاون متعددة الأطراف، حيث تصـــاغ الحلول التوافقية لمواجهة التحديات العالمية، تتعرض باستمرار لضغط شديد، نتيجة للمبادرات الانفرادية التي تغذيها المنافسات الاستراتيجية والزعامات المتنافسة.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

تحتفل الأمم المتحدة هذا العام بعيد ميلادها الـــــ 75. وما زلت مقتنعاً بأنه يجب علينا أن ندعم وننشـط تعددية الأطراف باعتبارها الوسـيلة الوحيدة لكفالة السـلام والاسـتقرار الدوليين الدائمين. والتحديات المتصلة بالاحترار العالمي والفقر والإرهاب واستمرار التهديد النووي والنزاعات المسلحة، ضمن أمور أخرى، تضفي شرعية على هذا الطموح المتجدد ومتعدد الأطراف الذي يؤيده بلدي. وكان ذلك أساس انضمامنا إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والقرارات المتخذة خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي انتهت في عام 2019. وهو أيضـاً سـبب مشـاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السـلام، والتزامنا بإيجاد حلول سلمية للمنازعات في منطقتنا.

وبغية إضفاء مزيد من الشرعية والمصداقية على منظمتنا المشتركة، هناك حاجة ملحة إلى إجراء إصلاح مجلس الأمن. ومن الضروري بناء أوسع توافق في الآراء بشأن مسألة انضمام أفريقيا بشكل كامل وفعال إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أساس دائم. لقد حان الوقت لأفريقيا أن تأخذ مكانها أخيراً في هذا الجهاز الهام.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

سـينتخب شـعب كوت ديفوار رئيس الجمهورية المقبل في 31 تشـرين الأول/أكتوبر 2020. وعلى الرغم من الأزمة الصحية التي سببها كوفيد-19، فقد تم اتخاذ جميع التدابير لكفالة أن تكون هذه الانتخابات سلمية وشفافة، كما كان الحال في عام 2015. وتسعدني المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة في هذه العملية، وأود أن أعرب عن عميق امتناني لجميع الشـركاء، ولا سـيما الأمم المتحدة والجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، الذين التزموا جميعا بنجاح هذه المشـــاورات الانتخابية إلى جانب كوت ديفوار.

وتجري هذه الانتخابات في بيئة ديمقراطية، تدعمها إصـلاحات اجتماعية – سـياسـية هامة وتقدم اقتصادي وإنساني لا يمكن إنكاره، مما يجعل بلدي أمة مزدهرة وأحد أنجح الاقتصادات في العالم.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

في الختام، أود أن أكرر دعم كوت ديفوار الكامل للأمم المتحدة، التي يجب أن تظل الإطار المفضل لتقديم استجابات دائمة للتحديات الرئيسية في عصرنا.

وأتمنى للأمم المتحدة كل النجاح وذكرى سنوية خامسة وسبعين سعيدة.

وشكراً.

جمهورية ألبانيا (انظر A/75/PV.8، المرفق الثالث)

خطاب السيد إيلير ميتا، رئيس جمهورية ألبانيا

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

حضرات المندوبين الموقرين،

أود أن أبدأ بتهنئة سعادة السفير فولكان بوزكير، ممثل تركيا، على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة رفيع المستوى.

السيد الرئيس، يشرّف ألبانيا أن تعمل تحت قيادتكم كنائب لرئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، ممثلة لمجموعة أوروبا الشرقية.

ويمكنكم التعويل بشكل كامل على دعمنا والتزامنا بالشراكة طوال هذه الدورة التاريخية.

السيد الرئيس،

خلال السنوات الـــ 75 التي مرت على وجود الأمم المتحدة، كان لدينا الكثير من الأسباب التي نفخر بها. فنتيجة للتعاون العالمي في إطار الأمم المتحدة، تمكنَّا من منع اندلاع أعمال عسكرية كبيرة والحد من المعاناة الإنسانية.

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة معلمٌ تاريخيٌ وينبغي أن تكون بمثابة وقت للتفكير في كيفية تعزيز الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية في التصـــدي للتحديات العالمية وغير المسبوقة التي تواجهها مجتمعاتنا.

السيد الرئيس،

لقد أغرقت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمَ في أزمة صحية واقتصادية شديدة. ومن المؤكد أن عواقبها الاجتماعية – الاقتصادية ستدوم لسنوات عديدة قادمة، مع ما يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للسلم والأمن العالميين.

وتهدد الأزمة الحالية بإبطاء التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة الجديدة، بل وعكس اتجاهه.

فالأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية، وتغيّر المناخ، والمساواة بين الجنسين، هي في خطر، مما يزيد من حدة أوجه الضعف وأوجه عدم المساواة القائمة داخل البلدان وفيما بينها.

وستحدد كيفية استجابتنا مدى سرعة تعافي العالم، وستشكل قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإدارة التحديات العالمية الأخرى.

وقد اختبر التصدي العالمي لجائحة فيروس كورونا تعددية الأطراف وكشف عن أوجه القصور التي تعاني منها المؤسسات الدولية القائمة. ولكنه أظهر أيضاً العواقب المقلقة المترتبة على تعثر التعاون العالمي.

وقد أبرزت هذه الجائحة حاجة البشرية إلى نظام متعدد الأطراف معزَّز، يستند إلى المبادئ والمُثُل العليا المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة في قلب تعددية الأطراف الشاملة والفعّالة، حيث تعمل المنظماتُ الدولية والمؤسساتُ المالية والمجتمعُ المدني ومجتمعُ الأعمال التجارية وأصحابُ المصلحة الآخرون من خلال روابط مؤسسية أوثق.

وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة رؤية الأمين العام للأمم المتحدة وجدول أعماله الإصلاحي الطموح. وألبانيا مقتنعة بأن الأمم المتحدة بعد إصلاحها سوف تحقق نهجاً أكثر تكاملاً على نطاق المنظومة لتحقيق خطة عام 2030، وستكفل ألا يتخلف أحد عن الركب.

حضرات المندوبين الموقرين،

وفي هذه اللحظة الحرجة، يجب أن نستجيب لمخاوف وآمال الناس الذين نخدمهم.

ولكي نُسطّح المنحنى الصاعد لحالات الجائحة ونحول دون حدوث أزمة اقتصادية عالمية، يجب أن نستجيب بشكل جماعي، بروح الوحدة والتضامن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمم المتحدة على تعبئة الدعم من حيث معدات الحماية الشخصية وغيرها من الإمدادات الطبية لأكثر من 130 بلداً، وكذلك للجهود الجارية للتعجيل بالبحث والتطوير من أجل التوصل إلى لقاح ينبغي أن يكون في متناول كلّ الناس في جميع أنحاء العالم.

السيد الرئيس،

لقد كان 2019 عاماً صعباً بالنسبة لألبانيا. فقد ضربنا زلزالان قويان، أسفرا عن مقتل أكثر من 50 شخصاً وخسائر قيمتها بليون دولار أمريكي.

ونحن ممتنون للدول الصديقة التي ساعدتنا في وقت الحاجة، وقدمت الدعم المالي والعيني لجهودنا الجارية في مجال التعمير.

ونحن ممتنون أيضاً للدعم الذي تلقيناه من الأمم المتحدة، التي أثبتت أنها شريك حقيقي.

إذ إن وكالاتها تدخّلت منذ اليوم الأول. وتم نشر خبراء الإنقاذ والإغاثة على الفور، لدعم سلطاتنا الوطنية إلى جانب شركاء من أوروبا وأماكن أخرى.

ثم وصل مرض فيروس كورونا. وقد رافقت منظمة الصحة العالمية استجابتنا في كل خطوة على الطريق. كما أعدت الأمم المتحدة، بصورة مشتركة، خطة استجابة اجتماعية – اقتصادية لكفالة تنسيق الإجراءات على نطاق الأمم المتحدة، وتقديم دعم فعال للاستجابة الوطنية.

وتعمل ألبانيا جاهدة لتحقيق الهدف العالمي للأمم المتحدة المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 45 في المائة في العقد المقبل، والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، وفقاً لاتفاق باريس.

وبالإضـــافة إلى ذلك، اعتمدنا اســـتراتيجية بشـــأن تغير المناخ وخطة العمل لتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة.

وفي الوقت الذي تســـعى فيه ألبانيا إلى الاســـتفادة الكاملة من إمكاناتها الاقتصـــادية، فقد واكبنا أولوياتنا وأهدافنا الوطنية مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستراتيجية الوطنية للتنمية والتكامل.

وتتمثل الأهداف الهامة جداً لهذه الاســتراتيجية في حماية طوائف الروما والمصــريين والأشــخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة.

كما أُحرز تقدم في مجال المســاواة بين الجنســين، مع تزايد عدد النســاء العاملات في مؤســســات الدولة والإدارة العامة يوما بعد يوم.

السيد الرئيس،

ينبغي أن نولي اهتماماً خاصــاً لاحتياجات أضــعف الفئات، ولا ســيما احتياجات الشــباب. والآثار الاقتصــادية الناجمة عن هذه الجائحة ستؤدي إلى زيادة أعداد الشباب العاطلين عن العمل، مما يدفعهم إلى الفرار من بلدانهم الأصلية.

ولا شك أن هذا يشكل تهديداً عالمياً، يؤثر بصفة خاصة على البلدان ذات الاقتصادات الهشة.

حضرات المندوبين الموقرين،

إن ترؤس ألبانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام 2020 لدليلٌ ملموس على التزامنا الثابت بتعزيز الســـلام والأمن الدوليين من خلال الحوار والتعاون متعدد الأطراف، في وقت حيث تزيد التوترات والاستقطاب.

وألبانيا، بصـــفتها رئيســـة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أيَّدت بقوة دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وبغية مواصــلة المشــاركة النشــطة في تحقيق الاســتقرار والأمن، قدمت ألبانيا ترشــيحها للانتخاب كعضو غير دائم في مجلس الأمن، للفترة 2022-2023.

وتؤمن ألبانيا إيماناً راسـخاً بأن تعددية الأطراف أسـاسـية في التصـدي للتحديات العالمية. وسـنقدم إســهاماً اســتباقياً في تحقيق الســلام والأمن الدوليين من خلال تجربتنا الإقليمية، باعتبار ذلك عاملاً رئيســياً للسلام والاستقرار والأمن.

وسوف نتبع نهجاً نشـطاً وبناءً وناضـجاً، وسنتصـرف بمسؤولية لتعزيز تعددية الأطراف من خلال الشراكات والتعاون.

وأغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الدول الموقرة الأعضاء في الجمعية العامة إلى دعم ترشيح ألبانيا لعضوية مجلس الأمن للفترة 2022-2023.

السيد الرئيس،

وفي عالم اليوم المعقد والمترابطة، قد لا يتوقع من بلدان ذات قدرات متواضعة مثل ألبانيا أن تُنافس باقتصاداتها وأصولها المادية.

ومع ذلك، يمكنها أن تسهم في إثراء العالم بأثمن ما لديها: الهوية والتاريخ والثقافة والتقاليد والقيم.

واحدة من أكثر التقاليد التي نقدرها ونعتز بها هي الانسجام الفريد بين الأديان الذي يسود في ألبانيا.

فعلى الرغم من أن الألبان ينتمون تقليديا إلى مختلف الأديان – فقد عاشوا سلميا جنبا إلى جنب، منذ زمن سحيق. وعندما زار البابا فرنسيس ألبانيا في عام 2014، تحدث عن "الأخوة الدينية".

وفي العام الماضي، نظمنا في ألبانيا مؤتمرا إقليميا بعنوان "الدين كأداة للسلام"، بالتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية، بهدف النهوض بحرية الدين بوصفها مسألةً أساسيةً من مسائل حقوق الإنسان.

وهذا التراث الثمين للتسامح بين الأديان والثقافات يحدد من نحن كأمة. إن القصة الاستثنائية عن كيفية مخاطرة الألبان بأرواحهم لحماية اليهود وإنقاذهم أثناء المحرقة لتعبيرٌ رائع عن روح التسامح والتعاطف والاحترام تجاه إخواننا بني البشر.

وتفخر ألبانيا بأن تقدم للعالم رسالة فحواها التعايش والحوار بين الأديان.

إنها رسالة يمكن أن تكون بمثابة ترياق قوي ضد التعصب المتزايد والتطرف العنيف اللذين يقوضان السلام والأمن.

حضرات المندوبين الموقرين،

لا يزال انضمام ألبانيا إلى الاتحاد الأوروبي يمثل أهم هدف استراتيجي لها.

وفي وقت سابق من هذا العام، رحبنا بالقرار السياسي الذي اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي ببدء محادثات الانضمام مع ألبانيا.

وندرك تماماً أنه يتعين علينا تحقيق المعايير المعلّقة قبل المؤتمر الحكومي الدولي الأول.

وتتطلب هذه العملية تضافر الجهود على الصعيد الوطني، مع قيادة حكومية حازمة في سبيل إجراء إصلاحات حقيقية ومستدامة.

ومن المتوقع أن يؤدي تجديد الالتزام إلى تحقيق نتائج ملموسة في وضع معايير رئيسية تتعلق بسير الديمقراطية وسيادة القانون، الأمر الذي سيتعين أن يجسّد توافق الآراء السياسي بين الأحزاب وأن يخدم الاستقرار العام في البلد.

وقد أعربنا عن امتناننا الصادق للمؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء على مساعدتها في التعافي من الزلزال الذي ضربنا وتداعيات جائحة مرض فيروس كورونا.

ولا تزال ألبانيا تؤيد تماما السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في المنطقة، مفتخرةً بتحالفنا الأوروبي والأوروبي الأطلسي الراسخ والقائم على القيم المشتركة.

السيد الرئيس،

وتدرك ألبانيا التزاماتها بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي.

وفي إطار جهود ألبانيا الجارية لبناء السلام والأمن، ساهمت بقوات تحت مظلة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في مختلف عمليات حفظ السلام في جنوب السودان وكوسوفو والبوسنة والهرسك ومالي وأفغانستان.

وهدفنا واهتمامنا الأساسي هو ضمان السلام والاستقرار الدائمين في منطقتنا، غرب البلقان.

لقد كان لمنطقتنا تاريخٌ مأساويٌ من الدكتاتوريات والقمع والنزاعات العسكرية. وعلى الرغم من التركة الصعبة التي لا تزال تلقي بظلالها على المنطقة، فقد أُحرز تقدم كبير على مدى العقدين الماضيين، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى دورة الإصلاحات التي أطلقتها العمليات الجارية لتوسيع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

ونشجع كون أن العامل الألباني لا يزال يدعم المسار الأوروبي والأطلسي الأوروبي في جميع أنحاء المنطقة ونرحب بذلك، مما يعزز في الوقت نفسه التعاون الإقليمي وملكية المشاريع الطموحة.

ونرحب بالاتفاق بشأن التطبيع الاقتصادي بين كوسوفو وصربيا، الذي توسط فيه وضمنه رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب.

وما زلنا نأمل أن يؤدي هذا الاتفاق إلى بث دينامية جديدة في العلاقات بين كوسوفو وصربيا.

وينبغي للبلدين اغتنام هذه الفرصة لإبرام اتفاق نهائي وملزم قانوناً للاعتراف المتبادل والتطبيع الكامل لعلاقاتهما، بوساطة الاتحاد الأوروبي.

وتعتقد ألبانيا اعتقاداً راسخاً بأن جمهورية كوسوفو عامل أمن واستقرار في منطقة البلقان.

وقد وضعت كوسوفو إطاراً دستورياً وقانونيا متينا يوفر حماية لم يسبق لها مثيل لحقوق الأقليات وتراثها الثقافي. وهذا يتماشى تماماً، بل يتجاوز في كثير من الأحيان التشريعات الأوروبية ذات الصلة من حيث حماية حقوق الإنسان.

وكوسوفو اليوم عضوٌ في العديد من المنظمات الدولية والمبادرات الإقليمية.

إن عضوية كوسوفو في جميع المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، لن تعود بالفائدة على البلد فحسب، بل أيضاً على المجتمع الدولي بأسره.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً مرة أخرى على التزام ألبانيا بدعم النظام القائم على القواعد بعد إصلاحه وتنشيطه تكون الأمم المتحدة مركزه. وعلينا، نحن الدول الأعضاء، أن نوطّد دورنا في دعم وتعزيز النظام متعدد الأطراف لكي نستفيد منه.

وشكراً لحسن إصغائكم.

جمهورية سلوفينيا (انظر A/75/PV.8، المرفق الرابع)

خطاب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، الأصدقاء الأعزاء، السيد الرئيس

تصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة. وقبل 75 عاما، تمكن أسلافنا من الاستفادة من تجربتهم في حرب عالمية مدمرة وأخذوا زمام المبادرة في بناء رؤية لعالم أفضل.

عالم من الرخاء والسلام.

عالم من الرفاهية على الصعيد العالمي.

عالم من التعاون العالمي يخدم الأجيال القادمة.

وقد أنشؤوا الأمم المتحدة.

وها نحن اليوم، أيها الأصدقاء الأعزاء، أسرة من الأمم التي تواجه تهديدات لا تقل تدميراً: أزمة صحية واقتصادية عالمية، وتدهور البيئة – كل ذلك يهدد رفاه جنسنا البشري وبيتنا – كوكبنا.

وأفضل وسيلة للتصدي للتهديدات العالمية الحالية هي تعددية الأطراف الفعّالة. إن تقليل التعاون متعدد الأطراف لن يؤدي إلا إلى زيادة المشاكل والتحديات التي نواجهها في جميع مجتمعاتنا.

ولكي نتصدى للتهديدات التي تواجه الإنسانية في الوقت الحاضر، ولبناء قدرتنا على الصمود المشتركة، أيها السيدات والسادة، لا يمكن لأحد أن يكون قوياً بما فيه الكفاية وحده؛ نحن بحاجة إلى أن نكون يقظين ونشطين ومسؤولين وشجعان وحكماء – معا.

السيدات والسادة،

وفي بيئة عالمية سريعة التغير، نعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيات الجديدة والبنية التحتية الرقمية.

وأصبحت التكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي بالفعل العمود الفقري لحياتنا اليومية التي تحافظ على استمرار الشركات والخدمات العامة الأساسية.

ويتعين علينا تكييفها في خدمة البشرية. وتبذل سلوفينيا جهدا في هذا الاتجاه من خلال أول مركز عالمي للذكاء الاصطناعي لليونسكو أنشئ في ليوبليانا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وأحد التحديات الرئيسية هو الأمن السيبراني. ونرى أن الفضاء الإلكتروني ينبغي أن يكون آمناً وعالمياً ومفتوحاً وحراً وشاملاً للجميع.

إن تجزّؤ أنظمة الأمن الدولي وإضعافها أمر يبعث على القلق. ولا ينبغي أن يؤدي ذلك إلا إلى تعزيز التزامنا بالعملية الدولية القائمة على المعاهدات لتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار.

وينبغي حلّ جميع مسائل الانتشار الملحة بالوسائل الدبلوماسية والسلمية.

ويتمثل الشرط المسبق لتحقيق السلام والمصالحة المستدامين في معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولذلك، فإننا نؤيد المحكمة الجنائية الدولية بوصفها إحدى المؤسسات المركزية لمكافحة الإفلات من العقاب.

وسنواصل الانخراط في الشراكات والتعاون في الأمم المتحدة وغيرها من المُنتديات.

وتنشط سلوفينيا بشكل خاص في جهود إزالة الألغام الأرضية، التي تؤثر على حياة المدنيين، ولا سيما الأطفال. ويسرني أن أبلغكم بأن منظمة تعزيز الأمن البشري، وهي منظمة غير حكومية سلوفينية، تمكنت من الحفاظ على قدرتها التنفيذية ووجودها في الميدان في خضم الجائحة.

السيد الرئيس،

تمثل أهداف التنمية المستدامة خريطة طريق واضحة لكوكب أخضر وصحي. وسلوفينيا، بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2021، ستضع حماية البيئة في المرتبة العليا على جدول الأعمال. وينبغي أن تكون الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في العام المقبل، تغييراً حقيقياً في قواعد اللعبة.

ومؤخراً وللمرة الأولى، ساهمت سلوفينيا بمبلغ مليون يورو في صندوق الأمم المتحدة الأخضر للمناخ.

أصحابَ السعادةِ،

تنظر سلوفينيا إلى الوعي بفقدان التنوع البيولوجي بوصفه تحدياً عالمياً ملحاً.

لقد أدرجنا الحق في مياه الشرب النظيفة في دستورنا. وندرك أن الحفاظ على الموارد المائية عنصرٌ أساسيٌ لحماية التنوع البيولوجي.

وبمبادرة من سلوفينيا، أعلنت الأمم المتحدة اليوم العالمي للنحل، الذي يحتفل به في 20 أيار/مايو، إدراكاً لأهمية النحل والملقحات الأخرى في الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة.

إن مناصرتي شخصيا لحماية البيئة عالمية ومحلية، وتقوم على طرح المناقشات العامة حول تغير المناخ، وإنشاء لجنة للسياسة المناخية ودعم الحركات الشبابية.

وأود أن أؤكد مجدداً التزام سلوفينيا والتزامي الشخصي بوقف المعدل غير المسبوق لفقدان التنوع البيولوجي وبوقف آثار تغير المناخ.

ولهذا السبب انضممت إلى "تعهد القيادات من أجل الطبيعة".

السيدات والسادة،

لقد أدت أزمة مرض فيروس كورونا إلى إدراك تام لأهمية التضامن والتعاون – فيما بيننا وداخل المنظمات متعددة الأطراف، مثل منظمة الصحة العالمية.

وقد خلفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عواقب اجتماعية واقتصادية مدمرة. وأرواح الناس تعتمد على المعلومات الدقيقة وحسنة التوقيت. إن الممارسة الكاملة للحقوق في حرية التعبير وإمكانية الوصول إلى المعلومات العامة، وحماية الصحفيين، هي مفتاح رفاهية مجتمعاتنا.

لقد خرج بلدي، سلوفينيا، إلى حيز الوجود، مستلهماً من السعي إلى الديمقراطية والحقوق الأساسية. ونحن نعلم – وقد أكدت أزمة مرض فيروس كورونا الحالية – أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تؤخذ على أنها من المسلمات.

وقد ازدادت سوءاً حالة الفئات الأضعف – أولئك الذين لا يحصلون على الرعاية الصحية الكافية وأولئك الذين تجري محاكمتهم ويُهَمَّشون تاريخيا.

وعلينا أن نؤكد مرة أخرى أنه لا مكان للتمييز القائم على أي حالة شخصية في المجتمعات الحديثة.

وينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب.

ونحن إذ نحتفل بمرور 25 عاماً على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، إنما نحتفل بالمكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الأصدقاء الأعزاء،

قبل 75 سنة قالت أمهاتنا وآبائنا "لن يتكرر ذلك أبداً". قالوا "لا" لحرب كاملة أخرى، وفيات ومعاناة لا طائل منها، لا للميول القومية والمتطرفة، لا لحياة في حالة من عدم اليقين والخوف.

أنا – وكذلك العديد منكم، نشؤوا في سلام ورخاء، في عالم، مبني على قيم مؤسسي الأمم المتحدة وأفكارهم. نعم، لقد أخفقت الأمم المتحدة في منع نشوب جميع النزاعات، ويمكن، بل وينبغي لها، أن تتفاعل في كثير من الأحيان بشكل أسرع وأفضل وأكثر حسماً. ومع ذلك، علينا أن نتفق على أن العالم أصبح مكاناً أفضل منذ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945 بسبب الأمم المتحدة.

ومع ذلك، السيدات والسادة،

فإن العالم اليوم مكان مختلف تماماً عما كان عليه قبل 75 عاماً. وعالم اليوم أقل قابلية للتنبؤ به وأقل أمناً مما كان عليه بالأمس.

وفي خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن مجرد احتفالنا بهذه الذكرى السنوية الهامة بهذه الطريقة غير المسبوقة – كل منا من جزئه/جزئها المختلف من العالم، يدل بوضوح على أننا قادرون على التكيف. التكيف للقيام بعملنا المشترك من أجل الإنسانية الواحدة وكوكب الأرض الواحد الذي نتشاطره جميعاً.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجدداً التزام سلوفينيا بالتعاون متعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، بما في ذلك في إطار عضويتها في الاتحاد الأوروبي ورئاستها له في عام 2021.

ومع مراعاة ذلك، من الهام إحراز تقدم في احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وسيادة القانون، وتحقيق تنمية شاملة وجامعة ومستدامة لمجتمعاتنا.

إن العالم يزداد ترابطاً وتعاضداً. ومما لا شك فيه أن أزمة مرض فيروس كورونا قد أظهرت ذلك.

علينا نحن، والأمم المتحدة كمؤسسة، أن نتغير وننمو معها. وإنني على اقتناع بأننا نستطيع أن نتصدى للتحديات العالمية على أفضل وجه من خلال عملنا المشترك.

قبل 75 عاماً، قام أسلافنا ببناء الجسر الأول. واليوم عالمنا هو شبكة مُحكمة من الجسور، وأطلب إليكم، من أجل الأجيال الحاضرة والمقبلة، من أجل أحبائكم وأنفسكم، ألا تهدموها.

وأود أن أهنئ جميعنا.

وأود أن أهنئ أسلافنا الذين كانوا شجعاناً وذوي رؤية كافية لبدء كل شيء، وأن أتوجه بالشكر لهم.

وأود أن أهنئ جيل آبائنا وجيلنا على الحفاظ على الاستمرارية على الرغم من كل العقبات.

وأتمنى لشبابنا، الذي يتولى ببطء، الشجاعة والحكمة ليكونوا أفضل منا عملاً.

وأود أن أعطي الكلمة الأخيرة للروائي السلوفيني البارز بوريس باهور، المعروف أيضا بأنه أقدم الناجين المعروفين من معسكرات الاعتقال النازية، والذي لا يزال في سن 107 سنوات من العمر مقاتلاً جريئاً ضد كل الدكتاتوريات.

يقول: "لدى البشرية ما يكفي من الحكمة والقوة لإيجاد طريق لإخراجنا من الأزمات، كي نصبح إنساناً أكثر أخلاقية". وأنا أصدقه.

وأشكركم بلغة بلدي (HVALA!)، شكراً لكم!

موناكو (انظر A/75/PV.8، المرفق الخامس)

خطاب صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

سيداتي وسادتي رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

إن الظروف الخاصة للمناقشة العامة في هذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة أشبه بالحكايات حيث تجد الأُسر والمجتمعات المحلية والبلدان نفسها ومنذ عدة أشهر في خضم جَلَبة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعواقبها.

وأود أن أشيد هنا بقيادة سعادة الأستاذ تيجاني محمد بندي. فقد تمكن من مواصلة سير العمل في أوقات عصيبة جداً، وأتاح المجال للجمعية العامة كي تتابع جوهر عملها.

وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر الحار إلى الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، ومن خلاله إلى جميع موظفي الأمم المتحدة، الذين لم يتوقفوا أبداً عن تعبئة منظومة الأمم المتحدة حتى في مناطق النزاع من أجل حماية الفئات الأضعف.

وقد مكّنت إصلاحات الأنشطة الإنمائية من التنسيق الفعال بين الأفرقة العاملة في الميدان وأبرزت مهارات وتفاني وشجاعة النساء والرجال الذين يعملون يومياً للوفاء بالولايات التي عهدنا بها إليهم.

السيد الرئيس بوزكير، لقد أعطيتم أهمية كبيرة للتشاور والتنسيق، حتى تتمكن الدول الأعضاء من التصدي للتحديات الهائلة بروح من المساعدة والكفاءة المتبادلة.

وتعلمون أنه يمكنكم التعويل على التعاون الكامل من وفد بلدي إذ تتولى إمارة موناكو إحدى رئاسات هذه الدورة الخامسة والسبعين.

السيد الرئيس،

وفي السنوات الأخيرة، عانى العالم من سلسلة من الأزمات التي كان علينا أن نواجهها في هذا المنتدى: تصاعد الإرهاب، وزيادة تدفقات الهجرة، والتحولات المناخية، والأزمة المالية لعام 2008، والآن الجائحة التي تولّد أزمة اقتصادية واجتماعية.

وعلى الرغم من هذه العقبات الرئيسية، فقد اعتمدنا مبادئ توجيهية مبتكرة: خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها في عام 2015، فضلاً عن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام 2016، والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة في عام 2018، على سبيل المثال لا الحصر.

ومع ذلك، فإن النظام الدولي مُزَعزَع، ويجري التشـــكيك في تعددية الأطراف. وفي ســـياق حيث تنتعش النزعات القومية والحمائية، من الحيوي أن نحشد الجهود بطريقة منسقة وموحدة.

ولا يمكن لأي دولة، بغض النظر عن حجمها أو قوتها العســـكرية أو الاقتصـــادية، أن تواجه التحديات الدولية الحالية بمفردها.

ويقتضـي الترابط بين دولنا اسـتجابة منسـقة للتهديدات عبر الوطنية التي تقّوض التقدم الذي تحقق بشق الأنفس وتضعف السلم والأمن الدوليين.

إن الإغلاق الفجائي المفروض على اقتصـــاداتنا من خلال تدابير الإغلاق الشـــامل قد أثَّر على مواردنا.

وموناكو، الملتزمة التزاماً قوياً بتعددية الأطراف ومؤسـساتها، أوفت بالتزاماتها القانونية وسـتواصـل الامتثال لها. وبذلك، انضـــمت الإمارة، وفاء منها بتقاليدها في التضـــامن مع أضـــعف الفئات، إلى الجهود الجماعية لمكافحة الجائحة، ولا سيما من خلال الاستجابة لنداء الطوارئ العالمي الذي أطلقته الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

دعا الأمين العام إلى بناء شبكات متعددة الأطراف عن طريق الجمع بين كل الوكالات والمنظمات والكيانات على المســـتويات المحلية والإقليمية والدولية. والواقع أنه من خلال كوننا أكثر شـــمولاً للجميع والاستماع إلى الجميع، يمكننا أن نكفل "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب".

وبناء على ذلك، لم يعد من الممكن اسـتبعاد النسـاء والفتيات من هذا التحرك في هذا العام حيث تصـــادف ثلاث ذكريات ســـنوية: 25 عاماً على إعلان ومنهاج عمل بيجين، و 20 عاماً على اتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 بشـــأن "المرأة والســـلام والأمن" و 10 ســـنوات على إنشـــاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمرأة.

وهذا يعني أن المســـاواة بين المرأة والرجل ظلّت على جدول أعمالنا لمدة 25 عاماً، ومع ذلك فإن النساء والفتيات لا يزلن المجموعة الرئيسية المتضررة من عدم المساواة.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن الحالة في العالم تتغير ببطء شديد.

وعلاوة على ذلك، فإن تقرير عام 2020 عن أهداف التنمية المستدامة يؤكد على الخسائر الفادحة التي تتكبدها النســـاء في مواجهة الأزمة، مما يجعل تحقيق هدف التنمية المســـتدامة 5 بعيد المنال على نحو متزايد.

والنســـاء هنَّ الأكثر مشـــاركة في مكافحة مرض فيروس كورونا، وبالتالي فإنهنَّ الأكثر عرضـــة للتلوث، وفي الوقت نفسـه، ينبغي أن يُشـجب الارتفاع الحاد والمُفرط في حالات العنف المنزلي، فضـلاً عن الارتفاع الكبير في معدل تسرب الفتيات من المدارس.

وتلتزم حكومتي التزاماً ثابتاً بالدفاع عن مصـالح المرأة وسـتواصـل جهودها، من خلال لجنة تعزيز وحماية حقوق المرأة، التي أنشـئت في عام 2018، للحد من أوجه عدم المســـاواة ومكافحة التمييز والعنف، التي ما زالت المرأة ضحيتها في كثير من الأحيان.

كما أننا سنبني مستقبلاً أكثر قوة واستدامة بالاستماع إلى الشباب والوثوق بهم.

ويمثل الإدماج السياسي مطلباً رئيسياً للشباب. وخلال العام الماضي، أثنى الكثيرون منا على الالتزام الذي أظهره الشباب بشأن مسألة المناخ.

واليوم، وعلى الرغم من أن الشباب أقل تأثراً بمرض فيروس كورونا، فإنهم هم الذين يتحملون العبء الكامل للأزمة الاقتصادية الناجمة عن ذلك. ويتأثر العديد منهم بوضع غير مستقر لا يوفر لهم الحماية الاجتماعية. ويجد آخرون أنفسهم منقطعين عن أي وسيلة للحصول على التعليم. ومن الضروري أن نُعِد مخصصات محددة للحيلولة دون أن يجد شبابنا أنفسهم عالقين في فخ الفقر بصورة دائمة.

السيد الرئيس،

ولئن كانت التكنولوجيات الجديدة قد أسهمت إلى حد كبير في تنمية مجتمعاتنا، فإن لها، للأسف، نصيباً في نشوء سياق جديد من انعدام الأمن. وقد سرّعت الأشهر القليلة الماضية من التحول الرقمي على نطاق هائل، ولكن صاحب هذه التطورات أيضا تفشٍ في الهجمات الإلكترونية.

والفضاء الإلكتروني هو الآن منطقة نزاع في حد ذاته، تماما مثل البر والبحر والسماء.

ما الذي تصبح عليه السيادة في العصر الرقمي، عندما يصبح الأمن والقانون والاقتصاد والضرائب والعملة موضع تساؤل؟ وفي رأيي، من الهام الاتفاق على قواعد مشتركة من أجل اعتماد إطار من التدابير المناسبة والسلوك السليم. وذلك لا يعني كفالة أداء أفضل لمؤسساتنا فحسب، بل أيضا ضمان الحفاظ على سيادة الدول والحريات الفردية.

وفي الوقت نفسه، اشتدت موجة التضليل الإعلامي في الأشهر الأخيرة، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ومجتمعاتنا ضعيفة أمام هذه المناورات. كما أرحب بحملة التوعية التي أطلقتها الأمم المتحدة لمكافحة الأخبار الزائفة.

وقد تعهدت موناكو باكتساب مهارات رقمية قوية، من ناحية، لاغتنام الفرص الكثيرة التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية في المجالين الاقتصادي والبيئي، ومن ناحية أخرى، لكفالة تحقيق تنمية مستدامة تحترم الناس.

ولذلك، فإن النموذج الرقمي المسؤول والمستدام الذي أردته لبلدي يقترن ليس باستثمارات كبيرة في البنية التحتية والتدريب ودعم الأعمال التجارية فحسب، بل أيضا بسنّ قواعد تشريعية.

السيد الرئيس،

ولا يمكننا مناقشة هذا السياق الجديد لانعدام الأمن دون الإشارة إلى خطورة أزمة المناخ. إن الكوارث الطبيعية واسعة النطاق ستتفاقم، كما نعلم، وستتسبب في حالات إنسانية طارئة وتشريد للسكان. وسيكون لهذه الكوارث تأثيرٌ على إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية. وهذه الظواهر هي من عوامل عدم الاستقرار السياسي والنزاع.

لقد أظهرت الجائحة الحالية مدى ضعفنا عندما ندمّر النظم الإيكولوجية على كوكب الأرض. والعلماء واضحون بشأن هذا الأمر، وينبغي أن نتوقع زيادة خطر هذه الأنواع من الأوبئة إذا لم نغير سلوكنا.

ولم يغير التباطؤ في أنشطتنا نتيجة للجائحة منحنى ارتفاع درجات الحرارة ولم يقلل من تدمير الطبيعة.

وفي الوقت نفسه، فإن تأجيل الاجتماعات البيئية الرئيسية لا يعني تعليق التزاماتنا إلى ما لا نهاية، بل يدعو بدلا من ذلك إلى مضاعفة جهودنا. ولا تزال الحاجة الملحة موجودة، ومن الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن نحشد الجهود جميعا.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بمبادرة الأمين العام عقد مؤتمر قمة للتنوع البيولوجي، وبالتالي منحه المكانة التي يستحقها في صميم جدول أعمالنا السياسي. والقرار الجماعي بالمضي قدما في هذا الحدث في 30 أيلول/سبتمبر، على الرغم من السياق الصحي الحالي، يؤكد هذا الالتزام الذي أؤيده تماما.

إن موناكو ملتزمة، وستظل ملتزمة، التزاماً ثابتاً بحماية البيئة والتنمية المستدامة. لقد وضعت الإمارة تطويرَ أساليب الاستهلاك والإنتاج في صميم رؤيتها للمجتمع سواء من خلال متابعة التحول في مجال الطاقة، والتعجيل بتنمية التنقل باستخدام وسائل النقل غير الآلية، أو تعزيز الاقتصاد الدائري. ويجب أن يشكّل كل جانب من جوانب عمل حكومة موناكو جزءا من متطلبات التنمية المستدامة. وهذا هو المسار الذي حددته لها في عام 2005.

السيد الرئيس،

وفي حين أن الأزمة الحالية قد ركزت الكثير من اهتمامنا العالمي على أرقام النمو والانتعاش الاقتصادي، فإن هناك خطرا كبيرا بأن ننصرف عن الركائز الأخرى للتنمية المستدامة.

ولذلك، من الضروري أن نغتنم الفرصة المتاحة لنا لإعادة التفكير في نماذجنا الاقتصادية والاجتماعية استنادا إلى المبادئ التي تحترم البيئة.

والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نسترشد بخريطة الطريق التي وضعناها في عام 2015 خلال هذه الفترة التي تتسم بقدر كبير من عدم اليقين. والآن أكثر من أي وقت مضى، تبيّن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أن من الأهمية بمكان تحقيق الأهداف التي حددتها خطة التنمية لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا.

ولهذا، من الضروري تحقيق المزيد من الطموح والتعبئة، ليس لدحر مرض فيروس كورونا فحسب، لكن أيضا لتكييف أدواتنا في مجال التعاون متعدد الأطراف.

وينبغي أن تدفعنا فترة التباعد الاجتماعي التي نعيشها حاليا إلى ترديد رسالة "ألا نترك أحدا يتخلف عن الركب" التي وضعناها في صميم أهداف التنمية المستدامة، والعبارات الافتتاحية في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة "نحن شعوب الأمم المتحدة"، من أجل زيادة تضامننا.

وشكراً لحسن إصغائكم.

الجمهورية اليمنية (انظر A/75/PV.8، المرفق السادس)

خطاب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية.

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية]

معالي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

الإخْوَة أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

في البداية أتقدم بالتهاني الخالصة لرئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة الأمم المتحدة، متمنيا له دوام التوفيق والنجاح في مهامه،

أعبر عن خالص الشكر والعرفان الأمين العام الأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش، لجهوده في قيادة المنظمة نحو الاضطلاع بدورها في حماية الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق الرسالة السامية للمنظمة، التي ينعكس أثرها على جميع الشعوب والدول ومنها الجمهورية اليمنية التي بذلت الأمم المتحدة جهودا رائعة ومشكورة من اجل التوصل إلى سلام دائم فيها، وسعت دون كلل لمواجهة التحديات التي تواجهها خاصة التحديات الإنسانية.

كما يشرفني أن أتقدم بخالص التهاني إلى أبناء شعبنا اليمني العظيم في الداخل والخارج بحلول أعياد الثورة اليمنية الخالدة سبتمبر وأكتوبر المجيدة، والذي يتزامن احتفالات شعبنا بها مع اجتماع الجمعية العامة الأمم المتحدة.

الإخْوَة الحضور:

تنعقد هذه الدورة للمرة السادسة ونحن في الجمهورية اليمنية نعيش ظروفا صعبة وقاسية نتيجة للحرب المفروضة على شعبنا من قبل ميليشيا الحوثي الانقلابية، وداعمها الإقليمي إيران، والتي بدأت مخططاتها عقب تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وتزامنا مع الانتهاء بنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي وضع خارطة طريق لمستقبل الجمهورية اليمنية بمشاركة كل ألوان الطيف السياسي، وهو الأمر الذي لم يرق لميليشيا الحوثي التي أرسلت ممثليها إلى طاولة الحوار، وذهبت في الوقت نفسه تعد العدة للانقلاب عليه، من خلال تحشيد مليشياتها لإسقاط المدن والقرى وتشريد السكان وتهجيرهم من قراهم ومناطقهم وصولا لاجتياح العاصمة صنعاء في أيلول/سبتمبر 2014، والاستيلاء على مؤسسات الدولة والانقلاب على الشرعية المنتخبة والإجهاز على المناخ السياسي، وخنق الحريات العامة، ومداهمة المنازل والبيوت وتفجير المدارس، ودور العبادة، ومطاردة الأصوات المعارضة لها، والتنكيل بالمواطنين، وتحويل صنعاء التاريخ والحضارة والتعايش إلى سجن كبير لشعبنا هناك.

السيد الرئيس:

لقد كان للأمم المتحدة دورا محوريا وبارزا في الإشراف على عملية الانتقال السياسي في اليمن منذ العام 2011، حيث بدأت المرحلة الانتقالية وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بتشكيل حكومة وطنية وانتخابات رئاسية مروراً بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل لكافة شرائح المجتمع اليمني ووضع مسودة الدستور اليمني الجديد وفقاً لمخرجات ذلك الحوار إيذاناً بعرضه للاستفتاء من قبل الشعب اليمني وانتهاء

بإقراره وإجراء الانتخابات وفقا للدستور الجديد، حيث جاء الانقلاب الحوثي ليوقف مسيرة المرحلة الانتقالية وليشن حرباً على الشعب اليمني.

السيد الرئيس:

إن هذه الحرب المفروضة على شعبنا تسببت بكارثة إنسانية ومزقت المجتمع اليمني وتسببت في موجات النزوح والتهجير الجماعي. والقمع والإخفاء القسري وأعظم حالات الفقر التي شهدها شعبنا منذ عقود طويلة. لقد مددنا يدنا للسلام وبذلنا كل ما بوسعنا لدعم وتسهيل جهود الأمم المتحدة ومبعوثها إلى بلادنا السيد مارتن غريفيث والمبعوثين من قبله، من أجل إنقاذ البلاد والتوصل إلى سلام دائم وشامل، يوقف نزيف الدم اليمني والمأساة اليمنية لأن شعبنا اليمني باختصار لن يقبل التجربة الإيرانية على ارضه مهما كانت الظروف والتحديات.

ونذكركم بما قدمناه من تنازلات من أجل السلام على مدار الأعوام الخمسة الماضية، والتزامنا ومعنا الأشقاء في التحالف الداعم للشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية لإتاحة الفرصة أمام الجهود التي يبذلها السيد مارتن للتوصل إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار واستئناف العملية السياسية، لكن هذه الجهود مع الأسف قوبلت بالتعنت الكامل من قبل ميليشيا الحوثي الإرهابية وداعميهم في النظام الإيراني، بل إنها قامت باستغلال ذلك للحشد والتصعيد ومهاجمة المحافظات والمدن، وارتكاب المزيد من المجازر بحق المدنيين في العديد من محافظات ومدن اليمن. وما ترونه اليوم من تصعيد همجي لهذه المليشيات، خاصة في محافظات مأرب والجوف والبيضاء التي تشن عليها ميليشيا الحوثي حملة عسكرية هوجاء منذ شهور وتستهدف الأحياء السكنية بالصواريخ الباليستية دون اكتراث لحياة المدنيين والنازحين الفارين من مناطق سيطرتها والذين يقدر عددهم بالملايين، وكذا ما تقوم به هذه المليشيات الإرهابية من استهداف متكرر للمدنيين والمنشآت المدنية بالمملكة العربية السعودية، كل ذلك يعطي صورة واضحة عن نوايا هذه المليشيات وموقفها من السلام الأمر الذي يستدعي من المجتمع الدولي الاضطلاع بدوره في وضع حد لهذا الصلف المتعجرف وإنهاء معاناة شعبنا عبر الضغط الفاعل والحاسم على الانقلابيين وراعيهم في طهران لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والتوقف عن الإيغال في إراقة الدماء والتدمير وإتاحة المجال لوصول المساعدات الإنسانية لكل اليمنيين.

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأخاطب العالم من أجل الالتفات إلى معاناة شعبنا الصابر الذي يواجه صنوف المآسي والعذاب والظروف المعيشية القاسية نتيجة حرب الانقلابيين.

إننا نشكر كل الجهود والدعم المقدم من الأشقاء والأصدقاء والمنظمات والدول المانحة والتي هي الأخرى لم تسلم من الابتزاز والتضييق والحصار وهي تسعى لتخفيف المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب اليمني والتي باتت تأخذ وجوها متعددة مع استمرار الحرب وتفاقم التحديات الاقتصادية، والعراقيل التي تواجه جهود الحكومة ومؤسسات الدولة في القيام بمهامها لخدمة المواطن واستئناف الخدمات وتطبيع الأوضاع في المناطق المحررة.

إنني أدعو من هنا إلى استنفار دولي لمساندة جهود الحكومة في مواجهة التحديات الاقتصادية، ودعم سياسات وخطط دعم العملة الوطنية لتحقيق الاستقرار المعيشي، وأن لا يسمح المجتمع الدولي بتحويل الملف الإنساني من قبل الحوثيين إلي ملف لابتزاز الحكومة والمجتمع الدولي من خلال الإصرار على نهب الأموال الخاصة بدفع الرواتب وتعطيل جهود الأمم المتحدة بهذا الصدد. كما أدعو المجتمع الدولي للعمل

الجاد والعاجل من أجل إنهاء الكارثة المحتملة التي يمكن أن يتسبب بها خزان النفط صافر والذي ترفض ميليشيا الحوثي السماح للفرق الأممية المختصة بالصيانة والإصلاح.

السيد الرئيس:

لقد قطعنا، بدعم غير محدود من الأشقاء في المملكة العربية السعودية، شوطا في تنفيذ اتفاق الرياض الذي بهدف لتحقيق الاستقرار وتجاوز الأحداث المؤسفة التي شهدتها العاصمة المؤقتة عدن في آب/أغسطس من العام الماضي.

ولقد حرصنا منذ الوهلة الأولى على تقديم كافة التسهيلات أمام جهود تنفيذ الاتفاق، انطلاقا من قناعاتنا بضرورة توحيد جهود الجميع للمضي قدما في تحقيق البناء والتنمية تحت راية الدولة.

ومن هنا نجدد ثقتنا بالأشقاء في المملكة العربية السعودية للمضي في استكمال تنفيذ هذا الاتفاق.

ختاما، أتمنى لهذه الدورة النجاح وللأمم المتحدة المزيد من التطور والفاعلية في خدمة الإنسانية وسعادتها وأن تكون قراراتها عند مستوى التحديات الجسيمة التي تواجهها ولكل الأعضاء ومجتمعاتهم التطور والرخاء، ولكل المجتمع الإنساني السعادة والخير والازدهار. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بوركينا فاسو (انظر A/75/PV.8، المرفق السابع)

خطاب السيد روك مارك كريستيان كابوري، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في بوركينا فاسو

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس:

الأمين العام للأمم المتحدة،

رؤساءَ الوفود،

حضرات المندوبين الموقرين،

السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

إن انتخابكم البَهِيّ لرئاسة الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة يتيح لي فرصة طيبة لأتقدم إليكم بخالص تهانيّ ومباركة وفد بلدي لكم.

السيد الرئيس المنتهية ولايته، عزيزي البروفيسور تيجاني محمد بندي

عندما توليتم رئاسة الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة باسم أفريقيا، لم تكن لدينا أي فكرة بأن منظمتنا، وسواها، العالم بأسره، سيشهد أزمة صحية شديدة شّدة مرض فيروس كورونا.

وفي مواجهة هذا الوضع غير المتوقع، تمكنتم أنتم وفريقكم من التكيّف مع المتطلبات الجديدة ومواجهة التحديات الماثلة أمامكم من أجل كفالة استمرارية أنشطة الجمعية العامة وسير أعمالها.

الأمين العام،

في 22 كانون الثاني/يناير، عرضتم أولوياتكم لعام 2020 أمام الجمعية العامة، وحددتم ما أطلقتم عليه "فرسان الرؤيا الأربعة" الذين هم التوترات الجيوستراتيجية العالمية، وأزمة المناخ "الوجودية"، وانعدام الثقة المتنامي في كل مكان، و"الجانب المظلم" من العالم الرقمي.

ولسوء الحظ، وبعد أقل من شهرين، ظهر فارسُ رؤيا خامس ومدمّر للغاية، وهو مرض فيروس كورونا، وأُضيف إلى الأربعة الذين تم تحديدهم بالفعل. ومنذ ذلك الحين، كرستم وقتكم تماما في كفالة تعبئة الأمم المتحدة في مواجهة الجائحة وعواقبها متعددة الأوجه.

السيد الرئيس،

رؤساءَ الوفود،

في 14 حزيران/يونيه 2019، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال القرار 73/299، الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمنظمتنا المشتركة تحت شعار "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف". ولكن نظرا للأزمة العالمية

التي سببها مرض فيروس كورونا، استكمل رئيس الجمعية العامة الشعارَ العام للاحتفال بعبارة "مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال".

وهذا الشعار، الذي يُدعِّم أركان جميع الأنشطة والاجتماعات والمؤتمرات التي تنظمها الأمم المتحدة في عام 2020، يذكّرنا بالأسباب الأساسية وراء إنشاء منظمتنا.

واحتفالا بهذه الذكرى، كنا نود جميعا أن نكون حاضرين في المقر في نيويورك، وأن نجتمع للاحتفال بالقيم التي تنهض بها الأمم المتحدة وتدافع عنها منذ إنشائها في عام 1945.

وللأسف، فإن الوباء أملى خلاف ذلك، مما يذكرنا بهشاشة العالم وبترابطنا.

وقد سجلت وركينا فاسو الحالة الأولى من مرض كوفيد-19 في 9 آذار/مارس 2020. وكان على الحكومة أن تكيف إجراءاتها مع حقائق ذلك الوقت، وأن تنفذ تدابير الحجر الصحي والإغلاق في المدن، فضلا عن فرض قيود مختلفة.

السيد الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين،

إن جائحة "كوفيد-19" هي أزمة متعددة الأبعاد تهدد بتدمير جميع الجهود الإنمائية في عدد من البلدان، ولا سيما البلدان المتضررة من النزاعات.

ولهذا السبب تشكر بوركينا فاسو الأمين العام للأمم المتحدة على دعوته العالمية من أجل التضامن، التي أطلقها يوم 31 آذار/مارس 2020. وقد مكّنت هذه الدعوة من إنشاء إطار عالمي يهدف إلى تعزيز الاستجابة المتكاملة والمرنة، من أجل الاستفادة على أفضل نحو ممكن من الحضور العالمي لمنظومة الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بتدابير تخفيف عبء الديون لصالح البلدان النامية، ولكن، قبل كل شيء، لأدعو إلى إلغاء تلك الديون كليا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة رؤساء الوفود،

قبل بضعة أشهر، كان ينظر إلى مسألة الجريمة المنظمة أساسا من منظور مكافحة الإرهاب. واليوم، ومع ظهور وباء فيروس كورونا، يجب علينا الآن أن نأخذ في الحسبان الثلاثية المكونة من الجريمة المنظمة والإرهاب وجائحة كوفيد-19.

وفي الحرب ضد الإرهاب في منطقة الساحل، أود أن أثني على دعم المجتمع الدولي ونُصرته، وفي ذلك دليل، إن كان هناك من لا يزال بحاجة إلى الأدلة، على أن الحرب ضد الإرهاب مسألة تتعلق بالأمن الدولي.

فبخصوص الجانب العسكري وحده، يمكننا أن نشير إلى التقدم الملحوظ في أنشطة القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوات الصديقة. وكذلك لا يمكننا أن نتجاهل المشاركة البالغة الأهمية للأمين العام ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي في القيام، في شباط/فبراير 2020، باستعراض الاتفاق التقني المبرم بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهو استعراض سمح

بتمديد الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية إلى ما وراء حدود مالي.

بيد أنه من المؤسف كون تلك القوة لم تحقق بعدُ المستوى العملياتي المطلوب. ولذلك أود أن أكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن بأن توضع هذه القوة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأن تستفيد من التمويل المستدام.

كما أدعو جميع الشركاء إلى تقديم الدعم الفعال للتحالف الدولي من أجل الساحل الذي أنشئ في بو بفرنسا، في كانون الثاني/يناير 2020.

السيد الرئيس،

حضرات المندوبين الموقرين،

في كفاحنا ضد الإرهاب، اتهمت منظماتٌ قواتِنا للدفاع والأمن بارتكاب فظائع وانتهاكات لحقوق الإنسان. وأود أن أؤكد من جديد هنا أن قواتنا للدفاع والأمن تضطلع بمهامها في احترام لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة والحق في السلامة البدنية، على النحو الذي تكفله الصكوك القانونية التي انضمت إليها بوركينا فاسو.

وكلما اتُّهم أفراد من قواتنا للدفاع والأمن في ادعاءات، فُتحت تحقيقات حسب الأصول لتحديد المسؤولين ومعاقبة الجناة.

وأود أن أؤكد لشركاء بوركينا فاسو والمجتمع الدولي أنه، على الرغم من مواردنا المتواضعة، فإن قواتنا للدفاع والأمن تكافح الإرهاب بروح مهنية، في امتثال صارم لقواعد الاشتباك التي تحكم أعمالها.

وعلى أية حال، فإن بوركينا فاسو لن تدخر وسعا في مواجهة تحديات مكافحة الإرهاب، لكفالة حماية سكانها واللاجئين، وسنواصل العمل على استعادة السلام والأمن في جميع أنحاء أراضينا الوطنية، وفقا لقواعد القانون الدولي.

وفي ذلك الصدد، وافقت حكومتي في 1 تموز/يوليه على افتتاح مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوركينا فاسو.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة رؤساء الوفود،

سيتوجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع في بوركينا فاسو في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مشتركة. وقد اتفقت الطبقة السياسية بأكملها، الأغلبية والمعارضة على حد سواء، بالتراضي على المضي قدما في الانتخابات، على الرغم من انعدام الأمن السائد في بعض مناطق البلد.

وأؤكد من جديد التزام حكومتي بتنظيم انتخابات شفافة وشاملة للجميع وسلمية. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت في تموز/يوليه 2019 إطارا للحوار السياسي الدائم مع جميع مكونات الطبقة السياسية في بوركينا فاسو، من أجل إزالة أي عقبات يمكن أن تنشأ خلال العملية.

السيد الرئيس،

حضرات المندوبين الموقرين،

لقد أبكرنا في بوركينا فاسو في التنبه إلى الحاجة إلى الحفاظ على البيئة. وتتضمن جميع سياساتنا اتخاذ تدابير لعكس اتجاه التدهور البيئي وكفالة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

وتشكل الفيضانات المأساوية التي اجتاحت بلدنا وعدة بلدان أخرى في القارة خلال الأسابيع الأخيرة تذكرة لنا بضرورة الالتزام التزاما أقوى بالنهج المتعدد الأطراف، على النحو الذي تجسده اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة رؤساء الوفود،

لقد قامت بوركينا فاسو، بوصفها بلدا مساهما بقوات يدعم الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلام، على الرغم من وضعها الداخلي، بنشر 130 1 جنديا، بما في ذلك كتيبة واحدة ووحدتان للشرطة المشكلة و 60 وظيفة فردية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد استعداد بوركينا فاسو الدائم للمشاركة إلى جانب الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلام في جميع أنحاء العالم من خلال نشر أفرادها النظاميين وخبرائها القانونيين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة رؤساء الوفود،

إن العالم الذي نعيش فيه مخيف لأن السلم والأمن الدوليين مهددان بسبب التوترات الجيوستراتيجية العالمية.

وحتى في يومنا هذا، فإن القضايا الأفريقية هي الأكبر عددا في جدول أعمال مجلس الأمن.

وتشكل الأزمة الأمنية المستمرة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد مصدر قلق حقيقي يجب إيجاد حلول له، مع العلم بأن الوضع في ليبيا هو أحد الأسباب.

وهذا يعني أن حل الأزمة السياسية في ليبيا هو أحد الضمانات اللازمة لعودة السلام في هذه المناطق. ولذلك نطلب من مجلس الأمن أن يعين المبعوث الخاص المشترك الجديد للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لقيادة المفاوضات.

وفي مالي، ندعو إلى تسوية الأزمة السياسية والعودة السريعة إلى النظام الدستوري، ونؤيد قرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل عملية انتقالية سلسة.

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، فإن التقدم الملحوظ الذي أحرز عقب عقد اجتماعي مائدة مستديرة في جنيف بين الجزائر والمغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو يستحق أن يُعزز. ولتحقيق ذلك، تود بوركينا فاسو أن ترى تعيين المبعوث الخاص الجديد لمتابعة عمل سلفه.

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، هناك حاجة حقيقية إلى إعادة إطلاق الجهود الدبلوماسية الرامية إلى وضع حد للصراع.

وفيما يتعلق بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عام 1962، تكرر بوركينا فاسو دعوتها إلى رفع الحصار.

وتهنئ بوركينا فاسو كوبا على تمكنها من احتواء الوباء، وعلى إظهارها التضامن الدولي بإرسال مئات الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية إلى أكثر من 35 بلدا في جميع أنحاء العالم استجابة لطلبات المساعدة العاجلة.

السيد الرئيس،

حضرات المندوبين الموقرين،

لا تزال عملية إصلاح الأمم المتحدة عالقة بعد خمسة وسبعين عاما من إنشائها، وبعد أكثر من 20 عاما من المفاوضات الحكومية الدولية. بيد أن الجميع متفقون على الاعتراف بضرورة أن تتيح المنظمة رفع الظلم الذي حدث في أفريقيا، وبأن المطلب الأفريقي هو مطمح مشروع.

ولذلك، فإنني أكرر دعم بلدي للموقف الأفريقي الموحد، على نحو ما ورد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، والذي ينص على وجوب أن تكون أفريقيا ممثلة تمثيلا كاملا في جميع هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة رؤساء الوفود،

السيدات والسادة،

لقد اعترفنا، باعتمادنا للإعلان الختامي للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا في 21 أيلول/سبتمبر، بأن منظمتنا لم تحقق بعد المستوى الذي كان الآباء المؤسسون لها ينشدونه لأن الفقر والجوع والإرهاب والتطرف وحتى انعدام الأمن، من بين أمور أخرى، لا تزال مسائل ذات صلة حتى يومنا هذا.

وبالتالي، التزمنا أمام التاريخ بعدم ترك أحد خلف الركب وبتعزيز السلام والتعاون الرقمي وبأخذ الشباب والنساء والفتيات في الاعتبار في جميع سياساتنا الإنمائية.

ونسلم بترابط مختلف التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، والتي لا يمكن حلها إلا بتعزيز تعددية الأطراف. ولهذا السبب، آمل أن يتيح لنا تقرير الأمين العام، الذي سيُقدم إلينا قبل اختتام الدورة الخامسة والسبعين، التطلع إلى المستقبل بمزيد من التفاؤل.

ومرة أخرى، نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف. ويجب أن تظل الأمم المتحدة بوصلتنا المشتركة.

تحيا الأمم المتحدة

ويحيا التعاون الدولي

أشكركم.

جمهورية إستونيا (انظر A/75/PV.8، المرفق الثامن)

خطاب السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

رئيس الجمعية العامة المُبّجل،

الأمين العام غوتيريش,

أفراد الأسرة الأمم المتحدة الأعزاء

إخواني وأخواتي

كتب المؤلف الفرنسي ألبير كامو: "لقد عرف العالم من الطواعين ما عرف من الحروب، ومع ذلك فإن الطواعين والحروب تفجأ الناس دائما".

وفي العام الماضي، اجتمعنا جميعا في نيويورك لحضور الجمعية العامة التقليدية للأمم المتحدة التي تبدو الآن شيئا من الماضي البعيد فيما تبدو المناسبة نفسها جزءا من عالم لم يعد موجودا.

لقد لقنتنا الجائحة التي هزت طريقة حياتنا بشدة درسا أيضا. إنه درس يتعلق بما يعنيه تغير المناخ في الواقع – فقدان النظم الإيكولوجية المتنوعة، ومخاطر المعايشة بين الناس وجميع الأنواع الأخرى في المدن المزدحمة. والقلق المرير بشأن بقاء البشرية والعمل الجاد المستمر في المنظمات متعددة الأطراف لضمان تفادي نشوب معارك عالمية على الموارد المحدودة.

إنه درس عن ضرورة تجنب تقييد حقوق الإنسان والحريات من أجل بقاء الأصلح.

وهو درس عن أهمية التكنولوجيا والحلول الرقمية، سواء لتجنب المخاطر المتعلقة بالصحة أو لوقف التلوث غير الضروري لكوكبنا.

وهو درس عن تقاسم الأعباء بشكل عادل في مكافحة تغير المناخ والوصول العادل إلى التكنولوجيا لتعزيز المزيد من تكافؤ الفرص للناس على الصعيد العالمي والوسائل العادلة والشفافة للتحكم في التكنولوجيا كي لا تُستخدم للإضرار بمجتمعاتنا.

إن إستونيا هي أول دولة في العالم تشهد تحولا رقميا، حيث أن جميع الخدمات العامة متاحة على الإنترنت. واقتصر التعطيل الناجم عن الجائحة على توسيع نطاق التعليم الإلكتروني والعمل عن بعد. وشهدنا تدافعا أقل مقارنة بأي بلد آخر لإتاحة كل الخدمات التي كانت تتم ورقيا في السابق على شبكة الإنترنت.

وكان مما ساعدنا كثيرا معدلات التغلغل العالية للتكنولوجيات الرقمية في المجتمع والمساواة في الوصول إلى الخدمات الرقمية التي يروج لها كل من القطاعين العام والخاص لمختلف الفئات العمرية ومختلف الفئات المجتمعية، فضلا عن وجود نظام قوي للهوية الرقمية يحظى بالحماية القانونية.

إننا نريد الشيء نفسه لبقية العالم.

نريد تكافؤ الفرص للناس على الصعيد العالمي للعمل عن بعد أينما كانوا. ونريد تكافؤ الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة والنساء العاجزات عن مغادرة بيوتهن ليتمكنوا من العمل من خلال الوسائل الرقمية

بشكل متقطع حسبما يسمح جدولهم الزمني. ونريد سوق عمل عالمية حرة، لا تتطلب من الناس أن يهاجروا بل أن يبقوا حيثما يريدون.

إن 30 في المائة من الوظائف في إستونيا يمكن أداؤها عن بعد. وإستونيا، التي تحولت إلى دولة صناعية متأخرا، هي بمثابة نموذج يُحتذى للبلدان التي تتطلع إلى تحقيق قفزات نوعية بمساعدة التكنولوجيات.

ونحن نسهم في تطوير الخدمات الإلكترونية على الصعيد العالمي، ولا سيما في أفريقيا من خلال مذكرة رقمية موقعة بين إستونيا والاتحاد الأفريقي. كما سننظم في هذا العام مؤتمر قمة عالمية للأعمال الرقمية بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وتبني شركاتنا الصغيرة والمتوسطة الحجم خدمات إلكترونية للدول الأخرى وتتعاون مع الشركاء المحليين لإيجاد حلول مصممة وفق احتياجات هذه الدول ولزيادة قدرة الأنظمة الإيكولوجية الرقمية على الصمود. لأننا نعرف أن كل دولة رقمية ستحافظ على هويتها وثقافتها أيضاً على الإنترنت.

وهذه ميزة، ولكنها أيضا شَرَك. إذ يجب على القادة على مستوى العالم أن يفهموا أن الخدمات الرقمية لا تُخلص في حد ذاتها أي بلد من البيروقراطية المترهلة أو الفساد أو عدم الكفاءة. ومن خلال رقمنة هذه المشاكل يمكننا فحسب أن نجعل الأمور أسوأ، إلا إذا قمنا على نحو متزامن بزيادة الشفافية وإصلاح عملياتنا. وبالتالي، يمكن للرقمنة أن تجعل دولنا أكثر كفاءة وتجعلها أكثر قربا من شعوبنا.

كما أن التكنولوجيات الرقمية مفيدة في مكافحة تغير المناخ. فالشبكات الذكية، التي تواءم بين المعروض من الطاقة والطلب عليها وتوجد حلولا رقمية لذلك، هي جزء كبير من الاقتصاد المتعادل من حيث الأثر الكربوني في المستقبل. وإنتاج الطاقة الخضراء متقطع. ويجب علينا أن نعادل ذلك ليس بمجرد تطوير قدرات احتياطية مثل محطات الخزن بالضخ أو الهيدروجين، ولكن أيضاً بمعادلة ذروة الطلب من خلال إدارة ذكية للاستهلاك.

وبطريقة ما، تتيح لنا هذه الجائحة وتداعياتها فرصة لتحقيق قفزة تكنولوجية عالمية كبيرة. ويمكن للحلول الرقمية أن تجعل مجتمعاتنا أكثر مساواة وأقدر على امتصاص الصدمات وأكثر استدامة، فضلا عن إتاحة إمكانية أكبر لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولكن التنمية الرقمية تقترن أيضا بنقاط ضعفها ومخاطرها المرتبطة بالأمن السيبراني. وبصفتنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام، فقد أوفينا بوعدنا الانتخابي بطرح الموضوع رسميا في مجلس الأمن. وهو ما فعلناه بالفعل في آذار/مارس واستمر ذلك في أيار/مايو. لأن إستونيا من عادتها الوفاء بوعدها.

زملائي الأعزاء،

في الوقت الذي نتصدى فيه للجائحة العالمية، لم تختف التهديدات التقليدية وغير التقليدية. إن العالم من حولنا لا يمكن التنبؤ به وغير آمن كما كان من قبل. انظروا إلى الحروب الجارية في أوكرانيا وسورية أو إلى النزاع في منطقة الساحل والكارثة المدمرة الأخيرة في لبنان. وكذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بيلاروس.

وبشكل عام، فقد عززت الجائحة بعض عواقب النزاعات، مثل صحة ورفاه الفئات الأكثر ضعفاً – الأطفال والنساء والمراهقين. وتُستخدم الجائحة كذريعة لرفع الجزاءات أو تقييد المعونة الإنسانية. وظهرت انقسامات جديدة. إن هذا، يا أصدقائي، غير مقبول

أسرتي العزيزة في الأمم المتحدة

لقد بلغنا الخامسة والسبعين في هذا العام. إن الأمم المتحدة هي حجر الزاوية في نظامنا العالمي المتعدد الأطراف وستظل كذلك. ولا يوجد بديل لها. وهي أفضل محفل ممكن لمعالجة القضايا العالمية من السلام والأمن إلى التهديدات الجديدة الناشئة. إنها محفل يتيح للجميع إسماع أصواتهم.

ومن هنا في إستونيا، أستطيع أن أعدكم بأننا سنواصل الوقوف إلى جانب تعددية الأطراف والقانون الدولي، على الرغم من العيوب التي تشوبهما في نظر أولئك الذين نفد صبرهم لحل أزمة عالمنا.

لا يوجد خيار أفضل من الأمم المتحدة، ونحن لا نزال شركاء مسؤولين ونشطين لجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين خلال هذه الأزمة وما بعدها.

جمهورية ملاوي (انظر A/75/PV.8، المرفق التاسع)

خطاب السيد لازاروس مكارثي تشاكويرا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير الدفاع

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

معالي السيد فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات؛ السيدات والسادة،

أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة إليكم، معالي السيد فولكان بوزكير، على انتخابكم لمنصب رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكنكم التعويل على دعمي ودعم شعب وحكومة جمهورية ملاوي خلال فترة رئاستكم.

أقول لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة المنتهية ولايته، صاحب السعادة تيجاني محمد بندي: شكراً لكم على عملكم المضني وعلى قيادتكم طوال فترة رئاستكم.

وبنبرة حزينة، أعبر لكم جميعا عن تعازي بلدي الصادقة على أحبائكم الذين قضوا نحبهم جراء جائحة كوفيد-19، كما نتمنى الشفاء لأولئك الذين يتعافون من الفيروس.

السيد الرئيس،

كما تعلمون، توليت منصب رئيس جمهورية ملاوي عقب انتخابي في 23 حزيران/يونيه من هذا العام، مما يعني أن هذا هو أول خطاب لي أمام هذه الجمعية، وهذا شرف عظيم لي. ورغم أن العملية التي أفضت إلى تلك الانتخابات كانت طويلة، إلا أنها كانت سلمية، وبررت بوضوح سمعة ملاوي كمنارة للديمقراطية التي ترتكز على احترام حقوق الإنسان، ومؤسسات الحوكمة، وسيادة القانون. وقد عزز الانتقال السلس للسلطة بيني وبين سلفي بيئة سلمية وحافظ على سمعتنا بوصفنا القلب الدافئ لأفريقيا، وتعهدت منذ ذلك الحين بالقيادة الخادمة واتباع فلسفة حكم تسمى "تُنسي"، وتعني "كلنا".

السيد الرئيس، أصحاب السعادة والمعالي والفخامة،

إنني أخاطب الجمعية في ذروة التصدي العالمي لجائحة كوفيد-19 التي تعصف بالنُظم الصحية في جميع أنحاء العالم، وتسبب أضرارا اقتصادية كبيرة لدولنا. وملاوي، التي هي عضو في كل من مجموعتي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، هي من أشد البلدان تضرراً، وهي حالة تفاقمت جراء مسار إنمائي يعتريه الاختلال.

وتتفاقم التحديات التي نواجهها بسبب مساوئ الموقع الجغرافي وما يتصل به مثلا من عدم الوصول الإقليمي إلى البحر، والعزلة والبعد عن الأسواق العالمية، وارتفاع تكاليف النقل والعبور. ويفرض كل ذلك قيودا على قدرتنا التنافسية التجارية وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، ويعرقل مشاركتنا الكاملة في شبكات الإنتاج وسلاسل الإمداد على الصعيد العالمي.

وفي هذا الصدد، وباعتبار ملاوي رئيسة لمجموعة أقل البلدان نمواً، فقد أصدرت بياناً في 25 نيسان/أبريل 2020، أبرزت فيه تأثير جائحة كوفيد-19 من حيث: ارتفاع مخاطر التخلف عن سداد الديون؛

وتدهور القدرة التنافسية التجارية؛ واضطراب سلسلة الإمداد؛ وقطاع عمل غير رسمي مقيد. كما دعا البيان إلى تعزيز الدعم الدولي المقدم إلى أقل البلدان نموا.

وفيما يتعلق بالمخاطر العالية للتخلف عن سداد الديون، نشيد بمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والعديد من الشركاء الإنمائيين الرئيسيين على منح أقل البلدان نموا وقفا مؤقتا لسداد الديون. وبالنظر إلى احتمال طول فترة هذه الجائحة واتساع رقعة انتشارها، فإننا نطلب، ونأمل في إلغاء الديون في نهاية المطاف، وتمديد فترة الوقف المؤقت لسداد الديون في انتظار ذلك. وسيمكننا ذلك، نحن أقل البلدان نموا، من التعافي من هذه الجائحة المدمرة بشكل مستدام.

وفيما يتعلق بالتجارة، نناشد اتخاذ تدابير مدروسة لتخفيف تعطل سلسلة الإمداد. وكما تعلمون، فإن لدى ملاوي والعديد من أقل البلدان نمواً قطاعات غير رسمية كبيرة، تؤدي أدواراً حاسمة في تعبئة الموارد المحلية من خلال التحويلات المالية والإنتاج الاقتصادي الصغير الحجم.

ولذلك، نرحب بالجهود المبذولة لخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات المالية، وتنفيذ برامج إنقاذ وتحويل لتحسين المشاريع الصغيرة.

وأود أن أؤكد التزامنا باستضافة الاجتماع الاستعراضي الإقليمي لأفريقيا المعني بأقل البلدان نمواً الذي جرى تأجيله والمقرر عقده الآن في عام 2021. وأود، كرئيس لمجموعة أقل البلدان نمواً، أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لدعوة جميع الدول الأعضاء في مجموعة أقل البلدان نمواً، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، وأصدقاء مجموعة أقل البلدان نمواً، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، إلى المؤتمر الخامس المعني بأقل البلدان نمواً المقرر عقده في كانون الثاني/يناير 2022 في الدوحة في قطر. وستكون هذه فرصة عظيمة لنا لإعداد خطة العمل العشرية المقبلة لأقل البلدان نموا، ونشكر دولة قطر على قبولها استضافة هذا الحدث الهام.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة والمعالي والفخامة،

لا تزال خطة أهداف التنمية المستدامة منبراً عملياً للتنمية الدولية المنسقة فيما بين الدول الأعضاء، خاصة الآن ونحن نواجه خطر جائحة كوفيد-19، والإجهاد الذي أصاب التعاون الدولي والعمل المتعدد الأطراف. ومع ذلك، فإن ملاوي متفائلة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي حالتنا، يشكل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أفضل فرصة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية سعياً وراء رؤية تكوين الثروة الشاملة والاعتماد على الذات. وبناء على ذلك، تواصل حكومتي، ونحن ندخل عقد العمل، وهو آخر عشر سنوات من تنفيذ خطة عام 2030، العمل مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين في جميع المجالات ذات الأولوية للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتركز ملاوي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الآثار المضاعفة على الأخرى من أجل تحقيق أقصى استفادة من الموارد الشحيحة ومشاركة أصحاب المصلحة، ولا سيما في ضوء حالة جائحة كوفيد-19.

ونحن فخورون بقيامنا بأول استعراض وطني طوعي على الإطلاق خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لهذا العام الذي عقد في شهر تموز/يوليه 2020. وأشار الاستعراض إلى التقدم الملحوظ الذي

أحرزناه صوب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، رغم التحديات العديدة المتبقية. ولذلك، فإننا نناشد شركاءنا تقديم دعم معزز للتنفيذ.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة والمعالي والفخامة،

إننا ندرك الأهمية الحاسمة لتبني سياسات على المستوى الوطني لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. لقد أدمجت ملاوي أهداف التنمية المستدامة في إطارها الوطني للتخطيط الإنمائي، وهو استراتيجية ملاوي للنمو والتنمية. وإدراكاً من ملاوي للحاجة إلى تمكين المؤسسات الفعالة، فقد أنشأت لجنة التخطيط الوطنية المكلفة بإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية. كما أننا ننفذ إصلاحات في القطاع العام، وهي إصلاحات تحظى بتأييد رفيع المستوى في مكتب نائب رئيس جمهورية ملاوي.

ومن أجل كسر حلقة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي والضعف المزمن أمام تغير المناخ والكوارث، تنفذ إدارتي الاستراتيجية الوطنية للقدرة على الصمود للفترة 2018-2030. وتربط الاستراتيجية بين التدخلات الإنمائية والإنسانية، وتعطي الأولوية لسلسلة متصلة من حزم دعم سبل العيش الأكثر قابلية للتنبؤ التي تستهدف الأسر المعيشية الأضعف حتى لا تترك عمليتنا الإنمائية أحدا خلف الركب.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة والمعالي والفخامة،

نحيط علماً بجهود إصلاح الأمم المتحدة برعاية الأمين العام، ونؤكد مجدداً الدور الحاسم لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، لضمان الكفاءة والفعالية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ومع ذلك، فنحن قلقون بشأن وضع إصلاحات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولذلك، تكرر ملاوي الدعوة الملحة إلى المضي قدما في هذه الإصلاحات مع التمثيل الكامل لأفريقيا، بما يتماشى مع توافق آراء إيزولويني الذي توصل إليه الاتحاد الأفريقي. ومنعا للشك، فإننا نطالب بالحصول على مقعدين دائمين يتمتعان بحق النقض وخمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا.

نحن بحاجة إلى أمم متحدة تلبي احتياجات أفريقيا بالكامل في عمليات السلام، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا شاركت أفريقيا في اتخاذ هذه القرارات. ونظرا للنزاعات المستمرة التي تمزق القارة الأفريقية وتؤخر تقدمها، فإن الإصلاحات قد طال انتظارها.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة والمعالي والفخامة،

إن التحديات والفرص العالمية هي تذكير بأننا جميعاً مترابطون. وجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ، من بين أمور أخرى، هما تحديان هائلان يتطلبان وحدة وحلولاً عالمية. إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة هو في حد ذاته فرصة للاحتفال بإنجازاتنا الجماعية والميثاق الذي تقوم عليه وحدتنا. ويجب أن نعمل معا كعائلة عالمية واحدة.

ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لإنقاذ الأرواح وتخفيف الدمار الاقتصادي والاجتماعي. ونحتاج بشكل حاسم إلى استخلاص الدروس المناسبة من أوجه الضعف وعدم المساواة العالمية التي كشف عنها الفيروس، وتعبئة الاستثمارات المستدامة في مجالات التعليم والنظم الصحية والحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود.

بيد أن تعددية الأطراف ليست مجرد مسألة مواجهة التهديدات المشتركة؛ بل هي أيضا اغتنام الفرص المشتركة. ويجب علينا أن نغتنم هذه اللحظة وأن نخرج أقوى وأفضل وأكثر شمولا. ولا يجب مجرد الوعظ بفضائل تعددية الأطراف؛ بل يجب ممارستها. ويتطلب ذلك مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تشكيل المستقبل، ولا سيما الشباب، الذين يشكلون الأغلبية في دولنا.

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة،

تكتسي الوحدة أهمية قصوى لتحقيق رؤيتنا المشتركة لعالم صحي ومنصف وسلمي وأكثر استدامة في هذه اللحظة الحاسمة للتعاون الدولي، وخلال الذكرى السنوية الـ 75 لإنشاء الأمم المتحدة.

وتقدر ملاوي الشراكات في تحقيق الأهداف المشتركة. ولهذا السبب قبلنا مسؤولية رئاسة مجموعة أقل البلدان نموا حتى عام 2022؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اعتبارا من أغسطس 2021. وتستند عضويتنا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي حتى عام 2022 إلى ذات المعطيات. وتلتزم ملاوي بتقديم إسهامها المتواضع في جميع جهود الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجلس حقوق الإنسان، حيث نسعى إلى الحصول على العضوية في عام 2021.

إننا ملتزمون، تمشيا مع القول المأثور "الأقربون أولى بالمعروف"، بمواصلة الإسهام بكتيبة من قوة دفاع ملاوي في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام تحت لواء تدخل تابع لقوة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويمكنكم التعويل على إسهامنا المتواضع في مهام أمم متحدة تصلح لتحقيق الغرض المنشود في القرن الحادي والعشرين.

وأشكركم لحسن إصغائكم.

فليباركنا الرب جميعا.

جمهورية الكونغو (انظر A/75/PV.8، المرفق العاشر)

خطاب السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

أود أن أتقدم بتهاني الحارة لكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة العادية الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأود كذلك أثني على إشادتكم المستحقة بالسيد تيجاني محمد بندي على العمل الذي اضطلع به خلال الدورة الـ 74 للجمعية العامة.

وأود أن أعرب عن امتناني للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على مثابرته في البحث عن حلول لمختلف التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

السيد الرئيس

يواجه العالم حاليا أزمة صحية غير مسبوقة تعمل على إبراز الفجوات الكبيرة بين النظم الصحية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث قدرتها على التصدي للجوائح الكبرى.

وتدعو هذه الحالة الأطراف الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى تنفيذ التدابير المناسبة في مواجهة هذه الجائحة التي تؤثر تأثيرا خطيرا على بقاء البشرية.

ولذلك فمن المهم أن نكثف التضامن الدولي لكفالة وجود منظمة متسقة واستراتيجيات تكميلية من أجل القضاء على هذه الجائحة.

السيد الرئيس

أنوه باهتمام مستمر بموضوع هذه المناقشة الهام للغاية، وهو "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال".

إن تعزيز آليات التعاون المتعدد الأطراف في إطار مكافحة فيروس كورونا هو، بالفعل، التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي بأسره نظرا لحجم الآثار الاقتصادية والصحية الناجمة عن هذه الآفة.

ولا شك في أنه لا سبيل للخروج من هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة ولا يمكن تحقيق التنمية على نحو انفرادي.

ولذلك تظل الأمم المتحدة الأداة الرئيسية القادرة على تعبئة الدول كجزء من جهد للتوصل إلى حل وسط، بل وتوافق في الآراء، حول العمل الجماعي للتصدي لعدم المساواة وأوجه الضعف.

ونظرا للحالة الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، فإن إعادة تأكيد تعددية الأطراف تشكل الأساس الرئيسي للعمل الدولي للوفاء بالتزاماتنا الجماعية، ولا سيما ضمان الحصول على التغطية الصحية الشاملة وتعزيز التعليم للجميع وحماية البيئة والحفاظ على السلام على نحو مستدام.

السيد الرئيس

إذ نحتفل بالذكرى السنوية الـ 75 لإنشاء الأمم المتحدة، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز، ما زلنا نشهد عودة حرمان لا يطاق وسط السكان.

ونتيجة لذلك، فإن إرساء استراتيجية "الصحة للجميع" يواجه صعوبات حقيقية.

ويظل القضاء على الفقر بجميع أشكاله أولوية دولية.

ولكننا لن ننجح إلا إذا كانت الدول تملك الموارد اللازمة في عالم ينعم بالسلام حقا.

السيد الرئيس

يساور جمهورية الكونغو القلق إزاء تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن انتشار النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

هذا هو الحال مع الأزمة الليبية، التي تؤثر تداعياتها بشكل متزايد على دول الساحل.

وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي مجددا، بوصفه رئيسا للجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، على أولوية الحل السياسي من خلال تشجيع عقد المؤتمر الشامل بين الليبيين المعني بالمصالحة الوطنية.

وقد شجعت الاجتماعات المختلفة التي عقدت في برازافيل ومؤتمر برلين للسلام في ليبيا المشاركين في هذا النزاع على تفضيل الحوار، في إطار نهج متعدد الأطراف يشمل الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، تظل خارطة الطريق المعتمدة في برازافيل في 30 كانون الثاني/يناير 2020 صالحة.

ولا تزال الجماعات المسلحة تهدد الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي السياق نفسه، تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تستعد لإجراء انتخابات رئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2020، وضعا متفجرا ناجما عن النشاط القاتل للعصابات المسلحة.

وتواجه سورية، من جانبها، حربا أهلية منذ عام 2011 مع عواقب مدمرة.

ولا تزال العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية متوترة رغم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو إلى إنشاء دولتين مستقلتين.

وعلاوة على ذلك، فإن الحالة في جمهورية كوبا تستدعي رفع الجزاءات الأحادية الجانب، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، تتزامن الذكرى الـ 75 لإنشاء الأمم المتحدة مع أول تجربة نووية. فينبغي للبشرية أن تحظر إلى الأبد استخدام الأسلحة النووية.

السيد الرئيس

إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، علينا أن نرفع الظلم التاريخي بضمان إعطاء أفريقيا مكانها الصحيح في مجلس الأمن.

ويعيد بلدي التأكيد رسميا، بصفته عضوا في لجنة العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الحاجة الملحة إلى جعل الصفة التمثيلية لأفريقيا فعالة في تلك الهيئة التابعة للأمم المتحدة.

وبهذه الطريقة، سيزداد تعزيز قيم السلام والتضامن والإنصاف والتقدم التي تجسدها الأمم المتحدة.

تحيا الأمم المتحدة!

ويحيا التعاون الدولي!

وشكرا.

مملكة البحرين (انظر A/75/PV.8، المرفق الحادي عشر)

خطاب جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية؛ وقدم الوفد ترجمة إلى الإنكليزية]

بسم الله الرحمن الرحيم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

السيد الرئيس، يطيب لنا بداية أن نهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية، متمنين لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعمالها.

كما نتوجه بالشكر لرئيسها السابق على جهوده التي بذلها في إدارة أعمال الدورة الماضية وبكل كفاءة واقتدار.

ويسعدنا أن نشارككم الاحتفال بحلول الذكرى الخامسة والسبعين على تأسيس منظمة الأمم المتحدة، التي ساهمت طوال العقود الماضية في تكريس التعاون الدولي والمحافظة على السلام العالمي لما فيه خير البشرية جمعاء.

كما يسرنا هنا أن نشيد بالمساعي الحثيثة لمعالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، في تعزيز دور المنظمة في تسوية النزاعات وطرح الحلول والمبادرات، من أجل التوصل لنظام عالمي قائم على ترسيخ وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق أعلى مستويات التنمية على أسس المساواة والمشاركة الكاملة للدول الأعضاء في هذه المنظومة الأممية الرفيعة.

وتشدد مملكة البحرين في هذا الإطار، على تمسكها واحترامها لالتزاماتها الدولية المتمثلة في المحافظة على قوة واستقرار النظام الدولي واستمرار دوره في تحقيق السلم العام.

كما وإننا نشارك الأمم المتحدة رؤيتها الصائبة في التأكيد على أهمية العمل الجماعي الفعال لمواجهة كافة التحديات والأخطار، وفي مقدمتها، ما يمر به العالم أجمع من ظروف صعبة وتداعيات قاسية على الحياة الإنسانية وإنجازاتها من جراء انتشار جائحة (كوفيد-19).

ولقد اثبت هذا التحدي المستجد، بأن المجتمع الدولي في حاجة ماسة إلى تنحية الخلافات جانباً وتقوية مجالات التكاتف الإنساني، لنعمل متحدين في وجه هذه التهديدات الصحية، ولرفع جاهزيتنا المستقبلية للوقاية من مثل هذه المخاطر وتحصين مجتمعاتنا بالشكل المناسب. مشيدين هنا بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار في جميع مناطق الصراع في العالم لمواجهة الجائحة، وهي دعوة حظيت بقبول عالمي واسع النطاق.

وعلى هذا الصعيد الهام، حرصت مملكة البحرين، ومنذ اللحظات الأولى لانتشار الجائحة، بمد يد التعاون والتضامن والتنسيق مع دول العالم ومنظماته المختصة، كمنظمة الصحة العالمية، في مواجهة هذا الظرف الصعب. وقد قمنا بتشكيل فريق عمل وطني، برئاسة ولي عهدنا، لوضع وتنفيذ خطة طوارئ متكاملة نتج عنها العديد من التدابير الوطنية، وفق أفضل الإجراءات والممارسات الوقائية والعلاجية، من أجل المحافظة، أولاً وأخيراً، على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، على حد سواء. آخذين في الاعتبار الحاجة

القصـــوى للتخفيف من الآثار الاقتصـــادية والاجتماعية التي نعمل جاهدين على تنويع برامجها ومجالاتها الداعمة. حفظاً لرخاء واستقرار شعبنا العزيز ولعودة سريعة نشهد فيها تعافي اقتصادنا الوطني.

وانطلاقا من حرصنا على أمن واستقرار المنطقة، وتجسيدا لنهجنا الراسخ في الانفتاح والتعايش مع الجميع، فقد تم الإعلان عن إقامة العلاقات مع إسـرائيل، في رسـالة حضـارية تؤكد بأن يدنا ممدودة للسـلام العادل والشامل باعتباره الضمانة الأفضل لمستقبل شعوب المنطقة جميعا.

ولعل ما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة الشـقيقة من خطوة شـجاعة لإحياء أمل السـلام والاستقرار في المنطقة لهي خطوة موفقة ومباركة، بالتوصل إلى "اتفاق سلام تاريخي" مع إسرائيل، وبرعاية وجهود من الولايات المتحدة الأمريكية، في مقابل وقف ضـم إسـرائيل للأراضـي الفلسـطينية تعزيزاً لفرص السـلام وخفض حدة التوتر، ومنح شـعوب المنطقة منطلق جديد للتفاهم والتقارب والتعايش السـلمي. مع الحفاظ على موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية، مشيدين هنا بالجهود المقدرة التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاز هذه الخطوات الاستراتيجية الهامة.

وفي هذا الإطار، تدعو مملكة البحرين إلى تكثيف الجهود لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وفقاً لحل الدولتين، الذي نعتبره مدخلاً أسـاسـياً لتحقيق السـلام العادل والشـامل والمؤدي إلى قيام الدول الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، من أجل تشـكيل مرحلة عمل جديدة نمد فيها جسـور الخير وعلاقات حسـن الجوار لبناء وتنمية المصـالح المشتركة لدول المنطقة.

وإنها لفرصـــة طيبة نتوجه فيها من خلال منبركم الهام، بتقديرنا الكبير للدور الرائد والعمل الدؤوب للمملكة العربية السـعودية الشـقيقة، بقيادة أخينا خادم الحرمين الشـريفين الملك سـلمان بن عبد العزيز آل سـعود، ليس فقط على صـعيد إرسـاء دعائم الأمن والسلم في المنطقة والعالم أجمع وبشـكل يراعي مصـلحة كافة الأطراف، بل لما تبذله من جهود بارزة ومؤثرة خلال رئاسـتها الحالية لمجموعة العشـرين لصـياغة "عقد جديد" تتحقق فيه آمال شـعوب العالم في الرخاء والاسـتقرار. مؤكدين هنا، على نهج بلادنا الثابت بالوقوف مع الشقيقة الكبرى صفاً واحداً في جميع المواقف وفي كافة الظروف.

ولا يفوتنا كذلك أن نعرب عن مسـاندتنا التامة للجهود المتواصـلة لجمهورية مصـر العربية الشـقيقة في ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليمي ولمساعيها السلمية الجادة، التي كان أخيرها وليس آخرها، مبادرة أخينا فخامة الرئيس عبد الفتاح السـيسـي، والتي منحت الأمل للشـعب الليبي الشـقيق، لمواجهة وصـد التدخلات الخارجية، والإسهام في إعادة بناء مقدرات دول المنطقة من منطلق دور مصر الرائد في حماية وصون الأمن القومي العربي.

السيد الرئيس، الحضور الكريم ،

إن نجاح المجتمعات وازدهارها مقرون باسـتتباب الأمن والاسـتقرار فيها، وهذا ما انتهجته مملكة البحرين على الدوام، وتؤكد كدولة فاعلة ضمن مجتمعها الدولي الأكبر، على ضرورة تسريع الجهود من أجل تحقيق ازدهارنا الإنسـاني من خلال تقوية مجالات التضـامن والتوافق تحت مظلة الأهداف العالمية، التي التزمنا بها منذ تأسيس هذا الصـرح العريق، والذي نبارك لأنفسنا معكم بذكرى تأسيسه لانطلاقة متجددة في هذه اللحظة الفاصلة من تاريخنا المعاصر.

ونحن فخورون بدورنا في ذلك، وملتزمون بدعمنا للأمم المتحدة لبلوغ وجهتنا المنشـــودة من أجل تحقيق التطلعات المشـــروعة للشـــعوب وإعادة بناء جســـور الثقة والمحبة. . وصـــولاً لعالم أكثر أمناً واستقراراً وسلاماً.

شكراً السيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جمهورية بوتسوانا (انظر A/75/PV.8، المرفق الثاني عشر)

خطاب السيد موكويتسي إيريك كيابيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة المحترمون،

يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين للمرة الأولى منذ تجديد ولايتي بصفتي رئيس جمهورية بوتسوانا في الانتخابات العامة لدينا التي أجريت في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

إن هذه الجمعية فريدة من نوعها من نواح عديدة. فهي تصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وتعقد بشكل افتراضي في ظل أكبر تحد في عصرنا، وهو وباء كوفيد-19.

ولذلك أود أن أعرب عن تعازينا القلبية وتعاطفنا مع الأسر والأصدقاء، في جميع أنحاء العالم، الذين تأثروا بهذا الوباء. كما أشيد إشادة خاصة بجميع من هم في خط المواجهة في هذه المعركة.

وأنا واثق من أننا، على غرار ما فعلناه للتصدي لتحديات أخرى في السابق، سنخوض معا معركة حماسية ضد هذه الوباء وسنخرج منه أكثر حكمة وقوة وقدرة على الصمود في استعدادنا لمواجهة أوبئة مماثلة.

سيدي الرئيس،

أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى التي تكلمت قبلي في تهنئتكم على توليكم رئاسة الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونرحب بالأولويات التي عرضتم، ونتعهد لكم بكامل دعم وفد بلدي في تنفيذ ولايتكم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن عميق امتناننا لسلفكم، سعادة الأستاذ تيجاني محمد – بندي، على قيادته للجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والسبعين.

سيدي الرئيس،

وتؤيد بوتسوانا موضوع هذه الدورة للجمعية العامة: "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال".

فهذا الموضوع تذكير في الوقت المناسب بقيمة وأهمية تعددية الأطراف بوصفها الإطار الأكمل الذي يمكن من خلاله التوصل إلى حلول دائمة للتحديات العالمية القائمة والناشئة. والواقع أن العالم يصبح مكانا أكثر أمنا وأمانا بكثير عندما تعمل دولنا معا من أجل الاستجابة الجماعية للتهديدات المعقدة لعصرنا.

الآن، أكثر من أي وقت مضى، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف للتصدي بفعالية لأزمة صحية عامة وعالمية وملحة لم نشهد مثلها منذ الإنفلونزا الإسبانية في عام 1918.

ويمكننا جميعا أن نتفق على أن تعاوننا الجماعي سيكون مطلوبا لإصلاح اقتصادات دولنا المدمرة واستعادة سبل العيش لمجتمعاتنا.

والأمم المتحدة بوصفها المؤسسة المتعددة الأطراف الأولى، فضلا عن وكالاتها المتخصصة للغاية وكذلك منظمة الصحة العالمية هي الأكثر ملاءمة لحشد الإجراءات المتعلقة بالاستجابات الفورية والطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19.

ولا شك أننا رأينا المنظمة وهي تتصرف بسرعة لدعم جهود الاستجابة الوطنية في الأجزاء الضعيفة من العالم. وكان من أبرزها "الرحلات الجوية التضامنية" التي تقوم بها الأمم المتحدة لتقديم الإمدادات الطبية المنقذة للحياة إلى أكثر المحتاجين في جميع أنحاء العالم.

يرحب وفدي بالمبادرات وتدابير الاستجابة العاجلة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الدعم المقدم من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية للاستجابة لهذه الأزمة العالمية.

ونقدّر بشكل خاص القيادة التي وفرها الأمين العام للأمم المتحدة خلال هذه الفترة غير المسبوقة، ولا سيما دعوته إلى وقف إطلاق النار العالمي، فضلا عن توفير لقاح كوفيد-19 بأسعار معقولة يمكن للجميع الحصول عليه في كل مكان.

السيد الرئيس،

بينما نفكر في كيفية الاستفادة بطريقة فعالة من تعددية الأطراف والتعاون الدولي من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19 يتعين علينا أن ننظر أكثر في سبل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة.

وينبغي لنا في هذا الصدد، أن نغتنم الفرصة لمضاعفة طموحنا إلى تحقيق خطة عام 2030 المستقبل الذي نصبو إليه. وينبغي أن نحشد الزخم لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من دعوة الأمين العام الحكيمة إلى "عقد العمل". تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

السيد الرئيس،

تشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التابعة لها مخططا راسخا ينبغي أن يواصل توجيه خططنا العالمية والوطنية.

وما زلنا في بوتسوانا ملتزمين بتسريع جهودنا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة المتبقية من "عقد العمل".

ولتحقيق هذا الطموح، فإن لدى حكومة بلدي العزم على تحويل اقتصاد بوتسوانا من اقتصاد يعتمد إلى حد كبير على الصناعة الاستخراجية المعرضة للصدمات الأرضية إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

تحقيقا لهذه الغاية، أدخلت حكومتي إصلاحات في السياسات الاقتصادية لحفز التحول والتعجيل به في الكثير من القطاعات. وتهدف هذه الإجراءات إلى تهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص سعيا لتحقيق الهدف 8، أي العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

السيد الرئيس،

كما أشرت فقد كان لهذه الجائحة في بوتسوانا، كما هو الحال في العديد من البلدان، أثر كبير على حياتنا وسبل عيشنا.

وبالنسبة لقطاعنا الصحي الضعيف بالفعل، فإن الجائحة تضاف إلى قائمة من التحديات التي تشمل: وفيات الأطفال أو الأمراض غير المعدية وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

واستجابة لتصاعد معدل الأمراض غير المعدية، اعتمدت حكومة بلدي استراتيجية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة 2018-2023. وتركز الاستراتيجية على تدابير الوقاية وتحسين نوعية الحياة للمتضررين.

ولا يزال كفاحنا الطويل الأمد ضد فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أولوية رئيسية لحكومة بلدي. وفي هذا السياق، يسعدني أن أبلغكم بأن بوتسوانا تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق هدف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 90-90-90. وحتى الآن أجرت نسبة 86 في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية اختبارات وعلمت بحالتها الصحية. ومن بين أولئك الذين علموا إصابتهم بالفيروس هناك نسبة 83 في المائة تتلقى العلاج و 90 في المائة تم قمع إصابتها بالفيروس.

السيد الرئيس،

وتعجّل بوتسوانا في الحصول على تثقيف شامل ومنصف من نوعية التعليم من خلال جملة تدخلات منها تنفيذ الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب. ويهدف برنامج التدريب على التعليم، كما هو معروف، إلى تحويل التعلم من خلال ضمان الوصول إلى التعليم والاحتفاظ به، وتعزيز التعلم مدى الحياة وتطوير المهارات والقضاء على الفقر .

السيد الرئيس،

ويلاحظ أن ما يقدر بـ 783 مليون شخص كانوا يعيشون في فقر مدقع على الصعيد العالمي قبل انتشار الجائحة. لكن في حزيران/يونيه 2020، توقع البنك الدولي أن الجائحة ربما تدفع 71 مليون شخص إضافي إلى الفقر المدقع في عام 2020، مما يعكس مسار المكاسب التي تحققت في العقود الأخيرة.

ومن المؤكد أن هذا التحول في الأحداث يتطلب منا أن نعمل على نحو جماعي وعاجل إذا أردنا القضاء على الفقر بجميع أشكاله المتعددة الأبعاد في كل مكان ولجميع المتضررين بحلول عام 2030.

وستواصل حكومتي من جانبها تمكين الفقراء وانتشالهم من خلال مجموعة متنوعة من برامج القضاء على الفقر. وستمكّن هذه البرامج المستفيدين وتوفر لهم المعدات اللازمة لبدء المشاريع الصغيرة لكي يتسنى لهم البقاء على قيد الحياة بطريقة أفضل. وأدت هذه البرامج إلى انتشال المستفيدين من الفقر من خلال توليد الدخل المستدام وتوفير فرص الرزق.

السيد الرئيس،

يلاحظ وفدي الزيادة العالمية المؤسفة في العنف ضد النساء والفتيات في خضم الأزمة الصحية الحالية. ومع فرض الإغلاق في البلدان وبقاء الناس في منازلهم، أصبح الكثير من النساء والفتيات، للأسف،

هدفا سهلا للذئاب البشرية وتعرضن للعنف الجنساني. ويتعارض هذا الاتجاه مع تطلعات الهدف 5: المساواة بين الجنسين ويتطلب من العمل الشاق والجماعي.

وفي حين تشكّل آفة العنف الجنساني مصدر قلق في بوتسوانا بالفعل، فقد ازدادت بشكل مثير للقلق خلال أزمة كوفيد-19. ولمعالجة هذه المشكلة، كثفت حكومتي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإنهاء العنف الجنساني.

فيما يتعلق باستجابة بوتسوانا لجائحة كوفيد-19 .

السيد الرئيس،

كما ذكرت، فقد سببت جائحة كوفيد-19 ضررا باقتصاد بوتسوانا. وسبب تعليق السفر الدولي والانهيار الاقتصادي العالمي ضررا كبيرا إلى الدعامتين الأساسيتين لاقتصادنا: السياحة وتعدين الماس. كما أدت عمليات الإغلاق المتكررة وغيرها من بروتوكولات كوفيد-19 إلى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي.

واستفادت حكومتي خلال استجابتها من سلة إغاثة اقتصادية لدعم الاقتصاد واستكمال تدابير احتواء المرض.

وتعمل الحكومة حاليا على وضع "خطة للانتعاش والتحول الاقتصادي" تهدف إلى دعم استعادة النشاط الاقتصادي وتيسير النمو الاقتصادي وتسريع التحول الاقتصادي وبناء المرونة الاقتصادية.

وفي حين تعطل اقتصادنا فإن الحكومة لا تزال ملتزمة التزاما قويا بسياساتها وبرامجها الموجهة نحو التنمية المستدامة قبل الجائحة. وستضيف خطة الانتعاش والتحول الاقتصادي زخما لتنفيذ هذه المبادرات

والعمل المتعدد الأطراف والتصدي للجائحة.

السيد الرئيس،

وكما يتضح في أي مشكلة عالمية، فإن الدول القومية لا تملك القدرة على التصدي لجائحة كوفيد-19 وآثارها بمفردها. ولذلك لا شك في ضرورة الاستجابة المتعددة الأطراف لها. ولذلك، فإننا نردد الدعوة إلى تعددية أطراف قائمة على القواعد وشاملة، وأن تكون متاحة لأصوات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية باعتبارها أصحاب مصلحة وشركاء رئيسيين في تشكيل الاستجابة العالمية.

وبالنسبة لبوتسوانا، فإن الاستجابة المثالية المتعددة الأطراف ستكون استجابة ذات منظور قصير الأجل وطويل المدى. وفي الأجل القصير، هناك حاجة إلى توفير شبكات فورية للإغاثة والسلامة للبلدان والشعوب الضعيفة. وعلى المدى الطويل، هناك حاجة إلى بذل جهود متعددة الأطراف بعد التعافي من الجائحة لتقديم دعم شامل إلى أكثر البلدان وفئات السكان ضعفا.

ولهذا يرحب وفدي بفكرة الانتعاش التي تركز على إعادة البناء على نحو أفضل وأسرع، بل وأكثر خضرة، فضل عن تعزيز القدرة على الصمود. وهذا أمر بالغ الأهمية للبلدان الخارجة من النزاعات وغيرها من الأزمات الإنسانية، وكذلك البلدان التي لا تزال تعيش في ظل ظروف مؤسفة من الاحتلال الأجنبي.

إن من مصلحة بوتسوانا تقديم الدعم للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها أكثر الفئات ضعفا بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونظرا لأن بوتسوانا بلد غير ساحلي، فقد واجهت خلال هذه الجائحة بعض التحديات في تنقّل السلع والخدمات عبر الحدود بسبب إغلاق الحدود.

وفي هذا السياق، ندعو إلى الإسراع في بذل الجهود في تنفيذ برنامج عمل فيينا وبرنامج عمل اسطنبول ومسار ساموا، التي تستهدف تخفيف التحديات التي تواجه هذه المجموعات من البلدان.

ولكي يكون إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف فعالاً في التعامل مع جائحة كوفيد-19 وغيرها من التحديات، نحتاج إلى أمم متحدة سريعة الأداء وتتمتع بالمرونة وملاءمة للغرض المنشود. والواقع أننا رأينا الأمانة العامة، منذ بداية الأزمة، تظهر هذه الصفات التنظيمية في استجابتها.

ورغم أنه لم يتم بعد الحكم على الإصلاحات، إلا أن وفدي يلاحظ أن الإصلاحات الإدارية قد أدخلت بعض التحسينات على استجابة المنظمة للأزمات. ومع ذلك، نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ونشجع الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة الرئيسية على مضاعفة جهودها للإصلاح.

تغير المناخ

السيد الرئيس،

في حين أن كوفيد-19 جائحة مدمرة، أخذت العالم على غرة وهو غير مستعد لها، فإن تغير المناخ ظاهرة ندركها جيداً، ويمكننا أن نخفف من آثارها. لقد أعلنا منذ فترة طويلة أن تغير المناخ يشكل تهديدا وجوديا، والتزمنا بكبح جماح ما يسببه من دمار سريع. ولذلك ينبغي أن نضاعف جهودنا للتخفيف من آثاره السلبية.

وبوتسوانا، وهي بلد شبه قاحل تهطل فيه الأمطار بشكل غير منتظم ويشهد حالات جفاف متكررة، تعلق أهمية كبيرة على الهدف 13 (العمل المناخي). وتؤثر هذه الظروف المناخية على سبل العيش من خلال إعاقة إنتاج الأغذية. وعلاوة على ذلك، أدت موجات الجفاف الأخيرة إلى جفاف مصادر المياه بما في ذلك مصادر المياه للحياة البرية. وقد ساهم ذلك في نفوق الحيوانات وتصاعد الصراع بين الإنسان والحياة البرية.

وبغية تعزيز التخفيف والتكيف، تضع حكومتي سياسة للتصدي لتغير المناخ وخطة وطنية للتكيف. ونحن نعمل مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشركاء الدوليين على تسريع وتيرة تنفيذنا لالتزاماتنا بموجب اتفاق باريس.

حقوق الإنسان

السيد الرئيس،

تؤيد بوتسوانا تأييدا تاما الركائز الثلاث التي يعزز بعضها بعضا والتي قامت عليها الأمم المتحدة. ونتمسك بقوة بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون أمران حاسمان للتنمية المستدامة والسلام والأمن.

السيد الرئيس،

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعم بوتسوانا لمجلس حقوق الإنسان في عمله المكثف لاعتماد نواتج تنهض بجدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان.

السلام والأمن الدوليان

السيد الرئيس،

يشيد وفدي بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لصون السلم والأمن العالميين في خضم جائحة. ونرحب بنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وبالجهد المقصود المتمثل في وقف النزاعات المسلحة لتمكين العالم من التركيز على المعركة الأكثر إلحاحا والأكبر ضد الجائحة.

ومن الجدير بالثناء أيضا خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-19 التي وضعت من أجل توفير الإغاثة للفئات الأضعف، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان المنخفضة الدخل. غير أن هناك حاجة إلى شراكات وإلى مزيد من تمويل الجهات المانحة من أجل التنفيذ الفعال لهذه الخطة الهامة.

السيد الرئيس،

وإذ أنتقل الآن إلى السلام والاستقرار في منطقة الجنوب الأفريقي، ألاحظ أنه في حين أن المنطقة لا تزال مستقرة نسبيا، إلا أن هناك تهديدا ناشئا للسلام والأمن، بسبب تزايد أعمال الإرهاب والتمرد.

وبوتسوانا، بوصفها الرئيس الحالي لجهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ملتزمة بكفالة إيلاء اهتمام وثيق لحتمية مكافحة الإرهاب وغيره من التهديدات الأمنية من أجل تعزيز السلام والاستقرار في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

السيد الرئيس،

لقد ثبت بلا جدال أن الإرهاب لا يعرف حدودا. وأنه لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولا تزال بوتسوانا، في الأساس، ملتزمة التزاما قويا بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. وعليه، فإننا نواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع هذه الآفة ومكافحتها. ويشمل ذلك تعزيز نظامنا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا دليل على التزامنا الراسخ بالإسهام في تعزيز سلامة وأمن النظام المالي العالمي.

نحن نقدر الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيره من الشركاء لتعزيز قدرة وكالة بوتسوانا الجديدة لتحليل معلومات مكافحة الإرهاب ودمجها بغية تمكيننا من تخفيف التعرض لهذا الخطر.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بوتسوانا بتعددية الأطراف والتعاون الدولي وإيمانها بهما، بوصفهما آلية لا غنى عنها لتعزيز السلام والأمن، وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

ولا شك في أن الأمم المتحدة ما زالت أكثر أهمية الآن مما كانت قبل 75 عاما. وذلك بالنظر إلى التحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي تواجه البشرية اليوم.

ومن الضروري أن تصبح الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 ومن كثير غيرها، عاملاً رئيسياً في تحديد نموذج المستقبل الحقيقي الذي نريده والأمم المتحدة التي نحتاجها للتعافي بشكل أسرع وبناء عالم أكثر سلاماً وعدلا وازدهاراً للجيل المقبل!

أشكركم على حسن إصغائكم.

جمهورية غينيا (انظر A/75/PV.8، المرفق الثالث عشر)

خطاب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة والمعالي والفخامة، رؤساء الدول والحكومات، الأمين العام للأمم المتحدة، السيدات والسادة المندوبين،

يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة في سياق خاص محفوف بالمشاعر الجياشة والتحديات والتساؤلات المتعلقة بمستقبل العالم، الذي يواجه جائحة كوفيد-19 الحادة منذ أشهر.

وأود أن أتقدم بخالص تعازي شعب غينيا وحكومتها لجميع الأسر المكلومة في جميع أنحاء العالم بسبب أزمة فيروس كورونا هذه، وهي حالة طوارئ صحية على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية الحديث. وأتمنى الشفاء العاجل للمصابين بهذا الفيروس القاتل.

السيد الرئيس،

وأود أن أتقدم بتهانئي الحارة لكم على انتخابكم الرائع لرئاسة الدورة العادية الخامسة والسبعين للجمعية العامة، وأؤكد لكم دعمي وتعاون فدي الكامل.

وأود أيضا أن أشيد إشادة مستحقة بالبروفيسور تيجاني محمد بندي، الرئيس المنتهية ولايته الذي اضطلع بمهامه بفعالية في ظل حالة الإغلاق، في وقت كان من الضروري فيه إظهار الخيال من أجل تجربة أساليب عمل جديدة والاستجابة للطلبات العديدة المتعلقة بإدارة الملفات الهامة للجمعية العامة.

وفي السياق ذاته، أود بشكل خاص أن أعرب للأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، عن امتنان جمهورية غينيا لمبادراته التي تدعو للسرور وتستحق الإشادة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومعالجة الأزمة الصحية الدولية.

السيد الرئيس،

في عالم يواجه تحديات مختلفة للأسف، فإن موضوع هذه الدورة: "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف"، يدعونا أكثر من أي وقت مضى إلى العمل الآن. إن الدور المركزي للأمم المتحدة وقيادتها ملزم لجميع الدول الأعضاء بتعزيز وتقوية تعددية الأطراف.

وفي هذا العالم المترابط بشكل متزايد، لا يمكن لدولة بمفردها أن تواجه التحديات العديدة والمتنوعة التي تواجه البشرية.

وتدعم الأمم المتحدة، من خلال مجالات عملها المتعددة وقدرتها على تنسيق التدخلات الدولية، الدول الأعضاء في تحقيق أهدافها الإنمائية، والقضاء على الفقر، والعمل بجد للتخفيف من آثار تغير المناخ.

إن العالم يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى منظمة قوية جرى إصلاحها تعمل على أساس القيم المكرسة في الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنظمة قادرة، من خلال مؤسساتها المتخصصة، على مواجهة تحديات السلام والتنمية المستدامة والصحة.

ويمكننا أن نشهد أن الأمم المتحدة، بعد 75 عاماً من إنشائها، قد تمكنت من تلبية توقعات آبائها المؤسسين في جهودهم لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات حرب عالمية ثالثة وتعزيز السلام وتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الدول.

ويجب أن تراعي الحوكمة الدولية بعد تجديدها وتعزيزها مصالح البلدان النامية، ولا سيما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل مؤتمر أديس أبابا الثالث المعني بتمويل التنمية والالتزامات السابقة الأخرى. وستتمكن بلداننا، من خلال هذه الشراكة العالمية، من النهوض ومواصلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

وترحب غينيا بإطلاق عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والذي يتطلب منا أن نرتقي بطموحاتنا وأن نعجل بتنفيذ حلول مناسبة ودائمة للتحديات المتمثلة في الفقر وعدم المساواة بين الجنسين والنزاعات وتغير المناخ والفجوة المالية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، أدرجت جمهورية غينيا جميع المسائل الهامة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في خطتها الإنمائية الوطنية من أجل تحقيق النمو والازدهار لصالح السكان الغينيين وجعل غينيا بلداً ناشئاً من خلال الشراكة الثنائية والمتعددة الأطراف. ويركّز بلدنا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد أنشأ بلدنا أدوات فعالة، كجزء من خطته الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2016-2020، مثل الوكالة الوطنية لتمويل المجتمعات المحلية والوكالة الوطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي وصندوق التنمية المحلية، من بين هيئات أخرى.

وفيما يتعلق بإدارة الأزمة الصحية الحالية، اعتمدت جمهورية غينيا، كغيرها من البلدان المتضررة بشدة من فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، خطة استجابة قوية وأعلنت حالة الطوارئ الصحية.

وتتمثل أهداف هذه الخطة الوطنية في مكافحة الجائحة وكبحها والتخفيف من آثار الأزمة، ولا سيما على الأسر المعيشية التي تعيش أوضاعا غير مستقرة، وإزالة الآثار التي خلفتها الجائحة على الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد أنشئ مجلس للاستجابة العلمية لتقديم التوجيه وتعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة الجائحة بهدف القضاء على فيروس كورونا ووقف انتشاره في جميع أنحاء البلد. وتبلغ التكلفة المالية للخطة 350 مليون دولار. ويلتزم الشعب الغيني بها ويشارك في تنفيذها، استناداً إلى تجربتنا في التصدي لوباء فيروس إيبولا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مجددا عن امتنان جمهورية غينيا لشركائها التقنيين والماليين وللبلدان الصديقة على دعمهم المستمر والحاسم والمكمل لجهودنا الوطنية الرامية إلى القضاء على هذه الجائحة.

ويعرب وفد بلدي عن رغبته في أن يتضمن الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة مبدأ حصول الجميع على خدمات الصحة العامة.

ويجب ألا ندخر جهداً لبناء عالم يعيش في سلام وأمن لنورثه للأجيال المقبلة.

وشكراً.

جمهورية غامبيا (انظر A/75/PV.8، المرفق الرابع عشر)

خطاب السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب الجلالة والسمو،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات الموقرين، سيداتي وسادتي،

باسم وفدي، أتوجه إليكم بتحيات حارة من شعب غامبيا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، التي تتزامن للأسف مع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية. ولذلك، نعرب عن تعازينا الصادقة لجميع الذين فقدوا أحباءهم في هذه الجائحة.

السيد الرئيس،

نرحب بموضوع الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة: "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال".

إن مستقبلنا مترابط ترابطاً وثيقاً، بوصفنا الجنس البشري، وقد جعلت جائحة كورونا من هذا أمراً جلياً. فهي تُظهر الحكمة والحاجة إلى صياغة استراتيجيات ونهج وحلول جماعية للتخفيف من حدة التحديات العالمية.

السيد الرئيس،

إن الحاجة ملحة للدفاع عن مؤسساتنا المتعددة الأطراف باتخاذ إجراءات مشروعة بشأن القضايا التي تُعرض على الأمم المتحدة. وسيسفر عن ذلك إقامة السلام والتعاون وصونهما في ظل نظام عالمي هادئ.

السيد الرئيس،

ولتحقيق هذا الهدف، يجب إيجاد حيز لمعالجة شواغل ومصالح جميع الدول الأعضاء على نحو ملائم وعادل. وبالنسبة للدول الصغيرة مثل غامبيا، لطالما كانت الأمم المتحدة بمثابة منبر للتفاوض والمناقشة والتعاون من أجل العمل العالمي الجماعي. ولذلك فإننا نؤكد من جديد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة وبمبادئها.

السيد الرئيس،

إن الميثاق قد مكّن المؤسسات من التعامل مع جميع أشكال الأزمات، مثل تفشي الجائحة التي تهدد وجودنا. ويجب أن تكون الاستجابة للجائحة، بكل جدية، مساوية لحجم التحدي. إن الدمار هائل بالفعل من حيث الخسائر في الأرواح البشرية والخسارة الاقتصادية وآثار الجائحة الاجتماعية والنفسية على الشعوب والمجتمعات والأفراد. والحل المتعدد الأطراف هو الطريق الأكيد إلى السلامة والتعافي لنا جميعاً.

السيد الرئيس،

تكافح أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم من أجل التعامل مع الأزمة، مما يجبر العديد من الدول، بما في ذلك غامبيا، على اتخاذ تدابير غير عادية تتطلب موارد ضخمة ومتنوعة.

بيد أننا نعترف بأن جهودنا قد تعززت بشكل كبير بفضل الدعم المقدم من الأصدقاء والشركاء الدوليين، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والأصدقاء الثنائيين.

وهذا يؤكد على أهمية ووجاهة التعاون والتضامن الدوليين في سياق البحث عن حلول للتحديات العالمية.

السيد الرئيس،

ما فتئت الدول الصغيرة والنامية تكافح من أجل إدارة أعباء ديونها، بينما تحاول تنمية اقتصاداتها. وقد أدى تفشي الجائحة إلى تبديد مكاسبنا، حيث أصبحت الإيرادات المنخفضة والإنفاق العام المرتفع هما القاعدة.

وقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في غامبيا إلى 2 في المائة ويواصل الاقتصاد انكماشه. وبات قطاعنا السياحي، وهو مصدر رئيسي للوظائف وإيرادات النقد الأجنبي، مدمرا والبطالة آخذة في الازدياد بسرعة.

وفي ظل هذه الحالة المعقدة، وضعت حكومتي، بدعم من الشركاء، برامج للحماية الاجتماعية لتخفيف الأثر السلبي على شعبنا. ولا يمكن لهذه التدخلات أن تكون مستدامة بلا دعم خارجي.

وتعوق الجائحة تنفيذ خطتنا الإنمائية الوطنية للأعوام 2018-2021. وبما أنّ تفشي الجائحة قد قوض عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل تنفيذ خطة عام 2030، بات من الضروري ومن الملح بشدة التعجيل بتنفيذ التزاماتنا العالمية بشأن تمويل التنمية واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

السيد الرئيس،

ستظل البلدان النامية، مثل غامبيا، بحاجة إلى حزم دعم أو عمليات إنقاذ من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل النجاة من التراجع الاقتصادي المستمر.

وفي ضوء ذلك، تكرر غامبيا الدعوة القوية التي أطلقها الاتحاد الأفريقي لتخفيف عبء الديون أو إلغائها وتعزيز فرص الحصول على التمويل العالمي وخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات المالية وزيادة التضامن والشراكة على الصعيد العالمي.

ونأمل أن تُراعى الظروف والتحديات الفريدة لأقل البلدان نمواً، ولا سيما البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مثل غامبيا، بشكل خاص وعلى وجه السرعة.

السيد الرئيس،

فضلا عن الاقتصادات، فإن ثمة حاجة ملحة تماما لإعادة بناء نظمنا للرعاية الصحية وهياكلنا الأساسية الضعيفة والنهوض بها والقيام، من خلال العمل الإنساني، بإعادة بناء وتعزيز حياة الناس وأسرهم المحطمة والممزقة.

وهذه فرصة أيضاً لإصلاح النظم الوطنية للرعاية الصحية والنظم الدولية لمراقبة الصحة والأمراض لجعلها أكثر استعداداً لمواجهة مثل هذه الجوائح.

السيد الرئيس، نحن نقدر دور منظمة الصحة العالمية في توجيه العمل العالمي في مجال الرعاية الصحية للجميع. ومع ذلك فإن غامبيا تتوق إلى الحصول على دعم إضافي لوضع استراتيجيات وبرامج للإنعاش لفترة ما بعد الجائحة.

فالوباء يقوض المكاسب التي حققناها، باعتبارنا بلدا يمر بمرحلة انتقالية، في استعادة الديمقراطية وتحقيق المصالحة وبناء السلام في البلد. بيد أنني أؤكد للمجتمع الدولي أننا ملتزمون بجميع مهامنا وبرامجنا الانتقالية التي يدعمها صندوقُ الأمم المتحدة لبناء السلام والمجتمعُ الدولي. ونحن نحتفي بدعمكم القيم، ونحث على استمراره وتوسيعه لمساعدتنا على تعهد ديمقراطيتنا في بيئة صحية.

السيد الرئيس،

نحن نحيي بنفس القدر العاملين في الخطوط الأمامية والمجتمع العلمي لكفاحهم من أجل إنقاذ الأرواح وإيجاد لقاح وعلاج لمرض فيروس كورونا. ونأمل في أن تتاح جميع العلاجات المأمونة والفعالة عند استحداثها، وأن تكون في متناول الجميع.

السيد الرئيس،

لقد كشف الوباء عن مساوئ الفجوة الرقمية في العالم وسبب تفاقمها، لا سيما في مجال توفير التعليم.

فملايين الناس في أنحاء العالم لا يجدون سبيلا للالتحاق بالفصول الدراسية على الإنترنت بسبب عجزهم المستمر عن الدخول إلى الشبكة.

وقد أصبح الوصول إلى الفضاء الإلكتروني السمة المميزة في مضمار العمل والتعليم. وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم، من خلال تعزيز الشراكات في تنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، من أجل التغلب على الفجوة الرقمية وإتاحة فرص متكافئة للحصول على المعلومات والتعليم الجيد، بما في ذلك المهارات المهنية ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

السيد الرئيس،

لا يزال انعدام الأمن يشكل تحديا خطيرا لبلدان منطقة الساحل. وهي تشهد هجمات عشوائية على المجتمعات المحلية، وعمليات قتل جماعي للأبرياء، وأعمالا إرهابية تؤدي إلى تشريد السكان، ومعاناة وأزمات لا توصف.

ونحن نعترف بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء الدوليين لتحقيق الأمن والتنمية في المنطقة.

إن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل مهم للحفاظ على السلام الدائم في المنطقة. ولذلك فإننا نشيد بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على دوره في تهدئة المنطقة.

السيد الرئيس،

تؤيد غامبيا الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن في أفريقيا. وعلى الرغم من المشاكل التي تعاني منها أفريقيا، فإنها تسهم في تحقيق السلام والأمن العالميين، ولذا فهي تستحق دعم المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة. وأؤكد لهذه الهيئة أن غامبيا ستواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام.

السيد الرئيس،

يجب على المجتمع الدولي ألا يلين في جهوده الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في مالي والصومال وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من بؤر الاضطراب.

وأرى أنه ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تفعل المزيد لتعطيل أنشطة جميع الشبكات الإرهابية والإجرامية المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جهود الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في القارة تستحق الدعم الدولي المستمر من أجل تحقيق المزيد من السلام والاستقرار في القارة الأفريقية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يأخذ في اعتباره مبادرة السلام العربية، وأن يشرع في حوار سلمي وحقيقي بشأن حل يستند إلى وجود دولتين.

السيد الرئيس،

نحن نؤيد عمل المحكمة الجنائية الدولية، وندعو الولايات المتحدة إلى إلغاء الجزاءات المفروضة على المحكمة ومسؤوليها. لأن احترام سيادة القانون يحقق مصلحة جميع الدول الديمقراطية.

وعلاوة على ذلك، نجدد اهتمامنا بالقضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية بشأن محنة شعب الروهينغيا في ميانمار. وفي هذا المسعى، نعول على دعم وجهود منظمة التعاون الإسلامي وجميع الشركاء الحقيقيين لكفالة إعمال العدالة في ميانمار.

السيد الرئيس،

سعيا لتعزيز العلاقات الودية بين الدول، تدعو غامبيا إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. وفي السياق نفسه، نؤيد تماما سياسة الصين الواحدة، ونتطلع إلى تعاون دولي أقوى، يحقق مصالح الأطراف، مع جمهورية الصين الشعبية.

السيد الرئيس،

إذ نحتفل بخمسة وسبعين عاما من وجود هذه المنظمة الديمقراطية، من المفارقات أن أفريقيا لا تزال تفاوض من أجل التمثيل في مجلس الأمن. ومع ذلك فإن جزءا كبيرا من جدول أعمالها يؤثر على القارة الأفريقية. ومن المؤكد أن صوت أفريقيا في المجلس سيبني الثقة ويعزز شرعية قراراته.

السيد الرئيس،

لقد سجلنا دعمنا الثابت لرئاستكم خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونتطلع إلى قيادتكم القديرة في هذه الأوقات غير العادية والصعبة.

وكذلك نعرب عن عميق امتناننا لأخينا وصـديقنا، البروفيسـور تيجاني محمد – بندي من نيجيريا، وفريقه الممتاز على ما أبدوه من مهارات قيادية ممتازة وديناميةخلال فترة رئاسته.

وفي الختام، أتمنى لجميع الأعضاء ذكرى سنوية خامسة وسبعين سعيدة ومثمرة.

جمهورية غابون (انظر A/75/PV.8، المرفق الخامس عشر)

خطاب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس، أصحاب الجلالة،

السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

سيداتي وسادتي رؤساء الوفود، السيد الأمين العام، السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أتقدم إليكم بتهاني الحارة على انتخابكم الرائع رئيسا لهذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأرى أن هذه شهادة قوية على تأثير دبلوماسية بلدكم وعلى التقدير الكبير الذي يحظى به لدى المجتمع الدولي.

وأكد لكم دعم غابون الكامل لكم طوال فترة رئاستكم.

وأود أن أشيد بالعمل الذي أنجزه سلفكم، البروفيسور تيجاني محمد بندي، الذي استطاع، في سياق صحي عالمي يتسم بصعوبة خاصة، أن يحشد جهود بلداننا لتنفيذ جدول أعمالنا.

وكذلك أعرب عن تقديري للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على العمل الذي تم الاضطلاع به في تعزيز فعالية منظمتنا، وعلى التزامه بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الجارية في الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

يمر العالم اليوم بنقطة تحول في تاريخه. ونحن بالفعل في خضم أزمة صحية لم يسبق لها مثيل، تدمر مجتمعاتنا وتلحق خسائر فادحة بكل أمة.

وفي الواقع، أسهم وباء فيروس كورونا في مفاقمة التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية التي تواجهها الدول بصورة اعتيادية.

لذا يجب أن نتعلم الدروس من هذه الأزمة المتعددة الأوجه.

ومن الملاحظات الرئيسية التي تتجلى أمام أعيننا منذ البداية كوننا نعتمد بعضنا على بعض في مواجهة أي تهديد للسلالة البشرية التي تربطنا جميعا.

وهي تذكرنا بأن السبيل الوحيد للخلاص هو تعددية الأطراف وزيادة التضامن الدولي.

وفي ضوء هذا الواقع، قام الآباء المؤسسون لمنظمتنا ببناء الأساس المفاهيمي للأمن الجماعي الذي هو في صميم ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الجوانب التي انبثقت عن الأزمة الحالية عدم إمكانية التعويل على إطار معياري لمواجهة التحديات العالمية الماثلة أمام عالمنا.

لذلك ينبغي لنا أن نعيد اختراع أنفسنا وأن نعمل بفعالية أكبر لاحتواء التهديدات عبر الوطنية والعابرة للحدود، مثل الجائحة الحالية.

وإذ تحتفل أسرتنا الأممية بـ 75 عاما من وجود الأمم المتحدة – وطننا المشترك – يجب علينا أن نرقى إلى مستوى القيم والمثل العليا التي استُرشد بها في إنشاء المنظمة.

وهذا هو المكان المثالي للترحيب بالإعلان الهام الذي اعتُمد بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وهذا يعكس حجم المهمة الماثلة أمامنا ونطاق الالتزامات التي يتعين التعهد بها لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

السيد الرئيس،

إن الموضوع الذي نعالجه موضوع مهم ومناسب التوقيت بصفة خاصة. إن الكلمات "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا بتعددية الأطراف" هي بالفعل كلمات مؤثرة تخاطب ضمير كل منا.

والواقع أن الدول التي تعمل بمفردها لا يمكنها أن تحمي نفسها من تغير المناخ والتوترات المرتبطة بالمنافسة التجارية وتزايد أوجه عدم المساواة وزيادة الهجمات الإرهابية وأعمال الجريمة عبر الوطنية.

ولذلك، فإن "العالم الذي نعيش فيه" يتطلب نظاما متعدد الأطراف يعزز التعاون لما فيه مصلحة الجميع وأن نحشد جهودنا.

وفي هذا الصدد، يظهر إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك التمثيل العادل داخله وتحسين أساليب عمله، باعتباره ضرورة بل وحتمية حاسمة.

وتظل غابون، من خلالي، ملتزمة بشكل أساسي بالموقف الأفريقي الموحد، كما عبر عنه توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

وإلى جانب زيادة التضامن الدولي وإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يجب أيضاً القيام بتنشيط أعمال الجمعية العامة وكذلك إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة من أجل تحفيز دينامية جديدة في منظمتنا.

السيد الرئيس،

تتوقف "الأمم المتحدة التي ننشدها" أيضا على إعادة تحديد المهام الموكلة إلى مؤسسات بريتون وودز، بغية جعلها محركات حقيقية للتنمية والنمو العالمي.

وهذه الإصلاحات ضرورية لنشوء نظام دولي أكثر عدلا يعزز جميع مصالحنا الفضلى، لأنها تؤثر على قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، بما في ذلك الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعوب الأفريقية على النحو الوارد في خطة عام 2063.

السيد الرئيس،

إن "للأمم المتحدة مهمة طبيعية" لتكون ردا من شعوب العالم في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها تطلعاتهم إلى الكرامة والسلام والازدهار.

ولذلك، يجب أن تكون الأمم المتحدة رد الإنسانية على الوفيات والظلم.

إن ضرورة اتخاذ إجراءات لضمان نظام متعدد الأطراف أكثر عدلا وإنصافا أمر من شأنه أن يؤدي إلى كفالة استقرار أسعار المواد الخام التي تخضع للمضاربة المفرطة.

وهذا مصدر لعدم الاستقرار يصعب التوفيق بينه وبين إمكانية التنبؤ بالموارد القابلة للتعبئة، التي تحتاجها بلداننا بشدة لكي تتمكن من تحقيق أهدافها الإنمائية.

وفي السياق نفسه، فإن العدالة الأكثر إنصافاً ستنطوي بلا شك على دفع ثمن عادل للبلدان التي تمتلك مواد خام مقابل مواردها الطبيعية.

ويتطلب "المستقبل الذي نصبو إليه" أيضا الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها.

وهنا، أود أن أؤكد مجددا على الحاجة الملحة إلى ترسيخ الالتزامات التي تم التعهد بها لصالح البلدان النامية.

سواء كان ذلك على صعيد نقل التكنولوجيات النظيفة أو تحسين وصول الناس إلى الطاقة المتجددة.

وهذا بالنسبة لنا ينطوي على الانتقال من صناعة ملوثة تقليدية إلى صناعة منخفضة الكربون ومراعية للبيئة.

وفيما يتعلق بغابون، يستند هذا إلى أساس يتكون من ثلاث ركائز: تحسين الظروف المعيشية وتنفيذ مشاريع للتكيف مع تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي.

السيد الرئيس،

لا يمكن أن تكون التنمية مستدامة من دون تحقيق السلام والأمن والاستقرار. وللأسف، لا تزال هذه الأسس تواجه تحديات في أجزاء كثيرة من العالم.

وقد أظهرت الهجمات الإرهابية المتكررة أنه لا توجد دولة بمنأى عن هذه الآفة، ولهذا السبب يجب أن تستند استجابتنا إلى تعاون صريح على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

إن غابون، من خلال صوتي وتضامنا مع المجتمع الدولي، تدين بوضوح الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره وتدعم البلدان والشعوب التي تقع ضحية له.

السيد الرئيس،

إن ثمن عدم الاستقرار، إلى جانب آثار الإرهاب، وبؤر التوتر وزعزعة الاستقرار المتعددة الأوجه، باهظ بشكل خاص بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية.

والواقع أنها مضـــطرة لتكريس موارد كبيرة للتصـــدي لهذه الظواهر التي يغذيها، في جملة أمور، الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بأنواع الحيوانات والنباتات البرية.

ومن الواضح لي أنه في سياق مكافحة هذه المصادر لعدم الاستقرار والهشاشة في عدة مناطق في جميع أنحاء قارتنا، من الضـــروري اتباع نهج عالمي وموحد لأن "أي تهديد لدولة ما يشـــكل بطبيعة الحال تهديدا للجميع".

وفي هذا الصـــدد، ما زلنا ملتزمين التزاما ثابتا إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك داخل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالعمل من أجل تعزيز الاستقرار والسلام في دولنا.

السيد الرئيس،

وعلى الصعيد الإقليمي، كلفني زملائي بقيادة الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لجعل جماعتنا أكثر كفاءة للتصدي للتحديات التي أُنشئت للتصدي لها، ولا سيما التحديات المتعلقة بالتكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي.

وفي 28 تموز/يوليه 2020، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تسمية جديدة تجسد التحديات الرئيسية لهذا العصر، ولا سيما السلام والأمن والتنمية.

وتحقيقا لهذه الغاية، دخلت المعاهدة المنقحة للجماعة الاقتصادية حيز النفاذ في 28 آب/أغسطس 2020، وأُنشئت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهي الهيئة التنفيذية الجديدة لمنظمتنا المجتمعية، في 31 آب/أغسطس 2020، وقد أدى جميع أعضائها اليمين.

وخلال مؤتمر القمة العادي السابع عشر، اعتمدت الجماعة الاقتصادية خطة عمل للجماعة لتنفيذ قرار الأمم المتحدة 1325، بما في ذلك استراتيجية الجماعة للتصدي لكوفيد-19.

كما نسقت مجموعة من القواعد المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني والترابط عبر الحدود.

السيد الرئيس،

وعلى الصعيد الوطني، عانت غابون، شأنها شأن بلدان كثيرة، من أثر الهبوط الحاد في أسعار الســـلع الأســـاســـية، الذي تفاقم بســـبب آثار جائحة كوفيد-19، وهو وضـــع أدى إلى تباطؤ النشـــاط الاقتصادي فيها.

وفي هذا السياق، واصل بلدي الإصلاحات من أجل التعويض عن الاختلالات من خلال اتخاذ تدابير للتحفيز الاقتصادي خُصصت للإصلاح المالي وتطوير الهياكل الأساسية ودعم القطاع الخاص كأدوات لتنويع اقتصاد بلدنا وتحويله.

واليوم، نرحب بعلامات واعدة بدأت تظهر بعد تنفيذ خطتنا للانتعاش الاقتصادي.

وفي الواقع، وبفضل العودة إلى النمو الاقتصادي نتيجة هذه الإصلاحات، تستعيد غابون تدريجياً مجال المناورة.

وهذه أمور ضرورية لتمويل أكثر مجالات الاستثمار إلحاحا، ولا سيما في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتدريب والعمالة والهياكل الأساسية.

السيد الرئيس،

إن الإدماج شاغل رئيسي في الاتجاه السياسي لبلدي.

وهذا هو هدف البرنامج السياسي "تكافؤ الفرص" الذي أروج له لصالح تنمية أكثر عدلا وإنصافا وتعزيز قيمة المرأة والشباب والفئات الأكثر ضعفا حتى لا يُترك أحد على هامش التنمية في بلدي.

وبهذه الروح، عينتُ مؤخرا امرأة في منصب رئيس الوزراء، رئيس الحكومة.

ونتيجة لذلك، فإن ثلاث سيدات ذوات قيمة قصوى، من بين العديد من النساء الخيرات، يضطلعن الآن بمسؤوليات عالية جدا على أعلى مستوى في الدولة.

وهذا هو الحال على وجه الخصوص في المحكمة الدستورية ومجلس الشيوخ ومكتب رئيس الوزراء. وهن يسهمن إسهاما قيما في توطيد مكاسبنا الديمقراطية ومسيرتنا نحو التقدم.

السيد الرئيس،

سيظل "المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي ننشدها" مجرد رغبات لم تتحقق في حين لا يزال الكثير جدا من الناس والبشر مثقلين بجزاءات غير عادلة، غالبا ما تكون غير منصفة.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الدعوة الرسمية إلى الرفع الكامل للحصار الذي يواصل التأثير على كوبا منذ عدة عقود بغية تمكين هذا البلد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي من دون أن أؤكد مجددا التزام غابون بتعددية الأطراف، التي هي السبيل الوحيد للمضي قدما في سعينا المشروع إلى مستقبل آمن وفي طموحنا المشترك لبناء منظمة قادرة على مواجهة التحديات المعقدة للتنمية المستدامة.

وفي نهاية المطاف، منظمة تجد حلولا مناسبة ودائمة للتحديات والتهديدات التي تواجه البشرية.

أشكركم.

ليبيا (انظر A/75/PV.8، المرفق السادس عشر)

خطاب السيد فايز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في دولة ليبيا

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية]

السيد الرئيس

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة

حضرات السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي، السيد الرئيس، في مستهل هذه الكلمة أن أهنئكم وأهنئ بلدكم الشقيق على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيًا لكم النجاح والتوفيق في المهام المناطة بكم، ومؤكدًا لكم استعداد وفد بلدي للتعاون معكم بما يُسهم في تحقيق أهداف هذه الدورة. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد بندي، على ما بذله من جهود خلال رئاسته لأعمال الدورة الماضية، ولا يفوتني أن أُشيد بالجهود المتواصلة التي يضطلع بها معالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش لتحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

إن هذه الدورة تنعقد للأسف في ظل ظروف دولية صعبة وقاسية، فرضها وباء كوفيد-19 الذي لا يعرف حدودا جغرافية، ولا يفرق بين البشر، والذي أحدث وما زال يُحدث خسائر بشرية فادحة، ويُنذر بعواقب ومخاطر تهدد أداء كافة القطاعات الخدمية والإنتاجية، خاصة في البلدان الفقيرة والتي تعاني من حالات الصراع، وعدم الاستقرار. وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة في كثير من المناسبات بأنه لا سبيل للتصدي للوباء إلا بالتضامن وتعزيز التعاون الدولي المشترك وتوحيد الجهود نحو القضاء على هذه الجائحة.

وددتُ كلما أتيحت لي الفرصة للحديث من على هذا المنبر أن أتحدث عن نهاية للمرحلة الانتقالية الصعبة التي تمر بها بلدي، ونجاحها في تجاوز ما تمر به من تحديات جسام، وانطلاقها نحو بناء دولة ديمقراطية مدنية، يتم فيها التداول السلمي على السلطة، وتُحترم فيها سيادة القانون، وتُحمى وتعزز حقوق الإنسان وكرامته. لكن للأسف هناك من أراد وما زال يسعى لتقويض كل هذه الطموحات التي دفع الليبيون من أجلها تضحيات جسام، ويصر على اللجوء لكل الأساليب مهما كانت مدمرة وظالمة للوصول للسلطة، وحكم البلاد بالقوة.

إننا وبإرادة شعبنا مصممون على المضي قدما بكل عزيمة وإصرار، لتحقيق الأهداف التي دفع من أجلها شهداء الوطن أرواحهم، وقد برهن أبطال جيشنا الوطني وقواتنا المسلحة بأنهم كانوا وسيظلون الصخرة القوية التي تتحطم عليها أطماع كل من يسعى لإعادة البلاد للديكتاتورية وحكم الفرد. لقد أوفينا بوعدنا عندما قلنا إن الغازي لن يدخل مدينة طرابلس التي صمدت في وجه عدوان غاشم قاده المعتدي والميليشيات الداعمة له، في الرابع من شهر نيسان/أبريل من العام الماضي، والذي أحدث خسائر بشرية ومادية، ودمارا واسعا لا يسع المجال هنا لسرده.

لقد استطعنا بفضل تضحيات أبطالنا في عملية بركان الغضب ردع وهزيمة العدوان وما يحمله من مشروع لعسكرة الدولة، هذا المشروع كانت للأسف تقف وراءه وتدعمه بالعتاد والمرتزقة بلدان يعرفها الجميع، وأشارت إليها بالاسم وبالتفصيل التقارير الأممية والدولية، وهو سلوك مرفوض يمس بسيادة الدولة الليبية واستقلالها، وينتهك صراحة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالملف الليبي، ويخالف القوانين والأعراف الدولية التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو المس بسيادتها الوطنية، وما من شك في أن هذه المواقف لا تقارن بالاتفاقات المشروعة التي تبرمها الحكومة الشرعية مع بعض الدول.

ومع التطورات الجديدة التي توجت بهزيمة المعتدي، وانتصار الشعب الليبي، وتصميمه على مواصلة طريقه نحو التصدي وبكل قوة في وجه كل من يقف ضد حقه في بناء دولته الديمقراطية، فإننا نطالب هذه البلدان بإعادة النظر في مواقفها، وعدم الاستمرار في الرهان على المعتدي، والبحث مع حكومة الوفاق في سبل معالجة ما لديها من شواغل، والعمل على إرساء وتعزيز علاقات التعاون القائمة على الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

لقد أكدنا في كل المناسبات حرصنا على التمسك بالخيار السلمي القائم على الحوار البناء، كسبيل وحيد لتجاوز الأزمة التي تمر بها البلاد، وتعاطينا إيجابيا مع عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وقدمنا كل التسهيلات لما تقوم به من جهود في هذا الشأن، وتفاعلنا بنية حسنة مع المبادرات التي طُرحت لحل الأزمة، والتي كان آخرها ما توصل إليه مؤتمر برلين من نتائج، بل وقمنا من جانبنا بتقديم عدة مبادرات لحلحلة الأزمة السياسية والأمنية التي تشهدها البلاد، وخطط وبرامج لمعالجة الصعوبات المعيشية والخدمية التي تواجه المواطن الليبي.

لقد برهنا دائما على أننا دعاة سلام لا حرب ودمار، مع أننا نمتلك القوة والإيمان ليس فقط للتصدي لأطماع المعتدي، بل ملاحقته وهزيمته، إلا أنه وحفاظًا على دماء أبنائنا، وسعيًا لتوحيد الجهود نحو التصدي لجائحة كوفيد-19 الذي يهدد أرواح مواطنينا، أعلنا في الواحد والعشرين من شهر آب/أغسطس الماضي عن وقف إطلاق النار، والدعوة لتنظيم انتخابات بحلول شهر آذار/مارس القادم، وأكدنا أن الوصول الفعلي لوقف شامل ومستدام لإطلاق النار يقتضي أن تصبح منطقتا سرت والجفرة منزوعتي السلاح، وخروج القوات الأجنبية والمرتزقة منهما، ومن كافة مناطق ليبيا، تحقيقا للسيادة الوطنية على كامل التراب الليبي، وهو استحقاق وطني يقع على حكومة الوفاق مسؤولية الوفاء به.

إننا إذ نرحب بالتأييدين الإقليمي والدولي الواسعين لهذه المبادرة، فإننا نتطلع إلى أن يترجم هذا الموقف إلى خطوات عملية تُلزم الطرف الآخر بقبولها، والانسحاب الكامل من المناطق المشار إليها، وإعادة المرتزقة إلى بلدانهم، وفتح الموانئ والحقول النفطية على الفور، والتي ثبت أن قرار إقفالها جاء بإيعاز خارجي وتسبب في خسائر تُقدر بتسعة بلايين دولار، علاوة على ما أحدثه من أضرار جسيمة للبنية التحتية للمنشآت والمرافق النفطية.

لقد رحبنا بما جاء في بيان القيادات السياسية في الشرق الليبي، التي دعت فيه لوقف إطلاق النار وضرورة عودة إنتاج النفط، إلا أننا لم نر بعد تجاوبًا من المجموعات المسلحة والميليشيات التابعة للمعتدين، بل تصريحات عدائية صادرة عن المتحدث باسمهم، وحدوث خروقات نفذتها القوات التابعة لهم المدعومة بالمرتزقة، لذلك فإننا نحمله المسؤولية الكاملة عن حدوث مواجهات عسكرية، وما تجره من خسائر ودمار.

لقد حاولنا كثيرًا معالجة الأوضاع المعيشية وتحسين أداء القطاعات الخدمية، ووضع حد لانتشار السلاح وما يحدث من حالات انفلات أمني، وحققنا في كثير من الأحيان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقدمًا ملموسًا في هذا الاتجاه، إلا أن هذه الجهود لم تكن ثمارها مستدامة بسبب التدخلات الخارجية السلبية، وانقسام مؤسسات الدولة، وعمليات إغلاق إنتاج وتصدير النفط، المورد الرئيسي للبلاد، وكنا ندرك دائما أن معالجة كافة هذه الصعوبات والمشاكل يكمن في وضع سياسات شاملة ومستدامة صادرة عن حكومة وحدة وطنية منتخبة، وعليه نجدد ما طالبنا به مرارا من أهمية الإسراع في الاتفاق على قاعدة دستورية وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية.

إننا نتطلع إلى دعم قوي من المجتمع الدولي لهذا الاستحقاق الشعبي، ومساهمة فاعلة من الأمم المتحدة في توفير ما نحتاجه من متطلبات لإنجاح هذه الانتخابات، التي انتظرها طويلا كل الليبيين المؤمنين بالديمقراطية ودولة المؤسسات، والتي ستُنهي دون شك أزمة الشرعيات، التي أنهكت البلاد على كافة المستويات، ووصولا لهذا الهدف نرى أهمية الإسراع في استئناف الحوار السياسي على وجه السرعة، على أن يشمل كل القوى الفاعلة الحقيقية على الأرض، من نخب وتيارات سياسية ومناطق ومكونات اجتماعية، مهما كانت انتماءاتها وتوجهاتها الفكرية، ويستثنى من ذلك كل من ثبت بحكم القانون إجرامه، وسفكه لدماء الليبيين.

فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، نؤكد عزمنا على حماية هذه الحقوق وتعزيزها، والتزاما بذلك أصدرنا عددا من القوانين على المستوى الوطني، ونسعى رغم ما يواجهنا من تحديات للوفاء بالتزاماتنا الدولية تجاه الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ونعكف على دراسة الانضمام لمزيد من المعاهدات والاتفاقيات التي تُسهم في تعزيز تلك الحقوق، كما أننا نولي اهتماما متواصلا لتعزيز حقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين، واستمرار تأمين مجانية الخدمات التعليمية والرعاية الصحية لجميع المواطنين.

لقد مثل العدوان على مدينة طرابلس انتهاكا صارخا لكل مبادئ وأسس حقوق الإنسان من خلال ما نفذه من عمليات قصف عشوائي، وقتل ودمار وتشريد للمواطنين، وزرع الألغام، وإعدامات ميدانية شهدت عنها المقابر الجماعية التي تم العثور عليها في مدينة ترهونة بعد هزيمة المعتدي وجلائه عنها.

كل هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وغيرها وجدت صداها لدى مجلس حقوق الإنسان الذي استجاب لمطالبنا وشكل لهذا الشأن لجنة لتقصي الحقائق، ونحن إذ نرحب بهذه الخطوة نؤكد استعدادنا للتعاون وتسهيل مهمة اللجنة، وندعوها أيضا للنظر في الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون في مدينة سرت على أيدي ميليشيات حفتر، والتي كان آخرها اعتقال عدد من أبناء قبيلة القذاذفة، وسفك دم أحدهم أمام عائلته.

إن حكومة الوفاق الوطني ملتزمة بدعم حق المواطنين في التعبير السلمي الذي يكفله القانون، وحماية المتظاهرين، ومنحهم المساحة اللازمة للتعبير عن رأيهم، ومطالبهم المشروعة في تحسين أوضاعهم المعيشية والخدمية، ومكافحة الفساد، ولن نسمح بأية محاولة لقمعهم بالقوة.

السيدات والسادة،

يؤكد بلدي مجددا رفضه وإدانته للإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وأيا كان مصدره، ومهما كانت دوافعه، ونؤكد على أنه ظاهرة عالمية لا ينبغي ربطها بأي دين أو عقيدة. لقد دفع بلدي تضحيات جساما للقضاء على التنظيمات الإرهابية التي ضمت عددا من المقاتلين الأجانب، ومن ذلك تنظيم داعش الوافد إلينا

من الخارج، والذي لا يُهدد أمن واستقرار وسلامة ليبيا فقط بل يسعى لاستغلال مواردنا الطبيعية، وتوظيفها للانطلاق نحو الخارج لتنفيذ مخططاته الدموية التي لا تمت للإسلام بصلة.

لقد صادقت ليبيا على كافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، واعتبرت استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وركائزها الأربع من أهم الأطر القانونية الدولية الموجهة للقوانين والتشريعات الوطنية في مجال محاربة هذه الظاهرة.

إن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي يظل السبيل الأمثل لتتبع شبكات الإرهاب والقضاء عليها أينما وجدت، وتبرز في هذا الإطار أهمية دعم خطط وبرامج التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي، ومن ذلك ما توصلت إليه ليبيا مع بعض دول الجوار من تدابير وإجراءات مهمة لضبط ومراقبة الحدود المشتركة، والقبض على الإرهابيين ومحاكمتهم.

السيدات والسادة،

يولي بلدي اهتماما متواصلا بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وعلاج مشكلة استمرار تدفق هؤلاء المهاجرين الذين يعرضون أنفسهم لاستغلال شبكات تهريب البشر، ومخاطر عبور البحر. لقد باتت هذه الهجرة عنوانا لمأساة إنسانية ظل المجتمع الدولي عاجزًا عن معالجتها حتى الآن، وبلدي باعتباره دولة عبور تواجه نتيجة هذه الظاهرة تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة فاقمت ما تمر به من حالة عدم الاستقرار، الأمر الذي ترك صعوبات ومشاكل انعكست سلبًا على المجتمع الليبي، وبات من الصعب معالجتها دون تعاون ومساعدة خارجية ترقى لمستوى هذه التحديات وتداعياتها الخطيرة.

إننا نتطلع إلى تنسيق وتشاور أكبر مع المنظمات الدولية التي نرتبط معها ببرامج عمل، وبما يفضي لبيانات واقعية وموضوعية عن المهاجرين في البلد، وما يواجهونه من مشاكل وصعوبات، ولا نعتقد أن التقارير الأحادية التي تحمل بيانات وأعدادا غير دقيقة ومبالغا فيها تساعد على الوصول لحلول مناسبة لهذه الظاهرة، بقدر ما تفضي إليه من خيبة أمل لتركيزها على مزاعم لحدوث انتهاكات يقوم بها أفراد يتبعون السلطات الوطنية المختصة، دون الإشارة للجهود المتواصلة التي تقوم بها هذه السلطات لصالح المهاجرين، وتجاهلها لاحتضان ليبيا الإنساني لأكثر من نصف مليون مهاجر غير شرعي يعيشون بوئام وسلام بين الليبيين ويعملون في مختلف القطاعات ليوفروا أموالا يرسلونها لعائلاتهم في بلدان المصدر.

لقد أصبح هناك توافق دولي واسع على أن معالجة تحديات الهجرة تفوق قدرة البلدان منفردة، وليبيا ضحية هذه الهجرة وليست سببا فيها، وعليه نؤكد مجددا أن الحل الأمثل هو معالجة الأسباب الحقيقية التي تدفع الناس لطلب هذه الهجرة غير النظامية، ولا مناص من قيام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان المصدرة للهجرة، وتشجيعها على وضع وتنفيذ برامج ومشاريع تنموية حقيقية، وتحسين أداء قطاعاتها الإنتاجية والخدمية، والقيام بكل ما من شأنه أن يُسهم في القضاء على الفقر والبطالة وصعوبات المعيشة، ويصرف الناس عن التفكير في طلب هذه الهجرة المحفوفة بالمخاطر.

السيدات والسادة،

يولي بلدي اهتماما كبيرا بقضايا نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال مساهماته الفاعلة في المداولات المكرسة لهذه المسائل ومشاركته في دعم العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، والتزامه بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وذلك وعيا منه لما يشكله إنتاج وتكديس أسلحة

الدمار الشامل من تهديد للأمن والسلم الدوليين، وما تسببه من رعب للبشرية جمعاء، كما تساهم ليبيا في الجهود الدولية المبذولة لنزع أسلحة الدمار الشامل، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس،

مضت خمس سنوات تقريبا في السير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يفترض بلوغها عام 2030، ومما يدعو للقلق أن جائحة "كوفيد-19" تنذر بتحديات وتداعيات خطيرة من شأنها أن تقوض ما أحرز من تقدم، وتعرقل سبل مواصلة السير نحو تلك الأهداف. نحن في ليبيا لا زلنا نواجه تحديات جمة لبلوغ تلك الأهداف، ومن تلك التحديات حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، والجميع يدرك أنه لا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية، ونتطلع إلى تجاوز ما نمر به من صعوبات حتى نتمكن من إطلاق خطط وبرامج التنمية، وتدوير عجلة الاقتصاد، بما يمكننا من الشروع الفعلي في بلوغ الأهداف التنموية.

إن حشد الموارد المحلية وتوظيفها لتنفيذ برامج التنمية ضرورة لا غنى عنها، وليبيا من البلدان التي هُربت كثير من أموالها إلى الخارج، ولذلك ندعو الدول التي هُربت إليها تلك الأموال للكشف عنها والمساعدة في استعادتها.

وفي هذا السياق نود الإشارة إلى ما تتعرض له الأموال والأصول المجمدة للصندوق السيادي الليبي من خسائر نتيجة الجزاءات القائمة منذ عام 2011، والتي فرضها مجلس الأمن بموجب عدد من القرارات، إننا نؤكد على أن الهدف من تلك الجزاءات هو حفظ الأموال والأصول الليبية وليس استمرار تآكلها. إن ما يحدث فعليا هو أن هذه الأموال والأصول تتعرض لخسائر كبيرة ومستمرة نتيجة تجميدها، وقد وافينا مجلس الأمن ولجنة العقوبات منذ شهر آذار/مارس 2016 ببيانات واضحة ومتتالية عن حجم هذه الخسائر، وناشدنا بالعمل على تعديل نظام العقوبات القائم لتفادي ما نتكبده من خسائر فادحة. وللأسف لم نلمس بعد استجابة فعلية لمطلبنا العادل.

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلدي الإصلاحات التي يجريها الأمين العام على بعض أجهزة الأمم المتحدة، ورغم ما أُحرز من تقدم في هذا الشأن إلا أن مجلس الأمن وهو الجهاز الأهم ظل بعيدا عن أي إصلاحات.

لقد بات من الضروري إدخال إصلاحات حقيقية على هذا المجلس الذي لم يعد يعكس الواقع الدولي المعاصر للقرن الحادي والعشرين، وما يشهده من تحديات خطيرة تهدد الأمن والسلم الدوليين، إن الواقع الجيوسياسي الحالي مهيأ لعملية الإصلاح وإفساح المجال أمام التمثيل العادل في المجلس، ومن هذا المنطلق نطالب برفع الظلم التاريخي الواقع على القارة الأفريقية من حيث عدم تمثيلها بشكل عادل في فئة العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة، ونؤكد على المطلب الأفريقي الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، وهو الحصول على مقعدين دائمين بجميع الحقوق والصلاحيات بما في ذلك حق النقض، ومقعدين إضافيين غير دائمين.

إن هذا المطلب يتفق مع مقتضيات العدالة، والحق في أن يكون للقارة مشاركة فعالة فيما يتخذه المجلس من القرارات التي كثيرا ما تكون منصبة على قضايا أفريقية، علاوة على أنه مطلب يمثل الحد الأدنى الذي يعكس حق القارة في أن يكون لها تمثيل عادل بالمجلس، ويكفل تصحيح ما تعرضت له من

تهميش وظلمٍ تاريخي، وفي هذا السياق لا يفوتني أن أعبر عن تأييدنا لطلب المجموعة العربية حصولها على مقعد دائم بالمجلس.

السيدات والسادة،

إن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق ما دامت سلطات الاحتلال مستمرة في احتلال الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستوطنات، والتهديد بضم المزيد من الأراضي وفرض سياسات الحصار الجائر، والضرب بعرض الحائط كل القرارات الدولية التي اتخذت في هذا الشأن. إننا نضم صوتنا للشعب الفلسطيني الرافض لممارسات سلطات الاحتلال، وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ونعبر عن رفضنا لكل محاولات الاستغلال أو المتاجرة باسم القضية الفلسطينية لتحقيق مصالح أو تفاهمات لم يوافق عليها الفلسطينيون أو يشاركوا فيها، وليست لها علاقة بمصلحتهم، وستظل ليبيا مساندة للقضية الفلسطينية وما يقرره الفلسطينيون من توجهات للوصول إلى دولتهم المستقلة التي ينشدونها والتي قدموا من أجلها آلاف الشهداء.

ختامًا، أود التأكيد أن الدولة المدنية الديمقراطية هي المشروع الذي ثار الليبيون من أجله. وهو ما نسعى لتحقيقه في ليبيا، طموحنا أن نعيش في دولة تقر التبادل السلمي للسلطة، وتحترم حقوق الإنسان وتحفظ كرامته، وتحد عبر القانون من التجاوزات أيا كان مصدرها.. دولة تنشد السلام والتنمية، والتعاون مع محيطها، تنبذ العنف وتحارب الإرهاب والتطرف. وتمتلك ليبيا مقومات النهضة وعوامل الجذب، بما يتوافر لها من كفاءات وإمكانيات وثروات طبيعية، وموقع إستراتيجي مميز، وبإمكان الليبيين وبمساعدة الأصدقاء أن يصنعوا مستقبلا زاهرا لبلادهم. ما نأمله هو التعجيل بطي هذه الصفحة المؤلمة، لتتحول بلادنا إلى ورشة عمل للبناء والتعمير، في ظل دولة ديمقراطية تعددية، تحترم الاختلاف والتنوع الثقافي.. دولة المؤسسات والقانون.

شكرًا السيد الرئيس.

جمهورية قبرص (انظر A/75/PV.8، المرفق السابع عشر)

خطاب السيد نيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص

أُدلي به يوم الخميس، 24 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثامنة للجمعية العامة

السيد الرئيس

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا العميق لرئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، السيد محمد – بندي، على قيادته الممتازة خلال هذه الأوقات غير المسبوقة من جائحة كوفيد-19.

وأود أيضا أن أهنئ الرئيس المنتخب حديثا للجمعية العامة في الدورة الخامسة والسبعين، السيد فولكان بوزكير متمنيا له كل النجاح في ممارسة مهامه بطريقة عادلة وشفافة.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

تؤيد جمهورية قبرص تأييدا تاما الموضوع الذي اختير لهذه الدورة التاريخية التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وهو موضوع مهم مثلما كان على الدوام، حيث أن هناك إشارات صريحة، وأقتبس: "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف...."

إننا نشهد جميعا نزعات الانفرادية أو إحياء الخطاب القومي التي تتسبب في عجز في الشرعية يلقي ظلالا من الشك على المصداقية العامة للمنظمة ويقوض فعاليتها.

وفي الوقت نفسه، نشهد أيضا أزمات عالمية مثل الوباء والنزاعات الأهلية والهجرة القسرية والأصولية الدينية والجوع والفقر والتطرف العنيف وتدمير التراث الثقافي.

وينبغي أن نكون صادقين: لهذه الأسباب تحديدا هناك خيبة أمل وشكوك بشأن فعالية تعددية الأطراف، إذ يعرب الناس عن إحباطهم لأن المؤسسات الدولية في حالة انعزال وغير قادرة على الإنجاز أو غير راغبة في ذلك.

وينبغي أن ننهض بغية الوفاء بمسؤولياتنا المشتركة من خلال القيادة الجماعية، ونؤكد من جديد التزامنا ونستعيد المنطلقات التي تؤكد على تعددية الأطراف الفعالة والمسؤولية المشتركة وتعزيز التضامن.

وتحقيقا لهذه الغاية، تتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة للمنظمة لاستعادة دورها الأصيل وإعادة تنشيط أدواتها لدعم القيم العالمية.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

وفي خضم هذه الأوقات الاستثنائية، أبرز الوباء أوجه ضعف العالم وهشاشته، مما يدل على أن الجهود المتضافرة هي الأمل الوحيد للبشرية وضرورة مصيرية.

وكما قال الأمين العام ببلاغة: "إن منع زيادة انتشار كوفيد-19 مسؤولية مشتركة لنا جميعا. ونحن جميعا معنيون بهذا الأمر، وما من بلد يمكن أن يفعل ذلك بمفرده".

وبناء على ما سبق، لا بد لي من الاعتراف بأنني، بل نحن كافة في اعتقادي، لا نزال نشعر بالقلق الشديد فيما يتعلق بالاتجاه التصاعدي المقلق للحالات الجديدة للإصابة بفيروس كورونا والوفيات بسببها التي نشهدها حاليا على الصعيد العالمي.

ومن ثم، أعتقد أن السبيل الوحيد للمضي قدما من أجل حماية أشد فئات الشعوب ضعفا هو إظهار التضامن بشكل جماعي، من خلال دعم البلدان التي تحتاج نظمها الصحية للمساعدة.

والتضامن ينبغي أن يشمل أيضاً تقاسم لقاح كوفيد-19 بطريقة منصفة ومتبادلة عندما يتم تطويره.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

ولكي أكون منسجما مع ما ذكرته فيما يتعلق بقيمة تعددية الأطراف والتحديات التي نواجهها، سأركز في بياني على منطقة جغرافية محددة من بين أكثر المناطق تضررا، وهي الشرق الأوسط.

ونحن جميعا نشعر بالقلق إزاء التدخلات التركية التي تؤثر على السلامة الإقليمية لليبيا وسورية والعراق وزعزعة استقرارها، كما نشعر بالقلق أيضا إزاء انتهاكات البلد المذكور للحقوق السيادية لكل من اليونان وقبرص.

وقد أدت هذه العوامل المذكورة أعلاه إلى تهيئة بيئة من عدم الاستقرار المتزايد، مع ما يترتب عنها من آثار سلبية، ليس في المنطقة فحسب، بل خارجها أيضا.

وتقوم قبرص، على الرغم من صغر حجمها، بدور الميسر لإيجاد أوجه التآزر والتعاون من خلال تعزيز شبكة من الشراكات، بما في ذلك الخطط الثلاثية والمتعددة الأطراف إلى جانب اليونان، مع مصر ولبنان والأردن وإسرائيل وفلسطين وأرمينيا.

وهذه الشراكات، التي تقوم على مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار، ليست موجهة ضد أي بلد ثالث ولا تستبعد أي بلد يشاطرنا رؤيتنا المتمثلة في تهيئة الظروف المواتية لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار الدائمين في منطقتنا.

وللأسف، وفي ظل هذه الخلفية والتطورات الإيجابية الأخيرة المتعلقة بتطبيع العلاقات بين إسرائيل والبلدان العربية تدريجيا، تصعد تركيا التوترات باستمرار وبشكل متعمد من خلال تنفيذ خططها التوسعية باستخدام القوة.

وأود أن أتجنب الاستفاضة في مسألة سلوك تركيا المعروف جيدا في البلدان المذكورة أعلاه وأركز على موقفها وإجراءاتها الانفرادية تجاه بلدي.

وغني عن التذكير بأن قبرص وشعبها لا يزالان يعانيان من الغزو العسكري غير القانوني في عام 1974، وما ترتب عنه من احتلال عسكري لـ 37 في المائة من مساحة بلدنا والتشريد القسري لـ 40 في المائة من سكانه.

ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم مما بذلته وما بذله أسلافي من جهود بناءة للتوصل إلى تسوية عادلة وقابلة للتطبيق، وبسبب موقف تركيا المتعنت ومطالبها غير المنطقية، فإن قبرص لا تزال آخر بلد أوروبي منقسم.

وقد بذل آخر جهد للتوصل إلى تسوية في عام 2017، في أعقاب مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر متعدد الأطراف بشأن قبرص في كرانس مونتانا.

وخلال هذا المؤتمر، حدد الأمين العام إطاراً من ستة عناصر ينبغي مناقشته بصورة مترابطة وشاملة، بما في ذلك الفصل المتعلق بالأمن والضمانات، من أجل التوصل إلى اتفاق استراتيجي يمهد السبيل للتوصل إلى تسوية شاملة.

وللأسف، وعلى الرغم من مشاركتنا الإيجابية وتقديم مقترحات مكتوبة تتسم بالمصداقية والواقعية، لم تنجح المفاوضات بسبب موقف تركيا المتعنت وإصرارها على الإبقاء على معاهدة الضمان التي عفا عليها الزمن وحق التدخل، فضلا عن وجود دائم للقوات.

وهذا نهج يتعارض مع قدرتنا بصفتنا دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي والملاحظات الصريحة للأمين العام للأمم المتحدة في 4 حزيران/يونيه 2017 بعد اجتماعه مع قادة الطائفتين حيث قال،

”إن إحراز التقدم في مجال الأمن والضمانات عنصر أساسي في التوصل إلى اتفاق شامل ولبناء الثقة بين الطائفتين فيما يتعلق بأمنهما في المستقبل“.

وأعربنا مرارا منذ ذلك الحين وعلى الرغم من خيبة أملنا، عن التزامنا باستئناف المحادثات المباشرة فورا من أجل تسوية مشكلة قبرص من حيث توقفت في كرانس مونتانا.

وفي هذا الصدد، أود أن أرحب باعتزام الأمين العام للأمم المتحدة أن يشارك شخصيا في الجهود المبذولة لاستئناف عملية التفاوض بعد استكمال الإجراءات السياسية الداخلية في إطار الطائفة القبرصية التركية.

وأود، باسمي، أن أكرر موقفنا الثابت:

نحن ما زلنا ملتزمين باستئناف عملية السلام فورا، تمشيا مع التفاهم المشترك ذي الصلة الذي تم التوصل إليه مع الأمين العام للأمم المتحدة والزعيم القبرصي التركي في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، والذي يحدد مبادئ استئناف جولة جديدة من المفاوضات.

وفي الوقت نفسه، يجب أن أكون واضحا بشأن هذه المسألة، لأن هذا شرط أساسي لكل عملية سلام:

فمن أجل استئناف المحادثات مع وجود احتمالات واقعية لنجاحها، لا بد من تهيئة بيئة تفضي إلى مفاوضات بناءة وحسنة النية، على قدم المساواة وليس في ظل ظروف من التخويف والتهديد.

وقد أشرت إلى ذلك حيث أننا نشهد حاليا، بالإضافة إلى احتلال تركيا المستمر لبلدنا، سلسلة من الأعمال الاستفزازية التي تتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إما من خلال عمليات الحفر غير القانونية في منطقتنا الاقتصادية الخالصة أو من خلال تهديدات بفتح وشيك لمدينة فاروشا المسورة تحت السيطرة العسكرية التركية.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة،

كنت أتوقع أن تستجيب تركيا بطريقة إيجابية بعد البيان الأخير للأمين العام للأمم المتحدة عن نيته استئناف المفاوضات.

ولكننا أُبلغنا مع الأسف العميق برد فعل تركيا، من خلال تصريحات علنية لوزير خارجيته الذي جادل بأن تطلعاتهم وهدفهم هما إنشاء أو فرض حل الدولتين أو نظام الحكم الكونفدرالي.

وازداد أسفي بعد التصريحات الأخيرة التي أدلى بها رئيس تركيا، السيد أردوغان، خلال خطابه في المناقشة العامة للأمم المتحدة.

والأمر الأكثر إحباطا هو الجهد العقيم الذي بذله السيد أردوغان، في تحد كامل للحقائق التاريخية، بالقول بأن التوترات في الشرق الأوسط تعود إلى الإجراءات الأحادية التي يتخذها اليونانيون والقبارصة اليونانيون.

ولم أكن أتوقع أبداً أن يدعي بلد – أدانه مرارا عدد كبير من قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، وكذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان – لغزوه غير القانوني واحتلاله 37 في المائة من بلدنا – وأقتبس: "في ظل التوتر المستمر في شرق البحر الأبيض المتوسط لفترة من الوقت، هناك بلدان تتصرف على أساس فهم" "الفائز يحوز على كل شيء".

وأتساءل متعجبا:

ما هو البلد الذي يستخدم القوة لكي "يحوز على كل شيء؟"

ما هو البلد الذي يفضل سلوكاً قائماً على القوة فيما بين الدول بدلاً من السلوك القائم على القواعد؟

ومن التناقض أن يشير السيد أردوغان إلى أنه: "ليست لدينا خطط بشأن حق أي شخص آخر أو جبر ضرره أو مصلحته المشروعة سواء كان ذلك في شرق البحر الأبيض المتوسط أو في أي منطقة أخرى".

وأتساءل متعجبا:

أي بلد غزا ولا يزال يحتل قبرص،

وأي بلد غزا سوريا،

وأي بلد تدخّل في ليبيا،

وأي بلد ينتهك الحقوق السيادية لليونان،

وأي بلد يتدخل في الشؤون الداخلية للعراق؟

حضرات السيدات والسادة،

بل إن هناك مفارقة أكبر فيما يتعلق بنهج السيد أردوغان في تعليقه: "لا يمكننا أن نغض الطرف عن انتهاكات بلدنا والقبارصة الأتراك وعن استمرار تجاهل مصالحنا".

وأتساءل مرة أخرى:

من الذي يتم تجاهل مصالحه عندما تدعي تركيا الحد من المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص بنسبة 44 في المائة على حساب القبارصة اليونانيين والأتراك على حد سواء؟

ومن الذي يتم تجاهل مصالحه عندما تختار تركيا تجاهل التقارب الذي تم التوصل إليه بين قادة الطائفتين في عامي 2011 و 2015 والذي ينص على ما يلي:

(1) تواصل قبرص الاتحادية العمل كطرف متعاقد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982؛

(2) تخصص للحكومة الاتحادية أي إيرادات تجنى من استغلال الموارد الطبيعية للدولة.

وأود أن أذكر بأن هذه التقاربات لم يتم الطعن فيها أبدا من جانب تركيا أو الجانب القبرصي التركي.

ولهذا السبب بالضبط لم تُثر مسألة الهيدروكربونات خلال فترة التفاوض المكثفة بين السنوات 2011 و 2017 ولم تكن جزءا من أحد عناصر إطار الأمين العام للأمم المتحدة على النحو المعروض في كرانس مونتانا.

وفي الوقت نفسه، تتجاهل تركيا أيضا أن جمهورية قبرص أنشأت صندوقا وطنيا سياديا يحمي مصالح القبارصة اليونانيين والأتراك من أي إيرادات تتراكم من استغلال الرواسب الهيدروكربونية.

علاوة على ذلك، لا تعترف تركيا باقتراحي بإنشاء حساب ضمان لصالح الطائفة القبرصية التركية، التي تودع فيها أي عائدات من استغلال الهيدروكربونات، استنادا إلى نسبة السكان في الدول المؤسسة.

وإذا كانت تركيا ستعترف بالحقوق السيادية لجمهورية قبرص داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة، فإنه يمكن السماح بصرف الإيرادات المذكورة لصالح الطائفة القبرصية التركية، حتى قبل حل المشكلة القبرصية.

عليه، وكما ثبت آنفا، فإن تأكيدات تركيا بأن أعمالها غير القانونية تهدف إلى حماية حقوق القبارصة الأتراك ادعاءات باطلة وغير صحيحة، مثلما هي ادعاءاتها أيضا بأن جمهورية قبرص تنتهك حقوق تركيا.

ولكنني أود أن أرحب بإشارة السيد أردوغان إلى،

"إن أولويتنا هي تسوية المنازعات من خلال حوار صادق، يستند إلى القانون الدولي وعلى أساس منصف".

وإذا كان السيد أردوغان متمسكاً حقاً بما ذكر أعلاه، وإذا كان يعتقد بصدق أن الإجراءات التركية ضد جمهورية قبرص تتفق مع القانون الدولي، فلماذا لا يقبل اقتراحنا الداعي إلى إجراء حوار ثنائي مخلص أو إحالة المسألة برمتها إلى محكمة العدل الدولية؟

ولا يمكن تطبيق القانون الدولي من جانب واحد، وفقا لأهواء ذلك الطرف.

ألن يكون من مصلحة الجميع تسوية خلافاتنا وفقا للممارسات الدولية؟

وأود باسمي أن أكرر مرة أخرى استعدادي للانخراط في حوار بناء والامتثال لأي حكم صادر عن المحكمة الدولية.

أصحاب السعادة؛

ويستخدم طريقة لعبة اللوم هذه دائما أولئك الذين يتحملون مسؤولية عدم التوصل إلى حل للمشاكل أو النزاعات التي سببوها بأنفسهم.

وهذا بالضبط ما حاول السيد أردوغان أن يفعله باتهامنا بأن: "العقبة الوحيدة أمام الحل هي النهج اللاتوافقي وغير العادل وغير المناسب الذي يتخذه القبارصة اليونانيون".

ويتضح مما ذكرته بالفعل أي جانب – من خلال الغزو العسكري وأعماله غير القانونية لاحقا، يهدف إلى تقسيم جمهورية قبرص تقسيما دائما.

إن قرارات الأمم المتحدة العديدة، فضلا عن قرارات مجلس الأمن وأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، غنية عن البيان.

وفي الوقت نفسه، أنا أتساءل:

أمن التعنت أن نطمح إلى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، دون أي ضمانات خارجية، أي حق في التدخل من قبل دولة أجنبية وخالية من وجود قوات احتلال؟

أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الـ 193 تخضع لضمانات من قبل دولة ثالثة؟

أمن الإجحاف الدعوة إلى إقامة دولة عادية يتخذ فيها مواطنوها وحدهم جميع القرارات، بعيدا عن التبعيات الأجنبية؟

أمن التعنت تصور إنشاء نظام أمن قوي، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا؟

هل ينص أي دستور لدولة اتحادية على أن كل قرار على المستوى الاتحادي يتطلب الحصول على صوت إيجابي واحد على الأقل لعضو مؤسس؟ خاصة عندما يكون العضو المؤسس خاضع لسيطرة بلد ثالث؟

الأصدقاء الموقرون؛

طرحت هذه الحجة، آخذا في الاعتبار:

(1) حقيقة أن المستوطنين الأتراك ربما يفوق عددهم الآن عدد القبارصة الأتراك؛

(2) إصرار تركيا على الإبقاء على معاهدة الضمان، وحق التدخل، والوجود الدائم للقوات التركية.

إذا كان الرئيس أردوغان يعتبر أن ما يطالب به للقبارصة الأتراك هو حل توفيقي وعادل، فلماذا لا يمنح نفس الحقوق للأكراد، مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة سكانهم قريبة من نسبة السكان من القبارصة الأتراك؟

أصحاب السعادة؛

لقد ذكرت فقط بعض مطالب تركيا وشروطها المسبقة وأعمالها غير القانونية الجارية في قبرص.

ولا أريد أن أتوسع بشأن العديد من المطالبات أو الأنشطة العبثية الأخرى التي لا تلتزم بفكرة التوصل إلى تسوية عملية وقابلة للتطبيق، بما يتماشى مع القانون الدولي وبصفتنا دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي.

ما أود أن أكرره هو أن نيتنا، كبلد أوروبي، وفي إطار الاحترام الكامل لقيم ومبادئ الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لم تكن أبدا ولن تكون أبدا حرمان أبناء جلدتنا من القبارصة الأتراك من حقوقهم المشروعة، وفقا لقواعد الاتحاد الأوروبي وميثاق الأمم المتحدة.

وأعتقد، شريطة عدم وجود تدخل أجنبي، أن هناك أرضية مشتركة بين الطائفتين للتوصل إلى تسوية تحقق رؤية شعبنا في العيش في بلد أوروبي مستقل وذي سيادة بحق.

بلد، خال من القوات الأجنبية وحقوق التدخل، يكفل ظروف الاستقرار من أجل مستقبل آمن ومزدهر يسوده السلام.

تسوية ليس فيها رابح ولا خاسر، مع الاحترام الكامل لحساسيات ومخاوف الطائفتين.

دولة يقودها القبارصة حقا وليست دولة يقودها أجانب. لقد تجاوزنا حقبة الاستعمار بكثير.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة؛

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً مرة أخرى أن تعزيز التزامنا بتعددية الأطراف والتعاون الدولي، اللذين يدعمهما ميثاق الأمم المتحدة، أمر أساسي لدعم ركائز الأمم المتحدة الثلاث: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أردد واحدة من أكثر شعارات الدورة الماضية إلهاما وأملا: "إننا نبقى متحدين في إنسانيتنا المشتركة وفي إعطاء السلام فرصة".

أشكركم.